العدد 159 # السنة الثالثة عشرة # الجمعة 15 – 28 أيلول 2006

Issue No. 159 Friday 15 - 28 September 2006

دولار والدين الى 41 ملياراً دولار الأضرار المباشرة وغير نهایة 2006

خسائر المالية العامة 1.6 مليار جمعية المصارف: 4.41 مليارات رعد للإعمار والإقتصاد: 3.5 الإنتاج النووي في العالم: تخصيب المباشرة للعدوان

ملايين دولار كلفة المرحلة الأولى من إزالة الردميات ي

اليورانيوم الايراني %3.5 وولوج نادي السلاح يحتاج الى 90 %

فقدان ذاكرة

تضيع المساحات المشتركة أو حتى

أى امكانية لطرف محايد أو يحمل

بين الاختلاف في وجهات النظر حول

تقييم الواقع أو تصنيف المشاريع

العابرة فوق رأس البلد وبين انخراط

كل قوة في مشروع بون شاسع ويصبح

بالتالي كِل من ليس معي فهو ضدّي

وهي مسألة يعرفها تحديداً من يتصرّف

وفق قناعات مستقلة وليس كجزء من

مشروع فأي وجهة نظر تصبح موقفاً

عن سابق تصوّر وتصميم وهادفة

الى شيء محدد ومرسوم، وتضيق

مساحة التفكير وحدود الاجتهاد

فحتى مسألة الدولة التي يتغنّى بها

كل طرف لا تشبه الدولة المفترضة أو

الضرورية لأن المواصفات المطروحة

فعلياً هي معايير الاستئثار والتحكم

بحجم الطائفة أو المذهب أو التنظيم.

وهنا بالتحديد تفتقد السياسة

ولأن الهوة عميقة وواسعة، فلا

تعود الثوابت الاساسية ثوابتاً فحتى

موقع إسرائيل وجهة نظر وأدوار الدول

من أميركا الى سوريا مرورا بقطر

أيضاً وجهة نظر. الخسائر الموجعة

بأرقامها الطبيعية أو الفلكية وجهة

نظر والاعمار الذي جعله الرئيس

الشهيد رفيق الحريري مدماكاً

اساسياً في مفهوم الدولة وبنيانها

فهو أيضاً وجهة نظر ومغيّب حتى

اليوم وما تلزيمات الاعمار الاخيرة

وبالطريقة التي حصلت في نفس

اللحظة التي يحاضر فيها الحكماء

حول بناء الدولة ما هي الّا نقيضاً

لفكرة الدولة ولمضمونها وما هي الَّا تأكيد على المحاصصة واستخدام

مقدرات الدولة لغايات مصلحية

ضيقة لا يزال لبنان أصلاً يعاني من

أُقبح شعار في التاريخ اللبناني

الحديث هو ما أطلقه والد أحد

'الاقطاب" وجدّ أحد "الاقطاب"

أيضاً في تموز 1983 قبل حرب الجبل

بأيام قليلة حين قال: "فلتقع الحرب

ولينتصر الاقوى"، أقبح مما حصل هو

تكرار هذا المنطق فلا أحد يستطيع

الغاء أحد ولا بدّ من تسوية ما ولا بدّ

1- الالتفات فعلاً الى ميزان القوى

-2 عدم تكبير كل طرف حجمه

-3 قبول منطق التقاطعات

المشتركة في الاساسيات فيمكن أن توجد قوی وشخصیات تتقاطع مع

هذا الطرف أو ذاك على موقف معين

4- ضرورة صياغة الثوابت مرّة

حجم هذا الانقسام في مختلف

المجالات يفرض بالضرورة إعلان حالة

طوارئ سياسية وتجميع كل القوى

المؤثرة للخروج من المأزق وفي تاريخ

لبنان الكثير الكثير من المحطات

المشابهة والمؤسف فيها أن أي منها

لإنتاج هذه التسوية من:

مرّات وتنحيف خصمه مرّات.

وتتعارض في موقف أخر.

أثارها حتى هذه اللحظة.

وتفتقد المواطنة.

قواسم بين هذا وذاك.

في البلد إنقسام حاد ربما لم يشهده في عز الحرب الاهلية، تكاد

ديبلوماسي أوروبي: سيناريوهات أميركا للمنطقة انقلبت والحرب على ايران باتت آخر الخيارات توافق على دعم معنوي ومالى للقوى السياسية الموالية .. والقوة الدولية كانت نتيجة مفاجأة الإنتصار

عند النظر الى خارطة أرقام خسائر العدوان الاسرائيلي، يلحظ "التنوع" و"الغنى" لناحية الارقام المتفاوتة والمتضاربة، فمن رقم 15 مليار دولار هبوطاً الى 10 ثم صعوداً الى 30 ملياراً يشن هجوم على صاحب القراءة الاكثر تواضعاً من حيث التقديرات، والتي بلغت نحو 4.4 مليارات دولار في حين أنها تصدر عن الهيئة المالية الاكثر دراية بالشأنين المالي والاقتصادي في لبنان.

هذه اللوحة المتنوعة - المتناقضة ما هي الّا مراّة لحال البلد ولوضع قواه السياسية والاجتماعية كما هي مراّة لسياسة التصنيفات الجاهزة التي تمنع أي رأي مستقل أو موضوعي أو "محايد" من الفعل. حيث آلة التصنيف أقوى وبالتالي هي آلة تعطيل الارض المحايدة.

بعد حوالي شهر ونيف من وقف العدوان الاسرائيلي لا يزال اللبنانيون منقسمين حول أسباب الحرب وحول نتائجها كما حول

الخسائر الناجمة عنها ولإطلاق ورشة الاعمار بمعنييها الضيّق والاوسع، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في الاصرار على رؤية كل ما حصل بنظارات ضيقة الى حدود زواريب المذاهب والطوائف خاصة عند المتحدثين عن سياسات المحاور المفترض بهم أن يعرفوا أن مفاعيل ما جرى يتجاوز بأسبابه وبنتائجه حدود الوطن الصغير، وإن الاصرار على تصغير الموضوع الى الحدود الدنيا يخالف كل منطق لا يؤدي الّا الى المزيد من "النكئ" في الجرح الملاصق لمكمن الدا^ء

ليس أكثر. مصدر ديبلوماسي أوروبي رفيع معني بالشؤون اللبنانية يقول أن نتائج الحرب على لبنان كانت كبيرة جداً سواء بالنسبة الى مستقبل "الدور الاسرائيلي" في المشروع الاميركي المعلن للشرق الاوسط الجديد أو بالنسبة للمشروع الاميركي نفسه، كما بالنسبة الى العلاقة المستقبلية مع إيران

ويضيف المصدر أن أكثر من بعثة أميركية كانت قد زارت العواصم الحليفة لواشنطن بعد هذه الحرب فوجئت بالموقف الشعبي وحتى الرسمي من الخلاصات المتأتية عنها وهو ما عكسه ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية الاميركية في كلامه أمام لجنة فرعية للكونغرس الاميركي حين تحدث عن مزاج الشارع العربي والاسلامي لناحية حزب الله ولتحميل إسرائيل وأميركا مسؤولیات ما جری.

قد صاغت عدة سيناريوهات للعلاقة مع إيران وكان السيناريو الاول على الدوام هو سيناريو الحرب، وكانت قد بحثت هذا الامر مع أكثِر من دولة أوروبية لا سيما لجهة تطمينها بأن آثار هذه الحرب على تسعير النفط سيتراوح بين شهر وشهرين كحد أقصى وسيصل خلالها سعر برميل النفط الى حدود الـ130-140 دولاراً أميركياً، وهو الرقم نفسه الذي تنبأ به وزير النفط

إطلاقاً، لذا يعتبر المصدر أن أول نتائج عرب لبنان أن انخفضت مرتبة قرار الحرب الى اسفل سلم الخيارات دون سحبه، كذلك انعكس الامر على سوريا سواء بالتحوّط لحسابات مختلفة مما قد تحمله أيضاً من مفاجاًت مروراً بإمكانية مساهمتها في لعب ويضيف ان الادارة الاميركية كانت دور ما في توازنات جديدة. ويرى المصدر أن الاثر الاكبر يبقى داخل إسرائيل وفي دور إسرائيل، وهو الامر الذي يجري التنبه له ورصده.

التداول

ي التداول

التداول

3

3

السعودي السابق أحمد اليماني.

الَّا أَن المصدر يؤكد أن الاوروبيين الذين

إستمعوا الى هذا الشرح الاميركي أجابوه

بأن تطمينات مماثلة كانوا قد سمعوها

قبل حرب العراق ولم يحصل منها أي شيء

أما في ما خصّ المواقف الاوروبية فيعتبر المصدر أن لبنان هو جس عودة الاوروبيين الى المنطقة بفعل الضرورة وغياب البديل وليس بفعل القوة المتقدمة ولا إمكانية للإستمرار أو تطوير هذا الدور الله من ضمن منظومة تفاهم واسعة جداً من أميركا حتى الصين وروسيا المعنيتين كثيراً وصولاً الى دول المنطقة وفي المقدمة إيران وسوريا والاطراف الداخلية اللبنانية ومحورها هذه المرة القوة الفاعلة حزب إلله.

ويلفت المصدر الى أن تغييراً جدياً وكبيراً في المعادلة قد حصل وأن كل التحركات الحالية ما هي الا تداعيات هذه النتيجة والتِي من المرجح أن تتصاعد وتظهر شيئاً فشيئاً سواء بما خص الملف الإيراني أو ملف السلام في المنطقة وقد بدأت تباشيره في حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين كما في الملف الداخلي اللبناني لأن استراحة حزب الله في الجنوب والمتوقعة لعدة اشهر لا بد من أن تنعكس في العمق اللبناني والمؤسسات وزنأ وتأثيرا مختلفين تماماً عن الحضور الرمزي المسجل منذ

القوة المتعددة الجنسية

متابع للشؤون اللبنانية منذ سنوات طويلة في العاصمة الفرنسية يعتبر أن ما حصل من تواجد لقوى متعددة الجنسيات تحت علم الامم المتحدة لم يكن مرصوداً ومقرراً بل كان وليد الفراغ الناجم عن مفاجأة ما خلصت اليه الحرب الاسرائيلية على لبنان ويعتبر هذا الوجود انتداب دولي كامل على أرض لبنان لأن لا دولة على هذه الارض بل مجموعة قوى. وإن هذا الوجود الدولي قد يستطيع تشكيل سياج حول لبنان ولكنه لا يستطيع نسج علاقات وتكوين شعب ولذا يتخوف المصدر من دعم القوى السياسية الاقرب الى منطق المالية منها حيث ستحل أولوية توفير موارد مالية لإستخدامها من قبل هذه القوى على أولوية الاصلاح الاقتصادي

أين الهم الاقتصادي في كل ما يجري؟ تبدو المقاربة للشأن الاقتصادي وكأنها تمر مرورا إجباريا في معبر المصالح السياسية الضيقة أي تلك المتعلقة بإمكانية مسك السلطة والقبض عليها وبالتالي ليست شأناً بنيوياً يجري التأسيس عليه لقيام الدولة والادارة وتحسين ظروف الناس بعد تنشيطه.

وهذا الامر إن كان عكسه مؤتمر ستوكهولم الذي تحول إغاثيا تكرسه الأيام المقبلة ولو اتخذ أسماء وعناوين برّاقة إقتصادياً.

إمكانية طرح بدائل كالفديرالية وغيرها وإن كان يعتبر أن هناك توافقاً على أولوية الوجود الدولي بكل الاشكال ولا سيما والمالي وبناءً ركائز دولة في ِهذا الاطار. وهنا يعتقد المصدر أن بداية هذه الارهاصات تمت من خلال توزيع السلة الاولى لإعادة البناء على قوتين سياسيتين ينبغي لهما أن تلعبا دوراً مُحدِداً خلال المرحلة المقبلة.

ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول ممنوع

ي توحيد بعثة تعنى بالشأن الاقتصادي في بيروت طالبت جهة رسمية بضرورة توحيد الارقام الموزعة حول خسائر القطاعات لا سيما أن بعضها يتجاوز كل تصور منطقي.

سأل موفد لمهمة اقتصادية زاربيروت أخيرا وزيرا بارزا حول مدى تأثر منطلقات الاصلاح الاقتصادي بعد الحرب الاخيرة لا سيما أن بلاده الداعمة جداً في المجال السياسي كإن لها تحفظات جدية حول الاسس المعتمدة للإصلاح سابقاً والتي تأتي كنسخة غير منقحة عن مؤتمر باريس 2. وقد صدم الموفد بالجواب

نقل أوروبي معني بإعمار لبنان لصديق له شعوره بالمرارة نتيجة غياب محاور جدي في الشؤون الاقتصادية لا سيما بعد تلمسه ووفد استطلع الحاجات التي يمكن تقديمها؛ تهميش مؤسسة مالية كبرى شكلت على الدوام مرتكزا

أكد مرجع رسمي بارز في مجلس خاص أن قضِية الاصلاح الاقتصادي والمالي لم تعد أولوية، لا داخلياً ولا خارجياً

طلبت مرجعية رسمية التعتيم على تقرير إقتصادي يتسم بالعلمية والجدية حيث أتى مخالفا لمجموع التقارير التي

أثار أكثر من شخصية حيادية مسألة تلزيمين كبيرين أجريا

حيث بقي القديم على قدمه. للتواصِل في مختلف الشؤون. وسأل عن الامكانات المتاحة لتحجيم دور أو تحييد أو تغييب المرجع المسؤول عن هذه المؤسسة.

وأن الاموال الممكن ضخها في لبنان ستستخدم في إعادة تموضع قوى

تتضمن ارقاما خيالية للخسائر في لبنان، علما ان المرجع الذي طلب ذلك كان قدِ علق في حديث مع ِصديق على الرقم الذي يتجاوز الـ10 مليارات دولار بأنه لم يكن يعلم أن الناتج المحلي اللبناني بات يتجاوز الـ60 مليار دولار!

في مرحلة ما بعد العدوان الاسرائيلي، لعودتها الى نفس نهج المحاصصة المشكو منه سابقاً من قبل صاحب فكرة التلزيم كما المشرف على التنفيذ.



مجموعة بنك لبنان والمهجر

لم تتتصر فيها لغة العقل والمنطق بل لغة الاستئثار فجرّت البلاد والقوة المستأثرة الى الحضيض. حسن مقلد

أزعور: خسائر المالية العامة 1.6 مليار دو لار والدين الى 41 ملياراً نهاية 2006والتداعيات حتى 2007 إنخفاض الإيرادات 920 مليون دولار وزيادة النفقات بنحو 800 مليوناً ونحول الفائض الأولى الى عجز بـ778 مليوناً

قدر وزير المال جهاد أزعور في تقرير عن انعكاسات العدوان الاسرائيلي على لبنان على وضع المالية العامة للدولة حجم الخسارة حتى نهاية 2006 بنحو 1.6 مليار دولار أميركي.

وبتفاصيل الأرقام يتحدث التقرير عن إنخفاض الإيرادات 920 مليون دولار وزيادة النفقات بنحو 800 مليون دولار، وتحول الفائض الاولي الى عجز يناهز 778 مليون دولار.

ويتوقع التقرير أن يصل الدين العام في نهاية 2006 الى 41 مليار

"الإعمار والإقتصاد" تنش التقرير بنصه دون أي تعليق أو قراءة للمعطيات والأرقام، وهي ستستضيف على صفحاتها في العدد المقبل الوزير أزعور ليقدم رؤيته ومنطلقات الخلاصة التى توصلت اليها

الَّا أَن اللافت، أنه قبل صدور هذا التقرير صدرت تقارير كثيرة ومتعددة ومتفاوتة بل، ومتناقضة في أحيان كثيرة، الأمر الذي يطرح علامات إستفهام كبرى على أليات العمل ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب، ومعها – كما كل شيء في لبنان – الخلفيات.

أكثر من 1.386 مليار ليرة (920 مليون

دولار) خلال عام 2006، مقارنة عما كان

متوقعاً قبل اندلاع الحرب، كما أدت الحرب

الى تراجع كبير في الإيرادات، لا سيما على

صعيد الرسوم المتعلقة بالمبادلات

التجارية الدولية والضريبة على القيمة

المضافة والهاتف وغيرها، الأمر الذي

سيؤثر على إيرادات الخزينة المباشرة

وغير المباشرة وعلى الناتج المحلي ككل

8 ـ أما على صعيد النفقات الأولية،

فيُقدر أنها سترتفع بنحو 1218 مليار ليرة

(800 مليون دولار)، مقارنة بالمستويات

المسجلة في عام 2005، أي ما يزيد عن

3.6 في المئة من الناتج المحلي، كإنفاق

إضافي. ولعل أبرز أسباب هذا الارتفاع

الكبير في النفقات سيتمثل في المبالغ

التي ستتحملها الحكومة كمساعدات

للمتضررين من جراء هذه الحرب سواء عن

أرواحهم أو عن ممتلكاتهم، وفي إعادة بناء

البنى التحتية، وتمويل الإنفاق الإضافي

على الصحة والذي تجلى بشكل خاص

خلال فترة الحرب، إضافة الى تمويل

الإجراءات الأمنية التي يتطلبها تنفيذ

9 . إن التدهور في مؤشرات المالية

العامة سيؤدي حكماً الى ظهور عجز أولي

قرار مجلس الأمن 1701.

في السنوات المقبلة.

ويلخص التقرير، التالي نصه، الى أن توجهات الحكومة الاصلاحية كانت احتواء النفقات وتعزيز الايرادات والقيام بإصلاحات هيكلية، وهي كانت "منِذ شهرين فقط معقولة وقابلة للتحقيق".. "أما اليوم، فحجم التحديات قد أصبح أكبر بكثير مما كان عليه قبل اندلاع الحرب".. وهي خلاصة تدفع الى السؤال عن مبررات عدم تحقيق كل هذه الاهداف "المعقولة والقابلة للتحقيق" منذ سنوات بعيدة.. ولماذا لم تتخذ أي إجراءات عملية.. ولم يعقد مؤتمر بيروت.. ولم تعد موازنة العام 2006.. رغم أن الحرب كانت من شهرين فقط.. وخدمة الدين وحدها تزيد على 3 مليارات دولار في العام!!

الاسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض هو

التراجع في النشاط الاقتصادى، كنتيجة

مباشرة للحرب، وما رافقه من تباطؤ في

معدلات الاستهلاك، ففي مقابل معدلات

النمو التي كانت مقدرة بنحو 5 . 6 في

المئة ما قبل الحرب، يتوقع ان يشهد

لبنان ركوداً اقتصادياً، اسهم في زيادة

حدته الحصار البحري والجوي والذي

14 . وكنتيجة مباشرة للحرب وللحصار،

يتوقع ان تتراجع ايرادات الرسوم على

التجارة والمبادلات الدولية بمعدل

سنوى نسبته 35 في المئة في عام 2006،

مقارنة مع 2005، فعلى الرغم من ارتفاع

الاستيراد بنسبة 33 في المئة خلال النصف

الاول من عام 2006، مقارنة مع الفترة

المقابلة من عام 2005 فانه من المتوقع

ان يتدنى حجم الاستيراد الاجمالي لهذا

العام بنسبة 15 في المئة مقارنة مع

2005. من جهة، ادى وضع سقف محدد

لسعر مادة البنزين، في وقت تشهد اسعار

النفط ارتفاعا في الاسواق العالمية، الى

تقليص تدريجي لما تستوفيه الدولة من

رسوم على المواد الملتهبة، مع الاشارة

الى انه بدءاً من شهر حزيران 2006 لم

تستوف الخزينة اية ايرادات عائدة من

الرسم على المواد الملتهبة. ويشار الى ان

ايرادات الرسوم على التجارة والمبادلات

الدولية كانت تشكل نحو 25 في المئة من

اجمالي الايرادات في الاعوام الماضية، أما

في العام الحالي، فيتوقع ان لا تزيد هذه

15 . اما بالنسبة للايرادات من الرسوم

الداخلية على السلع والخدمات فيتوقع ان

تسجل انخفاضا سنويا نسبته 7 في المئة،

وسيطاول هذا الانخفاض بشكل رئيسي

. ايرادات الضريبة على القيمة المضافة.

ويأتي ذلك كنتيجة للحرب ولاستمرار

الحصار البحري والجوي، وللتراجع المتوقع

في الاستهلاك المحلي بسبب الاضرار التي

لحقت بالقطاعات الاقتصادية كافة، في

موازاة ضرب الموسم السياحي والشلل

الذى اصاب الحركة الاقتصادية. ويتوقع

ان يشهد النصف الثاني من عام 2006

تراجعاً بنسبة 24 في المئة في عائدات

الضريبة على القيمة المضافة، مقارنة

مع النصف الاول من العام. وبذلك يكون

الانخفاض في عائدات الضريبة على القيمة

المضافة خلال عام 2006 هو في حدود 8

16 . ويتوقع ان تتراجع الايرادان

غير الضريبية بنسبة 20 في المئة سنويا.

ويأتى هذا التراجع كنتيجة للانخفاض في

حاصلات الادارات والمؤسسات العامة

وأملاك الدولة لا سيما في ايرادات مرفأ

بيروت بسبب تعطل الحركة فيه، اضافة

الى تدني الايرادات من وفر موازنة

المواصلات السلكية واللاسلكية بسبب

الاضرار التى لحقت بالشبكة وبحركة

17 . وما تجدر الاشارة اليه ان مفاعيل

العدوان الاسرائيلي ستظهر آثارها

بشكل اكبر على الايرادات المتوقعة

لعام 2007، لذلك ان بعض الايرادات

الضريبية، لا سيما ايرادات ضرائب الدخل

وضرائب الاملاك المبنية والتي شكلت نحو

20 في المئة من ايرادات عام 2005، كان

قد تم استيفاء معظمها في النصف الاول

من العام الحالي، مما جعل تأثر هذا النوع

من الايرادات بنتائج العدوان محدودا

نسبياً خلال عام 2006. غير ان التراجع في

النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني

من هذا العام، وما رافقه من تراجع في

الارباح ومن صرف محتمل لأعداد كبيرة من

العاملين، سوف تظهر مفاعيله خلال عام

2007، لا سيما في النصف الاول منه.

القطاع بشقيه الخلوي والثابت.

في المئة مقارنة مع عام 2005.

النسبة عن 12 في المئة.

استمر لمدة شهرين تقريبا.

نص التقرير

على على عرب تموز 2006 على 1الاقتصاد اللبناني سوف لن يقتصر أثرها على المدى القصير فحسب بل ستمتد انعكاساتها السلبية على مدى السنوات المقبلة. وفي انتظار التقييم النهائي لآثار العدوان والذي سوف يتبلور خلال الفترة القصيرة المقبلة، يبدو أن آثار الحرب وتداعياتها على المؤثرات الاقتصادية ومؤشرات المالية العامة سوف تظهر على المديين القصير والمتوسط، خصوصاً وأن الحصار البحري والجوي على لبنان قد دام لفترة شهرين، عانت خلاله القطاعات الاقتصادية من شلل شبه كامل.

2 . خلال السنوات التي سبقت وقوع الحرب، خصوصاً خلال العام المنصرم، عملت الحكومة اللبنانية جاهدة على إعادة التوازن الى المالية العامة، فتمكنت من تحسين مستويات الفائض الأولي بطريقة ملموسة ولجم العجز الإجمالي للموازنة والخزينة، كما والتخفيفِ من وتيرِة نمو الدين العام، خصوصاً بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدها العام 2005. وبالفعل نجحت الحكومة في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتجلى ذلك في التحسن الملموس الذي طرأ على الفائض الأولي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2006، وقبل اندلاع الحرب وبدء الاجتياح الإسرائيلي، والذي بلغ نحو 994 مليار ليرة لبنانية (660 مليون دولار) أي بزيادة تجاوزت أربعة أضعاف الفائض الأولي الإجمالي المحقق خلال النصف الأول من

3 . ويعود التحسن في الفائض الأولي الى الجهود التي بذلت لرفع مستوى الإيرادات عن طريق: تحسين الجباية وحض المؤسسات والمصالح العامة، على احراء التحويلات بشكل دوري ومنتظِم الى الخزينة مما أتاح لها وفراً مالياً مهماً بلغت معه إيرادات النصف الأول من عام 2006 نحو 4.063 مليار ليرة (2.696 مليون دولار)، أي بارتفاع نسبته 15 في المئة مقارنة مع النصف الأول من عام 2005. ويذكر أن إجراءات تحفيز الإيرادات قد بوشر العمل بها خلال النصف الثاني من

	2005	متوقع 2006 قبل الحرب	متوقع 2006 بعد الحرب	الضرق 2006
الإيرادات الضريبية	4,864	5,579	4,596	-17.6%
شبريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	1,047	1,161	1,120	-3.5%
شتريبة على الأملاك	414	729	637	-12.6%
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	1,896	2,183	1,761	-19.3%
الضروبة على القيمة المضافة	1,693	1,939	1,565	-19.3%
الرسوم على التجارة والميادلات الدولية	1,268	1,179	828	-29.8%
الرسوم الداخلية على السلع	787	673	448	-33.4%
رسوم على الاستيراد	481	506	380	-24.9%
الإيرادات المشويبية الأغوى	241	327	250	-23.5%
لإيرادات غير الضريبية	2,116	2,089	1,695	-18.86
هاصلات إدارات ومؤمسات عامة /أملاك الدولة	1,662	1,490	1,238	-16.91%
لرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	365	494	367	-25.7%
يرادات الغزيلة	421	432	423	-2.08%
سيموع الإيرادات	7,401	8,100	6,714	-17.11%

عام 2005، حيث ارتفعت عائدات هذه الفترة مقارنة مع النصف الأول من عام 2005 بنحو 10 في المئة. ولم تقتصر جهود الحكومة على زيادة الإيرادات فحسب، بل تعدتها الى ضبط وبرمجة النفقات لا سيما النفقات من خارج خدمة الدين العام مما ساهم في انخفاضها من 3.309 مليار ليرة (2.196 مليون دولار) خلال النصف الأول من عام 2005، الى 3.070 (2.037 مليون دولار) مليار ليرة خلال النصف الأول من عام 2006، أي بنسبة 7 في المئة.

كديون لمصرف لبنان في الفترة الواقعة ما

	2005	متوقع 2006 قبل الحرب	متوقع 2006 بعد الحرب	الغرق 2006
الإيرادات المشريبية	4,864	5,579	4,596	-17.6%
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	1,047	1,161	1,120	-3.5%
تسريبة على الأملاك	414	729	637	-12.6%
لرسوم الداخلية على السلع والخدمات	1,896	2,183	1,761	-19.3%
الضروبة على القيمة المضافة	1,693	1,939	1,565	-19.3%
لرسوم على التجارة والميادلات الدولية	1,268	1,179	828	-29.8%
الرسوم الداخلية على السلع	787	673	448	-33.4%
رسوم على الاستوراد	481	506	380	-24.9%
لإيرادات العشويبية الأخوى	241	327	250	-23.5%
لإيرادات غير الضريبية	2,116	2,089	1,695	-18.86
مامسلات إدارات ومؤسسات عامة /أسلاك الدولة	1,662	1,490	1,238	-16.91%
نرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	365	494	367	-25.7%
يرادات الغزيلة	421	432	423	-2.08%
جموع الإيرادات	7,401	8,100	6,714	-17.11%

4 . إن التحسن الذي طراً على مؤشرات المالية العامة، قبل بدء الحرب، رافقه تحسن مماثل على صعيد إدارة الدين العام، الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالتمويل، حيث استطاعت الحكومة بموجبه توفير التمويل اللازم من خلال آليات السوق وبفوائد بقيت مستقرة على الليرة وانخفضت على الدين بالعملات الأجنبية، وقد ساهمت هذه السياسة التمويلية بالتخفيف من الاعتماد على مصرف لبنان كأحد مصادر التمويل كما كان حاصلاً في السابق. ما مكنها من إعادة نحو 3 مليارات دولار

بين تشكيل الحكومة واندلاع الحرب.

5 ـ إن احداث تموز قد افشلت الجهود التي كانت تسعى الحكومة من خلالها الى تحقيق مزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي. وأطاحت التوقعات التي كانت تشير الى أن النمو الاقتصادي المرتقب للعام الحالي 2006 كان سيبلغ أكثر من 5 في المئة، بالإضافة الى أن الدمار الهائل والخسائر البثرية والمادية التي خلفتها الحرب ستؤدي الى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وإلى ارتفاع مستوى الإنفاق العام.

6 . وفي المحصلة، يقدر حجم الخسارة المتوقعة في المالية العامة والناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان حتى نهاية عام 2006، في حدود 2.419 مليار ليرة (1.6 مليون دولار) وذلك مع عدم الأخذ في الاعتبار، عند احتساب النفقات، الكلفة الإجمالية لأضرار البني التحتية، وما ستتحمله الخزينة من نفقات إعادة الإعمار. مع الإشارة الى أن الأثر الحقيقي والكامل للعدوان الإسرائيلي على المالية العامة سوف تمتد آثاره فعلياً خلال الأعوام المقبلة، خصوصاً العام المقبل 2007.

7 . وفي تفاصيل ما آلت إليه مؤثرات المالية العامة، وبحسب بعض التوقعات الأولية، بلغ الانخفاض في حجم الإيرادات (منذ بدء الحرب وحتى نهاية شهر آب) ما قيمته 470 مليار ليرة (314 مليون دولار أميركي)، أي ما يوازي 1.44 في المئة من

من المتوقع أن ينقلب الفائض الأولي المسجل حتى منتصف عام 2006، والبالغ 994 مليار ليرة (660 مليون دولار)، الى عجز أولى قد يصل الى 1.173 مليار ليرة لبنانية (778 مليون دولار) مع نهاية العام، أي بتراجع للميزان الأولي يفوق الـ2.400 مليار ليرة (1.6 مليار دولار) في وقت كان من المِتوقع وبحسب تقديرات ما قبل الحرب أن يسجل عام 2006 فائضاً أولياً بقيمة 1.246 مليار ليرة (830 مليون دولار). وفي موازاة ذلك، يتوقع أن يسجل العام 2006 عجزاً إجمالياً بقيمة 5.808 مليار ليرة (3.850 مليون دولار)، أي ضعف العجز الإجمالي المسجل عام 2005. إن هذا التنامي في العجز، الأولي والإجمالي، سوف ينتج عنه مزيد من الحاجات الملحة للتمويل، الأمر الذي سيؤدي الى مزيد من التنامي في الدين العام، في بلد كان يعمل جاهداً لتخفيف حدة الاختلالات المالية. وهو ما يتطلب جهداً استثنائياً من المواطن من الهيئات والدول العربية الشقيقة والدول الصديقة لمعالجة الآثار الكبيرة على الاقتصاد وعلى المالية العامة.

لاحتواء الوضع في المالية العامة. وقد بات

الإيرادات المالية المتوقعة لعام 2006

10 . بلغت إيرادات الخزينة خلال النصف الأول من عام 2006 نحو 4.063 مليار ليرة (2700 مليون دولار)، أي بزيادة نسبتها 15 في المئة وقدرها 531 مليار ليرة (350 مليون دولار)، مقارنة مع إيرادات النصف الأول من عام 2005. وقد بلغت حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات نحو 390 مليار ليرة (260 مليون دولار)، نجم معظمها من عائدات الضريبة على الأرباح والضريبة على الأملاك المبنية والضريبة على القيمة المضافة، إضافة الى رسوم الطوابع. أما القسم المتبقى، والبالغ 161 مليار ليرة (107 مليون دولار)، فكانت أبرز مصادره من حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/ أملاك الدولة (الاتصالات بشكل خاص) إضافة الى الرسوم والعائدات الإدارية

بعد فك الحصار. 12 . وفي المقارنة مع عام 2005، فان الايرادات المتوقعة لعام 2006 سوف تنخفض بما يفوق 9 في المئة (6.714 مليارات ليرة مقابل 7.405 مليارات)، مع التذكير بأن عام 2005 كان قد شهد احداثا امنية وسياسية ادت الى تراجع في الحركة الاقتصادية، وقلص بالتالى من مستوى جباية العائدات. اذا، فلولا الاحداث التي جرت خلال عامي 2005 و2006، لكان من الممكن تحقيق نقلة نوعية على صعيد المالية العامة والناتج

13 . ويتوقع ان تحقق العائدات

11 . كان من شأن استمرار المنحى الذي ساد خلال النصف الأول من السنة ان يؤدي إلى تحقيق إيرادات بقيمة 8.100 مليارات ليرة (أي ما يقارب 5.4 مليارات ليرة). غير ان العدوان الاسرائيلي على لبنان قد اسقط هذه التوقعات، وبات من المرجح الا تحقق الايرادات ما يقارب 6.714 مليارات ليرة (4.45 مليارات دولار)، أي بانخفاض مقداره 1.386 مليار ليرة (920 مليون دولار) مقارنة مع التوقعات السابقة. مع ضرورة التنبيه الى ان هذه التوقعات بنيت على فرضية ان الحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان سوف يرفع مع حلول شهر ايلول 2006، وأن النشاطات التجارية سوف تستأنف بشكل طبيعي خلال فترة قصيرة

المحلي وعلى صعيد الاقتصاد الوطني

الضريبية في عام 2006 نحو 4.596 مليارات ليرة (3.050 مليون دولار)، اي بانخفاض نسبته 6 في المئة مقارنة مع المستوى المسجل عام 2005. ولعل ابرز

للمرة الأولى منذ ست سنوات، وذلك الناتج المحلي وذلك في أقل من شهرين. في أعقاب سنوات من الجهود الحثيثة شركة مركز نهر الكلب السياحي ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموهوهة بتار	ریخ 31/12/2005
الموجودات	آلاف ليرة لبنانية
الاصول الثابتة بعد الاستهلاك	182.792
استثمارات عقارية	10.373.975
أوراق قبض	247.885
إجمالي الحسابات المالية	2.371.500
مجموع الموجودات:	13.176.152
المطلوبات	آلاف ليرة لبنانية
الرساميل الخاصة	6.231.329
مؤونات لمواجهة أعياء	80.468
إجمالي الذمم الدائنة	6.864.355
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات:	13.176,152

مجلس الادارة:

جمیل باسکندر – رئیس ادمون أ. الأبيض – نائب رئيس شركة مدمد عبد المحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة والمقاولات العامة والمنشآت الصناعية ذمرم بيار بداسكندر

مفوض المراقبة الأساسى: 'ارنست و يونغ' المستشار القانوني: المحامي الاستاذ انطوان ن-الاسمر

النفقات العامة المتوقعة لعام 2006 18 . بلغت النفقات العامة حتى منتصف عام 2006 ما يقارب 5.230

دعوة للإكتتاب بزيادة رأسمال البنك التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل.

عملا بقرار الجمعية العمومية غير العادية تاريخ 2006/7/24 والموافق عليه من المجلس المركزي لمصرف لبنان في 2006/8/30، والمتضمن زيادة رأسمال المصرف بمبلغ خمسة عش مليار وخِمسة وسبعون مليون ليرة لبنانية عن طريق إصدار /000 375 75/ سهما إسميا قيمة السهم الواحد / 200/ ليرة لبنانية وتكليف رئيس مجلس الإدارة إتخاذ التدابير اللازمة لإتمام عملية الإكتتاب بالزيادة،

وبالإستناد الى المادة 112 من قانون التجارة والمادة 8 من النظام

تحدد شروط ومواعيد الإكتتاب بزيادة رأس المال كما يأتي:

1- يتم الإكتتاب نقدا خلال مهلة تنتهي يوم الخميس في 5 تثرين الاول 2006 ظهراً ويفتح لهذه الغاية حساب خاص مجمّد لدى مصرف لبنان بإسم البنك التجاري للشرق الأدني ش.م.ل. تودع فيه الاموال المدفوعة من المساهمين تسديدا لقيمة الأسهم المكتتب بها.

2- يكون للمساهمين الحاليين حق الافضلية للإكتتاب بالأسِهم الجديدة بصورة غير قابلة للتنقيص كل بنسبة ما يملك من اسهم حاليا.

3- يعود للمساهمين الحاليين ممارسة حق الافضلية للإكتتاب على النحو المذكور ضمن مهلة تنتهي في 28 أيلول 2006 ظهراً.

وفي حال عدم إكتتاب أي من المساهمين القدامي بكل أو بعض ما خصص له من أسهم بموجب حق الافضلية، يحق للمساهمين الأخرين الاكتتاب بالأسهم المتبقية بصورة قابلة للتنقيص وذلك ضمن مهلة قصوى تنتهي في 5 تثرين الاول 2006 ظهراً.

4- يجوز توقيع وثائق الاكتتاب لدى المركز الرئيسي للبنك التجاري للشرق الادني ش.مٍ.ل. على أن تصدق التواقيع من قبل المفوضين بالإمضاء عن البنك، وعلى أن تودع وثائق الإكتتاب مع المبالغ الممثلة لقيمة الأسهم المكتتب بها في حساب زيادة راس المال المفتوح لدى مصرف لبنان فور إنقضاء مهلة الإكتتاب.

رئيس مجلس الإدارة المدير العام البنك التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل.

..توجهات الحكومة الإصلاحية كانت منذ شهرين قابلة للتحقيق.. أما اليوم فحجم التحديات أكبر بكثير

	2005	توقعات 2006 قبل الخرب	توقعات 2006 بعد الحرب	الفرق 2006	الفرق 2006 (z)
التفقات الجارية منها:	7,925	8,961	9,010	49	0.55%
الروائب والأجور	3,193	3,286	3,322	36	1.09%
خدمة الدين	3,534	4,636	4,636	0	-0.02%
مواد استهلاكية	213	165	173	8	5.01%
لمندات خاوجية	82	90	90	-1	-1.01%
تعويلات أخزى	569	447	468	21	4.76%
مذية الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعي	290	150	150	0	0.00%
غفات جارية أخرى	258	261	252	-9	-3.53%
شها المستشامات	192	213	230	17	8.13%
النفقات الإستثمارية	534	564	1122	558	98.84%
غفات الغزينة الأغرى منها:	1477	1701	2359	658	38.70%
كهرباء ثبتان	833	1,136	1,433	297	26.14%
الهيئة الطيا للإعلاة			50	50	
جمالي النفقات	10,203	11,490	12,521	1,031	8.97%

(تابع ص 2)

مليارات ليرة، مقارنة مع 4.867 مليارات ليرة خلال النصف الاول من عام 2005، اي بزيادة قدرها 7.5 في المئة. وقد نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن الارتفاع في خدمة الدين العام بنسبة 38 في المئة خلال الفترة ذاتها، اي ما يعادل 602 ملياري ليرة لبنانية (400 مليون دولار). أما الانفاق من خارج خدمة الدين العام فقد انخفض خلال النصف الاول من السنة بنحو 7 في المئة، اي بنحو 239 مليار لبرة (160 مليون دولار) مقارنة مع الفترة عينها من عام 2005، وذلك كنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة منذ بداية العام للجم النفقات وادارة المدفوعات المالية والسيولة.

19 . لقد ادى العدوان الاسرائيلي

2006 الى تغيير المنحى الذي كان من المفترض ان تسلكه النفقات حتى نهاية العام الحالي. ففي حين كان من المتوقع ان تبلغ النفقات من خارج الدين العام نحو 6.854 مليار ليرة مع نهاية عام 2006، فان توقعات ما بعد الحرب تشير الى ارتفاع في هذه النفقات قد يصل الى 7.887 مليارات ليرة (5.260 ملايين دولار) وذلك بسبب استكمال مرحلة الاغاثة . التي بدأت فعليا خلال شهر تموز . ومن ثم الانتقال المباشر الى مرحلة اعادة الاعمار، اضف الى زيادة الاجراءات والتدابير الامنية، وبالتالي زيادة الانفاق العسكري والامني، التي يتطلبها تنفيذ قرار مجلس الامن 1701 وما يترتب عليها من رفع مستوى الأكلاف مما سيؤدي الى ارتفاع في الانفاق العام الى مستوى قد يصل الى 1.031 مليار ليرة (690 مليون دولار) اي 9 في المئة مقارنة مع كان متوقعا قبل اندلاع الحرب. من جهة اخرى، من المتوقع ان يصل حجم النفقات السنوية ـ بما يشمل خدمة الدين . مع نهاية عام 2006 الى 12.522 مليار ليرة (8.350 ملايين دولار)، اي بارتفاع يقارب 2.319 ملياري ليرة (1.550 مليون دولار) مقارنة مع عام 2005، اي ما نسبته 23 في المئة. وتجدر الاشارة الى ان هذه التوقعات تقريبية وهي لا تأخذ في الاعتبار كامل الانفاق الاستثماري الاضافي الذى سيترتب من جراء الحرب، بما في ذلك كلفة اعادة اعمال المنازل.

20 . إن الارتفاع المرتقب في النفقات يعود الى اسباب اربعة رئيسية هي: ارتفاع في الانفاق العسكري والامني، وأكلاف الاغاثة، وارتفاع حجم التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان، وتكاليف اعادة

21 . ان تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1701 يستلزم اجراءات أمنية اضافية تتمثل بنش 15.000 جندي من الجيش اللبناني في الجنوب، مع ما يترافق من استدعاء للاحتياط من المتقاعدين أو من تطويع عناصر جديدة، اضافة الى زيادة العديد في قوى الامن الداخلي وتدابير الحجز. ان هذا الامر الذي سينعكس بشكل رئيسي على بند الرواتب وعلى عدد من البنود الأخرى مثل المواد الاستهلاكية اضافة الى ارتفاع بعض بنود الجزء الثاني كالتجهيزات.. وتقدر الكلفة الاضافية الناجمة عن هذه الاجراءات، خلال الفترة المتبقية من السنة بنحو 105 مليارات ليرة (70 مليون دولار).

22 . ان استكمال مرحلة الاغاثة تشمل تغطية نفقات المستشفيات وتمويل

تدخلات الهيئة العليا للاغاثة في تأمين مستلزمات النازحين اضافة الى دفع تعويضات مالية للمتضررين من شهداء وجرحى ومعوقين. ويتوقع ان تصل التكاليف الاضافية الاولية التي دفعتها وستدفعها الخزينة كنتيجة لاعمال الاغاثة خلال وبعد الحرب الى نحو 70 مليار ليرة (45 مليون دولار)، مع العلم ان هناك انفاقا اضافيا سيترتب خلال المرحلة

23 . إن إطلاق مرحلة إعادة الإعمار ستؤدي بشكل كبير ورئيسي الى رفع مستوى النفقات العامة . ولا سيما في المجالات التي تعد من الأولويات كالخدمات العامة وإعادة بناء الجسور والطرقات الرئيسية، إضافة الى ترميم المدارس والمراكز الصحية، والتي لن تتمكن الحكومة من تغطية كل تكاليفها من خلال الهبات. وكنتيجة لذلك يتوقع أن ترتفع النفقات الاستثمارية على عاتق الخزينة بما لا يقل عن 500 مليار ليرة (330 مليون دولار) عما كان متوقعاً لها خلال عام 2006. وتجدر الإشارة الى أن أعباء الخزينة ستكون مرشحة للارتفاع في حال تأخر وصول الهبات والتبرعات، أو في حال كانت قيمة هذه الهبات لا تكفي لتغطية النفقات المخصصة لها.

24 ـ أما في ما خص نفقات خدمة الدين، فإن التوقعات لا تشير الى تأثيرات تذكر حتى نهاية عام 2006. فبالاستناد الى المعطيات المتوفرة حتى آخر شهر تموز 2006، يتوقع أن يصل حجم خدمة الدين العام لسنة 2006 الى 4.635 مليار لبرة لبنانية (3.090 مليون دولار)، منه 2.375 مليار ليرة لبنانية (1.580 مليون دولار) لخدمة الدين الداخلي، و2.261 مليار ليرة لبنانية لخدمة الدين الخارجي. غير أن آثار هذه الحرب على خدمة الدين العام سوف تبدأ بالظهور في المديين المتوسط والبعيد بدءاً من العام 2007.

25 . من جهة أخرى، فإن مؤسسة کھریاء لینان، والتی تمول بشکل كبير من الخزينة اللبنانية، تنتظرها استحقاقات كبيرة في الفترة المقبلة وحتى نهاية عام 2006. ولعل أبرز هذه الاستحقاقات: أ/ تسديد الاستحقاقات المترتبة عن اتفاقات الفيول أويل والغاز أويل لصالح سوناتراك وشكة النفط الكويتية والتي تقدر قيمتها حتى نهابة عام 2006 بنحو 744 مليار ليرة (490 مليون دولار). ب/ تسديد متأخرات للموردين بقيمة 210 مليارات ليرة (140 مليون دولار). ج/ استحقاق ديون خارجية للإنشاء والتجهيز بقيمة 116 مليار ليرة (77 مليون دولار).

26 . ولعل الأثر الأبرز للحرب على مؤسسة كهرباء لبنان تجلى بعدم قدرة المؤسسة على دفع مساهمتها في تسديد مستحقات الاتفاقات مع شركتي سوناتراك وشركة النفط الكويتية، مما سيرتب على الخزينة اللبنانية أعباء إضافية لتسديد الجزء الذي كان يُفترض بمؤسسة كهرباء لبنان تسديده من هذه المستحقات. وقد قامت وزارة المالية فعلياً في تموز 2006 بتسديد 131 من أصل 133 مليون دولار استحقت هذا الشهر. وقد قدرت مؤسسة كهرباء لبنان الخسائر الأولية بنحو 114 مليون دولار اُمير کي.

اتجاهات نمو الدين العام حتى نهاية 2006

27 ـ إن التوقعات الأولية، التي سبقت

لعيز / الفايش الإوسائي الميز / القالش الأرثي تكبدتها الحكومة والاقتصاد الوطني على السواء، والمرشحة للازدياد مع الإطلاق

فترة الحرب، قدرت ألا يتجاوز مستوى

الدين العام عتبة الـ60 ألف مليار ليرة

(40 مليار دولار) مع نهاية 2006، مع

عدم الأخذ في الاعتبار ما كان يمكن لعملية

الخصخصة أن توفره من تدفقات مالية

تسهم في تخفيض مستوى الدين. وتجدر

الإشارة الى أن الدين العام كان قد بلغ

في نهاية 2005 نحو 58 ألف مليار ليرة

28 . غير أن العدوان الإسرائيلي على

لبنان سوف يؤدي، من جهة، إلى زيادة

أسرع في نمو الدين، ومن جهة أخرى، الى

تنامي مخاطر إعادة التمويل سواء بالعملة

المحلَّية أو بالعُمِلات الأجنبية، وإلى احتمال

ظهور أزمة ثقة لدى المستثمرين. ففي ما

يتعلق بمستوى الدين، فإن تفاقم العجز

الإجمالي وظهور عجز أولي، سيؤدي الى

تسريع وتيرة نمو الدين الذي من المنتظر

أن يصل الى حدود 62 ألف مليار ليرة (41

29 . تجدر الإشارة الى أن وزارة المالية

كانت قد نجحت خلال النصف الأول من

السنة الحالية في عمليات إصدار سندات

يوروبوند جديدة بقيمة 750 مليون دولار

أميركي و175 مليون يورو، كما نجحت

باستبدال سندات يوروبوند بقيمة 1.7

مليار دولار أميركي، أي ما يوازي 71

في المئة من مجموع سندات اليوروبوند

المستحقة خلال عام 2006. وقد تمت

هذه الإصدارات بمعدلات فائدة متدنية

ولا جال طويلة، على الرغم من ارتفاع

معدلات الفوائد في الأسواق المالية

الدولية خلال تلك الفترة. وكانت وزارة

المالية تعتزم إصدار سندات يوربوند

جديدة في الأسواق المالية في نهاية شهر

تموز، غير أن اندلاع الحرب أدى الى وقف

هذه الإصدارات. وقد استعيض عنها

بإصدارين، الأول بقيمة 450 مليون دولار

والثاني بقيمة 206 ملايين دولار، مباشرة

30 . وقد تسبب العدوان الإسرائيلي،

في هذا السياق أيضاً، بانخفاض أسعار

اليوروبوند في الأسواق الثانوية، أي

الي ارتفاع المردود المتوقع عن تلك

الأدوات نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر.

فقد ارتفع معدل المردود من 6.99 في

المئة في أواخر شهر حزيران الى 7.63 في

المئة في 19 آب. إن ارتفاع المردود هذا

يعبر عن ارتفاع مستوى المخاطر لهذه

السندات. وقد عبرت عن هذه المخاطر

الوكالتان الدوليتان للتصنيف، "فيتش"

و"ستندرد اند بور"، عبر تصنیف لبنان

في حالة "مراقبة الدين" بعد نشوب

31. إن التداعيات السلبية للحرب على

المالية العامة سوف تتجلى في تدهور

وضع الميزان الأولي . مع توقع ظهور

عجز أولي . الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع

ملحوظ في عجز الموازنة العامة، الأمر الذي

سينتج عنه بالتالي نمو أكبر في كتلة

الدين العام. إن هذا الواقع سوف يرتب

فوائد إضافية يتوقع أن يبدأ أثرها المالي

بالظهور خلال النصف الأول من 2007

خلاصة عامة:

تحديات المرحلة

إن التحديات التي يواجهها لبنان

على مستوى المالية العامة كبيرة جداً،

لا بل تكاد تكون الأكبر من بين جميع

التحديات، في ظل الخسائر الكبيرة، التي

على أبعد تقدير.

مع مصرف لبنان.

مليار دولار) مع نهاية 2006.

(38.5 مليون دولار).

مؤتمر دولي للمانحين لمعالجة أزمته الاقتصادية الرئيسية، أي أزمة تنامي الدين العام. وقد كان لبنان يعتمد، قبل أي مساعدة خارجية، على المجهود الداخلي الكبير الذي تبذله الحكومة لإجراء إصلاحات بنيوية على مستوى المالية العامة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ولتحقيق فوائد أولية تسهم في لجم نمو الدين العام، وإعادة التوازن الى المالية العامة. وقد أعد لبنان لهذه الغاية برنامجا اقتصاديا إصلاحيا متوسط الأجل طالب به اللبنانيون، كانت أبرز أهدافه زيادة معدل النمو الحقيقي حتى مستويات تتراوح بين 4 و5 في المئة، وخلق فرص عمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتقليص الفوارق بين المناطق وبين مختلف الفئات الاجتماعية. كما استهدف

الفعلى لورشة إعادة الإعمار. لقد كان

لبنان، عشية الحرب، يسعى الى تنظيم

المئة من الناتج المحلي. وقد كانت أبرز توجهات الحكومة الإصلاحية تتمحور حول احتواء النفقات وتعزيز الإيرادات والقيام بإصلاحات هيكلية، لا سيما لجهة المضي قدماً

هذا البرنامج وضع الدين العام على مسار

تراجعي يجعله قابلاً للاحتمال بعد أن بلغ

هذا الدين في نهاية 2005 نحو 175 في

بإجراءات الخصخصة وتمكين الإدارة وتعزيز الشفافية. وقد كانت هذه النسبي الذي تم تحقيقه بعد أحداث اقتصادى كان ليتجاوز الـ5 . 6 في المئة في عام 2006، وبإعادة المنحى التصاعدي للفائض الأولي، إضافة الى إعادة الثقة

نتلج الملية العامة المحققة حتى حزيران ٢٠٠١

توقعات كالون توقعات كالون

2006 - Jul 2006 - Jul (بعد الحرب)

12,522

1,633

254

5,308

(فيل الحرب)

11,488

7,136

334

والمتوقعة لمجمل علم ٢٠٠١

7,405

833

بلبنان على جميع الصعد. أما اليوم، فحجم التحديات قد أصبح أكبر بكثير مما كان عليه قبل اندلاع الحرب، ولعل أبرز مؤشر على ذلك هو الارتفاع الذي سيشهده معدل الدين الى الناتج المحلي. فمع تراجع النمو في الناتج المحلى، ونمو كتلة الدين العام، الناجم عن حاجات التمويل الاضافية لتمويل عجز المالية العامة، سيرتفع هذا المعدل الى حدود 190 في المئة مع نهاية 2006، وذلك في ظل الإنفاق الإضافي المباشر الذي سببته الحرب من أعمال إغاثة وإعادة إعمار وتعزيزات أمنية في الداخل وعلى الحدود، ناهيك عن سعي الحكومة الى عدم تحميل الشعب اللبناني ما لا طاقة له به. غير أن باب الأمل يبقى دائماً مفتوحاً، فما شهده لبنان من استعدادات ونوايا حسنة وإجراءات فعلية لدى جميع الدول الشقيقة والصديقة للمساهمة في إعادة

الطموحات، منذ شهرين فقط، معقولة وقابلة للتحقيق، في ظل الاستقرار عام 2005، والذي تجلى بتحقيق نمو

-1,386

1,033

297

40

-2,419

4774

26%

13%

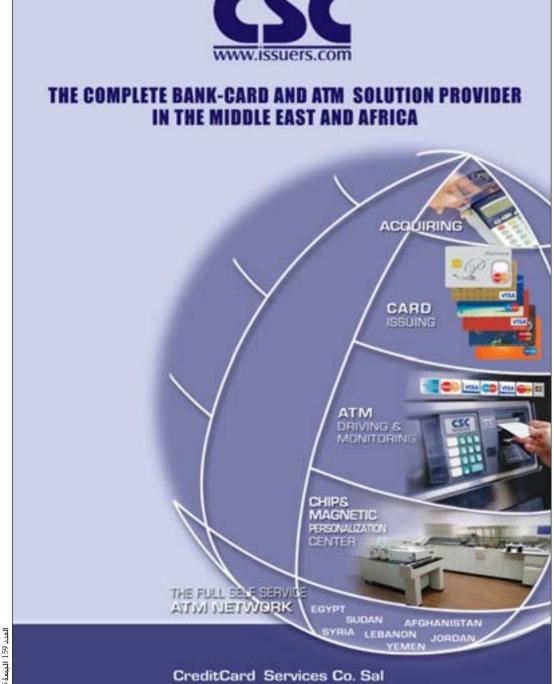
الإعمار وفي إغاثة المنكوبين من الشعب

اللبناني يعطى أملًا جديداً بأن لبنان سوف ينهض من جديد، وقد كان هذا حال لبنان دائماً. غير أن حجر الأساس لإعادة إطلاق لبنان من جديد يبقى في الداخل، وفي تضامن الشعب ووحدته واستعداده الفعلي ليكون الكل شريكاً في بناء الوطن مهما كلف ذلك من تضحيات. إن المطلوب في المرحلة المقبلة هو تضافر الجهود بين كافة الأطراف، من شعب وحكومة وهيئات المجتمع المدني والاقتصادي، بهدف إعادة التوازن الى الاقتصاد والمالية العامة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات فترة ما بعد الحرب، والتزام الحكومة بمسؤولياتها الكاملة تجاه مواطنيها وتجاه مستقبل الأجيال القادمة. إن الحاجة الى الإصلاح لا تزال ماسة، وهي تبدو الآن أكثر إلحاحا من ذي قبل، وهو ما ستسعى الحكومة الى تحقيقه في الفترة القادمة. إن أولويات الحكومة، في هذه المرحلة، تكمن هي معالجة آثار العدوان على المستوى الإنساني، في الدرجة الأولى، وإعادة بناء البنى التحتية، ومساعدة القطاعات الاقتصادية على استعادة نشاطها الطبيعي. غير أن هذه الأولويات يجب أن تتزامن مع تنفيذ سلة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، والتي من شأنها أن تعيد الى لبنان استقراره المالي، وتعيد البلاد الى مسار النمو الاقتصادي والى منحاه التصاعدي. إن لبنان، على الرغم مما مر به، لا يزال يحظى بثقة أشقائه وأصدقائه، والتي بدأت تتجلى بالعناية التي حظي بها البلد حتى الآن، من خلال المساعدات في مرحلة الإغاثة، والتي ستتجلى بشكل أكبر في المرحلة المقبلة لمساعدة لبنان على تخطي محنته الاقتصادية من خلال الجهد المشترك للبنانيين من طريق الإصلاح والانضباط المالي والاقتصادي واعتماد السياسات الآيلة حقيقة لتعزيز النمو الاقتصادي من

جهة أولى ومن خلال الدعم الهام للأشقاء

الأعمار في الله قتيص

والأصدقاء من جهة ثانية.





Capital: LL 10.000.000.000 fully paid. R.C.B 62620 damed at the Central Bank of Lataness as a Financial Institution under number 30 150 Commodors Street, Beinst 11032120 - P.O.Box 113 - 6406, Lataness Email: infeliosclabaron.com - Tel 961 1 742 555 - Fax 961 1 352 281

من منطق إعادة الاعمار الى منطق إنماء الاقتصاد

pproxد.مکرم صادرpprox

بينما تشرف الحرب على وضع أوزارها وتتبدى فداحة أضرارها يوماً بعد يوم. وتتراوح تقديرات الأضرار الناتجة عن الحرب والمرتبطة بها من 5 الى 15 مليار دولار!! – ويصعب في الحقيقة حصر الكلفة الفعلية قبل إجراء مسح شامل وممركز وقبل وضع دراسات موثوقة وموثقة حول حجم توقف وتراجع النشاط الاقتصادي. وفي اعتقادنا أن الاضرار المباشرة وغير المباشرة قد تكون بحدود 20% من الناتج المحلي الاجمالي المقدّر بما يزيد عن 22 مليار دولار. وهي خسارة فادحة جداً بكل المقاييس للإقتصاد والمجتمع اللبناني. وسيترتب عليها انعكاسات تحتاج لسنوات عديدة من الجهود المنظمة للسيطرة عليها وتخطيها. هذا إذا انتظمت الجهود وخلصت النوايا واستقرت الاوضاع. ويرتكز الاستقرار في نظر مجتمع الاعمال والمال الى ركيزتين تتمثلان في التماسك الداخلي من خلال شرعية الدولة والامساك الخارجي

بالازمة من خلال الشرعية الدولية. فهذان الامساك والتماسك يقيان البلاد أزمة ثقة ان وقعت قد تتعدى مخاطرها كل الدمار الحاصل بالمساكن والمؤسسات والبنى التحتية وكذلك كل الخسائر الناتجة عن توقف النشاط الاقتصادي وتراجعه ابان العدوان او الخسائر التي ستنتج في المستقبل المنظور.

أُولًا - في الآثار الاقتصادية للحرب:

بقدر ما تفاجأ اللبنانيون بسهولة انطلاق الحرب وبسهولة تخلى المجتمع الدولي عنهم تفاجئوا بكل هذا الدمار في وقت كانت كل الجهود منصبة على التحضير لمؤتمر بيروت للدول المانحة درءاً للأخطار -

الَّتي كانت تحاصهم وبنتيجة دو لار الأضرار فيه عن السلطة النقدية. وتعمّقت أزمتهم الاقتصادية المباشرة وغير فإدارة النقد لها شوطها في تجلياتها الرئيسية الثلاثة. ففاقمت الحرب أُولًا 🗕

وضعية المالية العامة للدولة مديونية وعجزاً. فالدولة تتقلص إيراداتها مع الركود الاقتصادي بينما يزداد انفاقها مع تزايد الطلب على خدماتها. والدولة يتقلص فائضها الاولى مما يزيد في حجم المديونية وفى خدمتها يضاف اليها مستويات الفوائد العالمية المرتفعة وامكانية تراجع التصنيف السيادي للبلد الى ما دون الـ -8%.

وفاقمت الحرب ثانيا وضعية الميزان الخارجي أو ميزان المدفوعات الجارية جراء توقف الصادرات أبان فترة الاعمال الحربية وبسبب الحصار الذي ما زال قائماً ومع توقع تراجع هذه الصادرات بسبب الدمار الذي لحق بالمؤسسات وبمخزون السلع المعدُّ للتصدير. كما أن ضرب موسم السياحة الصيفية للعام 2006 يفاقم العجز الخارجي بعد ان كان يساهم بشكل متزايد خلال السنوات الماضية في تخفيف العجز التجارى الناتج عن الاستيراد. وسيترتب على زيادة استيراد المعدات والمكائن والتجهيزات والمواد الاولية والوسيطة في مرحلة إعادة التأهيل والبناء ارتفاعاً في عجز البلد الخارجي. وليس مؤكداً أن المنح والاعانات والهبات والمساعدات التي من المتوقع أن تقرر وتصل الى لبنان ستفوق المترتبات المذكورة.

وفاقمت الحرب ثالثاً من ضعف الطاقة الانتاجية لقطاع المؤسسات. فالتدمير المتعمد للعديد من المؤسسات الانتاجية وتقطيع أوصال البلاد بما يعيق حركة الانتاج والتبادل وضرب البنية التحتية بما هي عنصر مساعد للفعالية الاقتصادية وشل المرافئ مع انعكاسها على الاستبراد والتصدير وتهجير شيحة شابة وحيوية من الشباب المتخصص والمهني كل ذلك يجعل الطاقة الانتاجية أصلاً تضعف أكثر مع ما سينتج عن هذه العوامل مجتمعة من تراجع في مستوى المعيشة والعمالة والمداخيل.

ثانياً – أفكار أولية لمقاربة آثار الحرب الاقتصادية

إزاء هذه الآثار العميقة التي خلفتها الحرب على بنية الاقتصاد والإجتماع في لبنان يطرح بقوة على اصحاب الرأي والقرار في القطاعين العام والخاص التساؤل حول المقاربة الافضل لإعادة الاعمار. لا يسمح المقال بدخول منهجي الى أدبيات إعادة الاعمار ونكتفي بالدعوة الى جعل إعادة الاعمار فرصة ثمينة للإنماء. فالعالم على سبيل المثال أسس عام 1944 في "بروتن وودز" بعد الحرب العالمية الثانية البنك الدولي للتعمير والانماء (IBRD).

لاعمار في الاقتصاد

وحذت أوروبا حذو العالم عندما أسست بعد سقوط حائط برلين البنك الاوروبي الثقة بالبلد المدخل الى المستقبل للتعمير والانماء (EBRD). فالانماء قد

هذه المقاربة ثلاث توجهات.

أن تعطى اولا إعادة دوران العجلة الاقتصادية بما هي استمرار العمالة وعدم قفل المؤسسات وديمومة المداخيل أولوية مطلقة على حساب شهوة وشهية التعويضات النقدية السهلة والتي تصب في النهاية بتغذية الانفاق الاستهلاكي فتزيد من حراجة الوضع الاقتصادي. فالامكانات محدودة لدى الدولة ولدى القطاع الخاص وكذلك من مصادر المساعدات الاقليمية

تلازم دوماً بعد الحرب مع "إعادة الاعمار".

ويجب أن يكون كذلك في لبنان. وتفترض

وأن يعطى ثانياً قطاع المؤسسات كما طالبنا مرارا وتكرارا أثناء الجدل الذي قام حول مؤتمر بيروت واحد أقصى الاهتمام. المطلوب على هذا الصعيد أن يصب جزء هام من المساعدات المالية المرتقبة في صندوق او صناديق لإعادة هيكلة قطاع المؤسسات طبعاً مع أولوية لتلك المتضررة من جراء الحرب، وهكذا صندوق (أو صناديق) يساهم في رسملة المؤسسات الى جانب أصحابها مستثمرين جدد. وتواكب المصارف خاصة مصارف الاستثمار هذه العملية إما بقروض طويلة الاجل وبشوط مؤاتية وإما بحصص في الرسملة تعمل بعد إنطلاق هذه المؤسسات على إعادة بيعها من الجمهور ومن خلال إدراجها في بورصة بيروت. ويمكن من خلال تقنيات التمويل جعل مبالغ المساعدات المستعملة في هكذا آليات تتضاعف مرات عديدة. إنه منطق التمويل وليس التعويض. إنه منطق الاستثمار وليس الاستهلاك. إن هكذا صندوق لإعادة الاعمار

والمخاطر الاقتصادية المالية 4.41 مليارات والانماء يجب أن تتمتع حكما بكامل الاستقلالية بما وأهدافها وأدواتها. ولإعادة الاعمار وللتمويل الانمائي مقتضياته وآليته وشروطه

خاصة لناحية الآجال والتي غالباً ما تتعارض مع السياسات النقدية القصيرة الاجل بطبيعتها والمؤثرة على الاسعار وليس على مستويات ونوعيات انتاج السلع والخدمات. ففي بروتن وودز خلقت مؤسسة نقدية هي صندوق النقد الدولي ومؤسسة انمائية هي البنك الدولي. وكذلك فعلت أوروبا.

يكمن ثالث وآخر المقاربات لعملية إعادة الاعمار/الانماء في دور الدولة. دور الدولة حاسم وهام جداً ولكن ليس على غرار الدور الذي قامت به بعد الحرب دولة الطائف الاولى حيث وبغض النظر عن نفقات إعادة الاعمار المحدودة اقتصرت وظائفها الاقتصادية على أقنية إعادة التوزيع الكثيفة والموسعة من خلال اليتين. وتمثلت الاولى بالتوسع في التوظيف في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية. والثانية من خلال آلية الدين والفوائد. وليس عجيباً أن تقتص عملياً ميزانية الدولة على بابي الاجور وملحقاتها من جهة، وخدمة الدين من جهة ثانية. ويؤمل بعد خراب البصرة أن تخفف الدولة في لبنان من الانفاق التوزيعي الممول بالدين وأن تقارب إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات العامة بمنطق اقتصادي لا توزيعي يرمي الى تخفيف أكلاف تشغيل قطاع المؤسسات لا أن يثقلها بأعباء إضافية. المرافق والخدمات العامة يجب أن تشكل رافعة

لإنتاجية المؤسسات وليس عبئاً عليها. ختاماً قليلة هي الدول والشعوب في بلدان العالم الثالث التي نجحت بعد الزلازل والحروب في تجارب إعادة الاعمار والانماء. وكما هي نادرة الثورات أو حركات التحرر أو المقاومات التي نجحت بعد التحرير او التحرر في بناء دولة. والشواهد على ذلك منذ الخمسينات عديدة.

وتجربة لبنان مطلع التسعينات أي ما بعد اتفاق الطائف وتجربة المقاومة ما بعد أيار من العام 2000 تندرج في سياق تجارب دول العالم الثالث الفاشلة. فهل نكرر فشلنا رغم فداحة الخسائر وكلفة الوقت

يأمل جيلنا الذي دخل سوق العمل في بداية الحرب في لبنان عند منتصف السبعينات والذي يتهيأ للتقاعد والخروج من سوق العمل أن يرى بعد أربعين عاماً من الحياة العملية المتقطعة دوماً بالعنف المدمّر ان يرى نهاية لحروبنا ولحروب الاَخرين على بلدنا وفيه.

*أمين عام جمعية المصارف

مساعدات كثيرة وردت الى لبنان قابلها الكثير من الدمار والخسائر المباشرة وغير المباشرة، وعند احتساب تبعات العدوان الاسرائيلي يتم تجاهل قيمة هذه المساعدات وامكانية حسمها من الخسائر العامة للخروج برقم موضوعي.

ورغم عدم وضوح الرؤيا حتى الان الا انه يمكن رسم صورة قريبة تحددها المعطيات المتوافرة. خلال العدوان الاسرائيلي الاخير

على لبنان تم تدمير ما مساحته نحو 5 ملايين متر مربع، في الوقت الذي كان من المتوقع ان يتم بناء ما مساحته 5 ملایین متر مربع هذا ما قاله نقیب المهندسين سمير ضومط الذي اعتبر أن ورشة إعادة الاعمار تحتاج لسنتين أو ثلاث، وعلى الرغم من التباين في الارقام حول عدد الوحدات السكنية المدمرة. فأننا نستطيع ان نحصل على رقم واقعى أقرب الى الحقيقة اذا ما أبعدنا عن طرحنا الاهداف السياسية "المبيتة" ويتراوح هذا الرقم بين 28 ألف و29 ألف وحدة سكنية.

توزعت الاحصاءات المحافظات كالتالي:

• محافظة النبطية وتضم قضاء بنت جبيل وقضاء مرجعيون – حاصبيا وقضاء النبطية حوالي 16 الف وحدة سكنية مدمّرة.

• محافظة الجنوب قضاء صور بشكل خاص حوالي 4200 وحدة سكنية وعقارية مدمّرة.

•محافظة البقاع حوالي 360 وحدة سكنية وعقارية.

•محافظة جبل لبنان (أي الضاحية الجنوبية) حوالي 6 اللف وحدة سكنية

وفيما يتعلق بالجسور فقد تدمر حوالي 80 جسرا و100 عبّارة بكلفة تتراوح بين 400 مليون و500 مليون دولار. و في تقرير سابق لمجلس الانماء والاعمار أشار الى أن الخسائر المباشرة التي تكبدها لبنان حتى منتصف أب تقدر بـ3.6 مليار دولار – مليار دولار للبنى التحتية و2.4 للمساكن.

المساعدات المعلنة : . السوق الاوروبية المشتركة مليار دولار كما جرى إقرارها في استوكهولم. . ملحقات للمساعدة الاوروبية بقيمة 150 مليون دولار،

. المساعدة السعودية 550 مليون دولار، ومليار دولار وديعة في المركزي المساعدة الكويتية 400 مليون

هل تغطى المساعدات الواردة الى لبنان الكلف النهائية للاعمار؟

التضارب تجاوز ارقام الخسائر الى احتساب قيم الدعم.. والتكرار هو العامل المشترك

. مساعدة قطر 300 مليون دولار لم يجر تحديدها نهائيا.

. مساعدة الامارات ودول اخرى بقيمة 500 مليون دولار، . مساعدة الولايات المتحدة 230

مليون دولار. . الحكومة البريطانية 68 مليون

. مساهمة البنك الاسلامي بقيمة 250 مليون دولار بين قروض ميسرة

يبدو للوهلة الاولى أن لبنان قد استطاع الحصول على الاموال اللازمة لإعادة الاعمار وان هذه الاموال تستطيع القيام بوظيفتها بمجرد وضعها ضمن القنوات المناسبة، لكن الصورة في الواقع هي أعقد من ذلك.

ان الركون الى ارقام غير صادرة عن جهات رسمية في مجاِل كهذا يحمل معه هامشا من الخطا. صحيح ان حوالي مليار دولار قد تم اقرارها في ستوكهوام كمساعدات للبنان، لكن من صلب مكونات هذا الرقم هو المساعدات المقدمة من الدولة القطرية بما فيها المبالغ المخصصة لإعادة إعمار بلدتي بنت جبيل والخيام بقيمة 300 مليون دولار وينسحب هذا الامر على المساعدات الاميركية حيث تم المساهمة الاميركية في المؤتمر بقيمة 180 مليون دولار هي أصلا جزء من المساهمة الاميركية الاجمالية

والتي تبلغ 230 مليون دولار. من جهة ثانية فهنالك مساعدات

أتت على شكل قروض ميسرة، كما أن هنالك مساعدات لم تذكر في احصاء المساعدات المذكور وهي مساعدات عينية ومتفرقة وغيرها من المساعدات الفردية المتفرقة، التي لها الكثير من الاهمية، اذ جرى التدوال ومِن قبل مسؤولين في الدولة اللبنانية أن المساهمات الفردية لإعادة بناء الجسور

والتي تتراوح كلفتها بين 400 و500 مليون دولار قد شملت كل الجسور. كذلك لا يمكن القول أن المساعدات المخصصة للبنان – بغض النظر عن حجمها – ستتجه كلها الى اعادة الاعمار فالحكومة اللبنانية في مؤتمر ستوكهولم اشارت الى الاوجه التي ستتجه اليها المساعدات تحت عنوان "مبادرة الانعاش" وحددتها كالتالي:

> •النزوج واللجوء •الالغام والقنابل غير المنفجرة •البنية التحتية

•المياه والصرف الصحى • الصحة •التربية

> •البيئة •البطالة والمعيشة •الانتاج الزراعي

•الانتاج الصناعي •المساعدة الطارئة اللاجئين الفلسطينيين

اذا هل حجم المساعدات كافياً لتعويض الخسائر التي لحقت بلبنان؟ تتقسم الخسائر في لبنان الى قسمین مباش وغیر مباش، وبحسب تقرير "مركز المساندة الاقتصادية" ان أضرار الاقتصاد الوطني من جراء العدوان الاسرائيلي وصلت الى 11.4 مليار حتى 15 آب.

محورية هذا الشرط. (الإعمار والإقتصاد)

"الإنماء والإعمار" يوقع والصندوق العربي 3 قروض ومنحة بقيمة 227 مليون دولار



كما قدم الصندوق منحة للحكومة

اللبنانية بقيمة 10 ملايين دولار تقريبا

وقع مجلس الإنماء والإعمار في مبنى المجلس، ثلاث اتفاقيات قروض ميسرة ومنحة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 227 مليون دولار، مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقام بالتوقيع عن المجلس رئيسه نبيل الجس وعن الصندوق رئيس مجلس الإدارة المدير العام عبد اللطيف الحمد، بحضور وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان أوغاسبيان ومستشار وزير الطاقة حسن

والاتفاقية الأولى هي عبارة عن قرض قدم إلى لبنان أثناء العدوان للمساهمة في تمويل مشروع إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية المتضررة من العدوان الاسرائيلي. وتبلغ قيمة الاتفاقية حوالي 102 مليون دولار، وهي تشمل مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعات النقل (70 في المئة)، الكهرباء (10 في المئة)، المياه (10 في المئة)، بالإضافة إلى نسبة 10 في المئة من قيمة الاتفاقية كمبالغ احتياطية. وتبلغ نسبة الفائدة إلى 3 في المئة مع فترة إمهال تصل إلى 10 سنوات وفترة سداد 20 سنة.

لمساعدته على مواجهة آثار العدوان. الاتفاقية الثالثة تتوجه للمساهمة في تمويل مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية (العبدة في عكار، ساحل الكورة، البترون، بشي، الباروك، ساحل الشوف، جبل لبنان الجنوبي، البقاع الأوسط والشمالي ومنطقة العرقوب الجنوبية). وتبلغ قيمتها حوالي 85 مليون دولار. وتتضمن هذه المشاريع حفر آبار وتجهيزها وإنشاء خزانات ومد أنابيب وإقامة شبكات للصرف الصحى

مع فترة إمهال تصل إلى 5 سنوات وفترة سداد 17 سنة. وتهدف الاتفاقية الرابعة للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الإداري في إدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وتبلغ قيمة القرض حوالي 30 مليون دولار. وتبلغ نسبة الفائدة 4.5 في المئة مع فترة إمهال تصل إلى 6 سنوات وفترة سداد 16 سنة.

ومحطات لمعالجة المياه المبتذلة. وتبلغ

نسبة الفوائد في هذا القرض 4.5 في المئة

وبعد التوقيع، حيا اوغاسبيان المسؤولين في الصندوق على جهودهم لدعم لبنان، وخصوصا القرض الميسر لتطوير نظم المعلوماتية والتدريب في وزارته وذلك لاستكمال ما تم بناؤه حتى

من جهته، أكد الحمد أن الصندوق سيكون شريكاً في إعادة الإعمار بعد الدمار الذي لحق بلبنان على إثر العدوان الاسرائيلي. وركز على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا إلى أن الصندوق سيحاور الحكومة حول رؤيتها التنموية لما بعد العدوان. وكشف أن قيمة القروض الاجمالية الممنوحة من قبل الصندوق للبنان تفوق المليار دولار

أما الجس فشدد على صدقية التزام مسؤولي الصندوق تجاه دعم لبنان، لإعادة إعمار ما هدمته الحرب، لافتا إلى أن تأخر موعد توقيع الاتفاقيات كان نتيجة الحصار الجوي الاسرائيلي على لبنان الذي أعاق وصول الحمد إلى بيروت. وأشار إلى أن الدول العربية هي التي هرعت لمساعدة لبنان وليس العكس.

العام نهاية حزيران في نهاية حزيران 2006، بلغ الدين

38.8 مليار دولار الدين

بغض النظر عن دقة هذا الرقم

والذى اعترف التقرير عن عدم دقته

لنظرا "لتداخل النشطات الاقتصادية

ببعضها ولإحتمال احتساب بعض

الخسائر غير المباشرة أكثر من مرة"،

فإن احتساب الخسائر غير المباشة

يضَعنا أمام رقم هائل لا تستطيع أي

ان تغطية هذا الفارق او على الاقل

تقليصه لا يمكن العمل عليه باتجاه

واحد، ان عقد مؤتمر ثاني لاعادة الاعمار

– اقتراح فرنسي – يمكن ان يكون احد

المسالك، أما المسالك الاخرى فهي

تتنوع من اجراءات سياسية تسهم في

تنمية روح المشاركة في عملية "البناء"

وتدفع بالتالي لطاقات ما زالت كامنة

لتتحرر ثم تليها اجراءات ادارية تعطى

الشفافية المطلوبة حول تحركات

الاموال المرسلة مما يساهم في تنمية

وخطوة أخرى ربما تكون في الاتجاه

الصحيح هي محاولة التزام خطوط

تقليص النفقات المقترحة في ورقة

واذا كانت الدول تعتمد على

ثرواتها الطبيعية في تنمية مقدراتها

الوطنية كالنفط أو الذهب فمما لا شك

فيه ان الثروة الطبيعية للبنان هي

ابناؤه المهاجرون، لكن استخراج هِذه

الثروة يتطلب شروط عدة واحد أهم

هذه الشروط هي "الثقة"، ان تجربة

حكومة سليم الحص عقب الاعتداءات

الاسرائيلية على المنشآت الكهربائية

وتقاطر التبرعات بعد ذلك يؤكد على

بيروت التي لم تبصر النور.

مساعدات دولية تغطيته.

العام الاجمالي 58524 مليار ليرة (أي ما يعادل 38.8 مليار دولار أميركي) دون تغير يذكر بالمقارنة مع نهاية الشهر الذي سبق حيث بلغ 58458 مليار ليرة. وبذلك، يكون الدين العام الاجمالي قد ازداد بمقدار 506 مليار ليره وبنسب 0.9% في النصف الاول من العام 2006. أما الدين العام الصافي، والمحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فارتفع من 52428 مليار ليرة في نهاية العام 2005 الى 53638 مليار ليرة في نهاية حزيران 2006 أي بمقدار 1210 مليار ليرة وبنسبة %2.3.

وفي نهاية حزيران 2006، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 28556 مليار ليرة (140+ مليار ليرة عن نهاية الشهر الذي سبق) مشكّلة ما نسبته 48.8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 29968 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الاجنبية (74- مليار ليرة عن نهاية الشهر الذي سبق)، أي ما نسبته 51.2% من الدين العام الاجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة، يبين الجدول استمرار ارتفاع حصة المصارف لتصل الى %59.2 في نهاية حزيران 2006 مقابل %58.0 في نهاية أيار 2006 وحصة القطاع غير المصرفي (من %12.8 الى %13.4 على التوالي) مقابل انخفاض حصة مصرف لبنان من %29.2 الى %27.4 في نهاية الشهرين على التوالي، أما في ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الاجنبية، والذي بات يشمل مبلغ 419 مليار ليرة، وهي عبارة عن سندات خاصة بالدولار الاميركي تم اصدارها في كانون الاول 2005 لدفع تعويضات الاستملاكات.

رعد: 3.5 ملايين دولار كلفة إزالة ردم الأبنية المهدمة كليا في الضاحية والهيئة توزع المساعدات في كل المناطق وتعمل على تأهيل المدارس وإعادة الإعمار

أثار عمل الهيئة العليا للإغاثة خلال الفترة الماضية الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات.. وصلت الى حدود الاتهامات، حول الاموال المصروفة

وبعد العدوان، لا تزال المشكلات قائمة، والاغاثة مطلوبة. والمساعدات تتوالى، والهيئة مستمرة في العمل.. فكان حريق المخازن لمواد الاغاثة في مرفأ بيروت، الذي أدى الى طرح تساؤلات جديدة، ووصف البعضِ هذا الحريق بـ"الملتبس".

.. أما الامر المستجد بالنسبة لمتابعي عمل الهيئة فهو مهامها التي تتوسع يوما بعد يوم لتضطلع بقضايا لم تكن ترتبط بها سابقاً كالاعمار وازالة الركام وفتح الطرقات وتأهيل المدارس...

> بإطلالة سريعة، ما هو الدور الذي لعبته الهيئة العليا للإغاثة خلال فترة العدوان؟

> أن التوجه الاساسي للهيئة خلال فترة العدوان كان نحو تأمين الحاجات الانسانية الملحة وتأمين الطبابة للمواطنين وبالفعل تأمنت كافة الادوية والمعدات الطبية المطلوبة وسلمت الى وزارة الصحة التي اهِتمت بالملف الصحي وكان على عاتقها تأمين الخدمات الصحبة التي تحملت الهبئة تكاليفها كما أمنت الهبئة برادات خاصة لحفظ الجثث.

> أما الخدمات الانسانية فقد اهتمت الهيئة بتوزيعها من خلال المحافظين والقائمقمين حيث وزعت على النازحين الحصص الغذائية الباردة كما الوجبات الساخنة كذلك معدات الايواء كالفرش والاغطية ومواد التنظيف... هل كان يتم شراء هذه المساعدات من قبل الهيئة أم أنها هبات عينية كانت تقدم

> في الاسبوعين الاولين عمدنا الى شراء كل شيء لأن الحاجات كانت كبيرة وأي مساعدات لم تكن قد وصلت بعد، أما في الفترة التالية فإن الامر كان بين الشراء وبين استخدام الهبات، وهنا لا بد أن الفت الى ان ليس كل المساعدات الظاهرة في وسائل الاعلام والقادمة عبر البوارج والقوافل والمطار هي كلها مساعدات تتوجه الى الهيئة العليا للإغاثة لأن جزءاً كبيراً من هذه المساعدات هو لمنظمات دولية تعمد الى توزيعها مباشرة أو لجمعيات خاصة وبعضها فقط الى الهيئة العليا للإغاثة.

> اليوم بعد عودة النازحين الى قراهم ما هو الدور الذي تضطلع به الهيئة؟

اضافة الى اعادة إعمار المناطق المنكوبة

كان كله معلن ويعتمد الشفافية، وخلال الحوار معه ومعلومات الهيئة وأكد رعد أن الهيئة تسعى لاعتماد على أساس أن هذه الكلفة تشمل إزالة كل الركام من

أكد في حديث لـ "الاعمار والاقتصاد" ان نشاط الهيئة تلقى رعد إتصالًا من قاض كبير في ديوان المحاسبة كان يشرف مع فريق قضًاة على عمل الهيئة وقال رعد أن الاتصال هنأه على الدقة والنزاهة في أرقام الخدمات والهبات المجانية في عملها وإذا تعذر ذلك فهي تحصل على أدني الاسعار الممكنة في العروضات المقدمة، والهيئة هي المسؤولة اليوم عن تمويل عملية ازالة الركام حيث كلفت شركة خاصة بهذا العمل في الضاحية، وبلغت الكلفة حتى الآن 3.5 ملايين دولار،

أمين عام الهيئة العليا للإغاثة اللواء يحيى رعد

الابنية والجسور المهدمة كلياً. على أن تبدأ المرحلة الثانية وهي الابنية المهدمة جزئياً والآيلة للسقوط. الهيئة اليوم تشكل العصب الاساسي لعملية الإغاثة ليس للمنكوبين في مناطق العدوان فقط، لأنها تعمد الى توزيع الحصص الغذائية في كل المناطق اللبنانية من الشمال، الى الجنوب الى البقاع مروراً ببيروت، وذلك عبر تحديد العائلات المحتاجة حسب المعلومات التي يحددها رؤساء البلديات والمحافظين. مسؤوليات كثيرة ستقوم بها الهيئة في المرحلة

ما يلي الحديث مع اللواء رعد.



المقبلة، من إعادة تأهيل المدارس الى الاعمار... وفي

ولكن ما هو حجم الميزانية المتوافر حاليا

ليست هذه هي آلية عمل الهيئة بل أن الهيئة تصرف الاموال حسب الاولويات والاحتياجات الملحة على أن يتم التسديد في وقت لاحق. والهيئة تسعى الآن الى تحديد الميزانية المطلوبة لكل قطاع على حدا.

ليس لدي كل المعطيات ولكن على إزالة الركام في الضاحية الجنوبية بلغت

ما هي المرحلة التي وصلت اليها عملية

تمت ازالة كل الابنية المهدمة كلياً حتى الآن على ان يبدأ العمل في المرحلة الثانية وهي الابنية المهدمة جزئياً والآيلة الى السقوط. وهذه لم تقدر كلفتها بعد.

إن التنظيم وآليات العمل من شأنهما أن يخففا من حتمية وجود فريق واسع. وبالنسبة الى الميزانية التى تعمل

ان الهيئة تسعى الى تنفيذ الاشغال العاجلة والتي لا تحتمل التأجيل على أن ترفد الدولة اللبنانية حساب الهيئة من مصادر التمويل المتوافر لديها.

لكي يتم الصرف على اساسه؟

ما هي التقديرات الاولية للمبالغ التي تم

سبيل المثال فإن تأهيل المدارس في بيروت وصيدا كلف مليون و150 الف دولار، كلفته حتى الآن 3 ملايين ونصف المليون

ازالة الركام في الضاحية الجنوبية؟



في الوقت نفسه يتم العمل على ازالة الركام من الجنوب. هل يوازي العمل في الجنوب العمل في

كلا، أشغال الجنوب أقل. ان مؤتمر ستوكهولم عقد على اساس انه مؤتمر هيئات الاغاثة لمساعدة لبنان ورصد فيه نحو 940 مليون دولار، هل ستمر هذه

الاموال عبر الهيئة العليا للاغاثة؟ ان المؤتمر كان عبارة عن عرض نوايا لتقديم مبالغ محددة لقطاعات مختلفة كالمدارس والصرف الصحي والمياه، وقد عمدت الهيئة الى فتح حسابات في مصرف لبنان لكل قطاع على حدا، على أن نقدر في مرحلة لاحقة حجم المساعدات التي قدمت لكل قطاع حتى الآن لا استطيع ان احدد التفاصيل لأنني لا أتابع حركة المال بشكل

قدم بعض النواب اقتراحات بتأسيس هيئة عليا تضم الى هيئة الاغاثة مجلس الجنوب ووزارة المهجرين... للإشراف على عملية الاعمار، ما رأيكم بهذا الموضوع؟

ان طرح هذا الموضوع يؤكد جهل عدد كبير من المسؤولين لطبيعة عمل الهيئة التي تضم اصلاً كل هذه الجهات ففي مجلسها ممثلين عن مجلس الجنوب ووزارة المهجرين والداخلية والتربية والاشغال والمالية والطاقة... وبالتالي فلا معنى لتأسيس هيئة رديفة.

بعده سليم الحص (25.9%) ونجيب

ميقاتي (21.6%)، سعد الحريري

(8.1%) وعمر كرامي (8.1%)

وفي مقارنة مع استطلاع سابق

اختارت نسبة %30 من المستطلعين

الرئيس نجيب ميقاتي لتولي رئاسة

الحكومة، سليم الحص (23.6%) سعد

الحريري (%22.6) وفؤاد السنيورة

(17.7%) وهذا يؤشر الى تقدم في نسبة

المؤيدين للرئيس فؤاد السنيورة ومما

يؤشر أيضاً الى عدم رغبة المستطلعين

خاصة السنة والدروز في تولي سعد

الحريري رئاسة الحكومة مع بقاء الرئيس

لحود في سدة الرئاسة.

وشخصيات أخرى (5.5%).



الشهداء على أن يتم النظر لاحقاً بالتعويض عن الاضرار المحققة.

وهنا ألفت الى أن البرنامج الغذائي المعتمد من الهيئة لا يتضمن العائدين الى بيوتهم فقط بل أيضاً العائلات المحتاجة التي فقد أربابها مواردهم بسبب العدوان في كل المناطق اللبنانية.

هل هذا يعنى توزيع المساعدات على قرى لم تتعرض للعدوان وكيف يتم تحديد

نعم، فإن الهيئة وزعت فقط المساعدات الغذائية على 100 قرية وبلدة في مختلف المناطق اي بما يقدر بنحو 23 الف حصة غذائية واليوم ستوزع على 60 قرية في بعلبك والضاحية الجنوبية ... أما آلية التحديد فتتم من خلال التعاون مع المحافظون في المناطق والبلديات إذ عمم المحافظيون على رؤساء البلديات التابعة لكل محافظة تحديد الحصص التي يحتاجون اليها لكي تعمد الهيئة الى صرفها، وبالتالي هذا هو مصدر المعلومات الاساسي لدينا. كما نقوم بتأهيل المدارس التي

كانت مراكز لتجمع النازحين تمهيداً لكي تباش باستقبال الطلاب على أبواب العام الدراسي.

الا يحتاج عمل بهذا الحجم الى فريق

نزعه بعد انسحاب اسرائيل من مزارع

شبعا وتحرير الاسرى، 3.8% بقاءه لحين

وبعد هذه الحرب كان لافتاً أن

59.8% من المستطلعين، وهم الاكثرية، يؤيدون مقولة "أن سلاح

حزب الله يردع اسرائيل من الاعتداع على

لبنان" يخالفهم بذلك %30.9 وأجاب

شخصية السيد حسن نصر الله

بالرغم من الاختلافات الكبيرة في

النظرة الى حزب الله فإن هناك شبه

تقدير لشخصية الامين العام السيد

حسن نصر الله جِيث يصفه 82.4% من

الموقف من الجيش اللبناني

تؤيد أكثرية المستطلعين الساحقة

(89.3%) نثر الجيش اللبناني في

الجنوب لكن نسبة مرتفعة تصل الي

69.9% من المستطلعين لا تعتقد أن

المستطلعين بأنه صادق ووطني.

9.3% "لا موقف".

ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي.

أجهزة الدولة الرسمية المختصة والمعنية كذلك تهتم الهيئة بالتعويض على عوائل

ان الهيئة تواكب عودة النازحين وتتابع

تقديم المساعدات الانسانية لهم من مواد غذائية وأدوات منزلية وبعض المولدات الكهربائية الصغيرة والخيم والتجهيزات

والقيام بالاشغال العاجلة مثل رفع الركام وتنظيف الطرق في مختلف الاراضي وأجراء التحويلات لتنظيم السير على ان يتم العمل على إعادة البناء بواسطة مختلف عاملين واسع؟

الدولية للمعلومات تستطلع آراء اللبنانيين حول حرب نموز 2006 57.6٪ يؤيدون عملية الأسرو 45٪ يرشحون عون للرئاسة أفاد به %27.6 من المستطلعين يأتي

الموقف من أسر حزب الله بقاءه لأنه ضمانة وطنية، 34% لإجراء من اسرائيل. للجنديين الاسرائيليين

انقسمت مواقف اللبنانيين تجاه هذه العملية اذ بلغت نسبة المؤيدين 57.6% يعارضهم %33.9 وأجاب 8.5% "لا أعِرف".

وهذا التأييد لعملية الاس مرده أساساً الى اعتقاد أكثرية المستطلعين (66.3%) أن عملية الاس كانت ذريعة للحرب وان اسرائيل كانت تستعد للحرب قبل عملية الأسر.

فيصف %65.5 من المستطلعين، وِهم الاكثرية، الحرب بانها حرب أميركية اسرائيلية على لبنان بينما يصفها %15.6 بأنها حرب ايرانية سورية على اسرائيل وأمير كا.

واختلفت المواقف في تفسير هذه النهاية فاعتبرتها الاكثرية (59.2%) انتصارا لحزب الله وللبنان.

الموقف من القرارات الدولية ونشر الجيش في الجنوب

يحظى نشر الجيش اللبناني في الجنوب بتأييد %89.3 من المستطلعين بينما ينخفض التأييد لنثر القوات الدولية

الموقف من سلاح حزب الله

ظل انقسام حوله ففي وقت يؤيد 9.6% من المستطلعين نزعه بالقوة فورا وتسليمه الى الدولة يؤيد 17.4%

المرشح المفضل حوار حول نزعه، %22.3 بقاءه للدفاع عن لبنان بالتنسيق مع الدولة، %11.4 لرئاسة الجمهورية

يدعم المستطلعون ترشيح عدة شخصيات لرئاسة الجمهورية في طليعة هؤلاء يأتي العماد ميشال عون اذ يعتبره %45 من المستطلعين أنه المرشح الافضل لرئاسة الجمهورية، بطرس حرب %10.9 نسيب لحود 7.1%، سليمان فرنجية 7.1%، سمير جعجع %6.4.

وفي مقارنة مع نتائج استطلاع سِابق جرى بين 13 – 18 ايار 2006 أيد 46.8% من المستطلعين العماد عون لرئاسة الجمهورية، %14 بطرس حرب، %11.9 نسيب لحود ما يعنى بقاء المرشحين الثلاثة الاوائل مع تسجيل تراجع طفيف في نسبة التأييد للعماد ميشال عون وتراجع أكبر للمرشحين الاخرين.

المرشح المفضل

جاء الرئيس فؤاد السنيورة كأفضل مرشح لتولي رئاسة الحكومة تبعاً لما

لرئاسة الحكومة

أن الاكثرية %58.9 قررت البقاء في

النظرة الى المستقبل					
أظهر الاستطلاع أن ما نسبته					
15.3% من المستطلعين يسعون					
للِهجرة، %21.5 ينتظرون ويترقبون					
الأوضاع قبل السعي للهجرة، في حين					

(الدولية للمعلومات)

ولية للمعلوماد	مرشح لتولي رئاسة الحكومة تبعاً لما (الدولية للمع الموقف من عملية الأسر			جيش اللبناني قادر على حماية لبنان		
درزي	شيعى	ستی	كاثوليك	ارثونكسي	مارونى	الطائفة/ الموقف
%20	%93.6	%46.9	%51.6	%50	%41.5	مؤيد
%77.8	%3.6	%43	%35.5	%39.7	%44.7	معارض
%2.2	%2.8	%10.1	%12.9	%10.3	%13.8	لاأعرف

اخيار مصرفية ومالية



75 مليار دولار موجودات المصارف والودائع زادت ٪5.8 حتى حزيران

في نهاية حزيران 2006، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الاجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان الى ما يعادل 113059 مليار ليرة (أي ما يوازي 75.0 مليار دولار) مقابل 111828 مليار ليرة في نهاية أيار الماضي و106015 ملياراً في نهاية العام 2005 (99905 مليارات في نهاية حزيران 2005). وبذلك، تكون الميزانية الاجمالية المعبرّة عن النشاط المصرفي قد ازدادت بنسبة %6.6 في النصف الاول من العام 2006، في حين كانت قد تراجعت بنسبة 2.2% في الفترة ذاتها من العام 2005 بفعل التطورات التي عاشها لبنان آنذاك. ولدى تناول فترة الاثني عثر شهراً المنتهية في حيزران 2006، نجد أن اجمالي الموجودات/ المطلوبات قد ازداد بنسبة جيدة %13.2.

الودائع الاجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2006، ارتفعت الودائع الاجمالية لدى المصارف التجارية التي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، الى ما يعادل 92729 مليار ليرة وشكلت %82.0 من اجمالي المطلوبات، مقابل 91603 مليارات في نهاية أيار الماضي و87611 ملياراً في نهاية العام 2005 (81557 ملياراً في نهاية حزيران 2005). وفي النصف الاول من العام 2006، ازدادت الودائع الاجمالية بنسبة %5.8 مقابل تراجعها بنسبة %3.1 في الفترة ذاتها من العام 2005 بسبب الاوضاع التي شهدها لبنان آنذاك، أما اذا تناولنا فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2006، تكون الودائع الاجمالية قد ازدادت بنسبة

من ناحية أخرى، ارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم بشكل بسيط من %72.73 في نهاية أيار 2006 الى %72.76 في نهاية 2006 مقابل مستويات اعلى بلغت %73.13 في نهاية العام 2005 و%74.51 في نهاية

• في نهاية حزيران 2006، ارتفعت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية الى ما يعادل 75898 مليار ليرة وشكلت 67.1% من أجمالي المطلوبات، مقابل 74830 مليار ليرة في نهاية أيار الماضي، و71632 مليار ليرة في نهاية العام 2005، 67419 ملياراً في نهاية حزيران 2005). وفي النصف الاول من العام 2006، ارتفعت هذه الودائع بنسبة %6.0 مقابل تراجعها بنسبة %1.2 في الفترة ذاتها من العام 2005. اما اذا أخذنا الفترة الممتدة من نهاية حزيران 2005 لغاية حزيران 2006، فتكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة

• وفي النصف الاول من العام الجاري، ازدادت كل من الودائع بالليرة بنسبة 8.8% والودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 4.7%. وفي نهاية حزيران 2006، بلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم %68.41 مقابل %68.39 في نهاية أيار الماضي و%69.23 في نهاية العام 2005 (%71.22 في نهاية حزيران 2005).

• في نهاية حزيران 2006، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية الى ما يوازي 10289 مليون دولار مقابل 10073 مليون دولار في نهاية ايار الماضي و9469 مليوناً في نهاية العام 2005 (8368 مليون دولار في نهاية حزيران 2005)، لتكون قد ازدادت بنسبة 8.7% في النصف الاول من العام 2006، مقابل تراجعها بنسبة %12.5 في الفترة ذاتها من العام 2005.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2006، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 2375 مليون دولار، مقابل 2032 دولار في نهاية ايار الماضي و2165 مليون دولار في نهاية العام 2005. وارتفعت هذه الودائع بنسبة %9.7 في النصف الاول من العام الجاري.

الاموال الخاصة للمصارف التجارية في نهاية حزيران 2006، بلغت الاموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 8234 مليار ليرة مقابل 8330 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق، و6411 ملياراً في نهاية العام 2005 (5751 ملياراً في نهاية حزيران 2005)، مشكلة %7.3 من إجمالي الميزانية المجمعة و%29.4 من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الاموال الخاصة بنسبة مهمة بلغت 28.4% في النصف الاول من العام 2006، وبنسبة 43.2% في فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2006.

خط ائتمان بـ25 مليون دو لار بين "نمويل التجارة" وعوده سرادار

أعلنت مجموعة عوده - سرادار عن توقيع اتفاق خط ائتمان بين المجموعة وبرنامج تمويل التجارة العربية. ووقع الاتفاق نيابة عن البرنامج الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الادارة جاسم المناعي، ونيابة عن بنك عودة – مجموعة عودة سرادار رئيس مجلس الادارة المدير العام ريمون عوده. وتبلغ قيمة خط الائتمان الممنوح لبنك عوده – مجموعة عوده سرادار 25 مليون دولار، لإستخدامه في تمويل التجارة الخارجية للبنان. وبهذا الخط، يصل عدد خطوط الائتمان التي قدمها البرنامج لوكالاته الوطنية المعتمدة في لبنان الى 89 خط ائتمان قيمتها الاجمالية 843 مليون دولار.

تقرير بنك عودة الاقتصادي للفصل الثاني: "مواجهة التحدي الكبير لاستعادة الثقة المفقودة"

أصدر بنك عودة تقريراً اقتصادياً عن الفصل الثاني من العام 2006 واشار الى ان اندلاع الحرب على لبنان يوم 12 تموز والحصار الجوي والبحري كبد البلاد خسائر بثرية واقتصادية ومادية لم يعرف لها مثيل منذ عام 1990.

ولفت التقرير ان معظم القطاعات اصيبت بالركود. وقدر حجم الخسائر بما لا يقل عن 40 في المئة من الناتج المحلى الاجمالي (حوالي 8 مليارات دولار على أساس الناتج بحوالي 20 مليار دولار).

واعتبر التقرير ان اضرار الحرب نتج عنها نقص في النمو الاقتصادي بنسبة 6 في المئة، وبذلك فإن سنة 2006 لن تكون سنة نمو اقتصادي. واشار الى ان الانعكاسات على الاسواق المالية كانت اقل من المتوقع ومما اصاب القطاعات الاقتصادية.

كما بين التقرير ان الدين العام حتى نهاية حزيران 2006 بلغ حوالي 38.8 مليار دولار بزيادة 7.7 في المئة مقارنة مع حزيران من العام الماضي.

القطاع الاقتصادي الحقيقي: آلزراعة والصناعة

بلغت قيمة الصادرات الزراعية 50 مليون دولار، مقابل 45 مليونا في النصف الأول من عام 2005 مسجلة نموا معتدلا بنسبة 11%. في المقابل، لا تزال حصة الصادرات الزراعية من الصادرات الاجمالية آخذة في الانخفاض، إذ تراجعت من %5.1 الى %3.8 مقابل %5.0 في المتوسط خلال

السنوات الأربع الماضية. الصادرات الصناعية لا تزال تشكل معظم الصادرات اللبنانية، مستأثرة بنسبة 96% من اجمالي صادرات النصف الأول من عام 2006. وقد زادت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة %51 في الأشهر الستة الأولى من السنة لتصل الى 1252 مليون دولار، غير ان هذا النمو الكبير عائد بخاصة الى الارتفاع الضخم بنسبة 414% لصادرات المجوهرات، وذلك جزئيا بسبب تصاعد أسعار الذهب والفضة العالمية. أما إذا استثنينا هذه الفئة، فتكون الصادرات الصناعية قد سجلت نموا أكثر اعتدالا، لا تتعدى نسبته %11 مقابل معدلات نمو أعلى بكثير في الفترات المماثلة من السنوات الثلاث الماضية.

ان قيمة وعدد الصفقات العقارية،

وكذلك الرسوم المستوفاة على هذه الصفقات، حسب إحصاءات مصلحة الشؤون العقارية، تعكس نمو الطلب. فقد بلغت قيمة الصفقات العقارية 976.9 مليون دولار في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2006، أي بزيادة كبيرة نسبتها %44 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2005، في حين ان عدد هذه الصفقات ازداد بنسبة

33% ليصل الى 41357 عملية في الفترة كانون الاول 2005)، وتصل هذه النسبة نفسها. من جراء ذلك، ارتفع متوسط قيمة الصفقة العقارية بنسبة %8.4 مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005، ما يعكس استمرار الميل الى العقار الغالي الثمن. وقد استأثرت بيروت بنسبة 42.2% من الرسوم العقارية المستوفاة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2006. تلتها بعبدا (20.2%)

> (8.7%) فلبنان الشمالي (6.5%) فلبنان الجنوبي (5%) فالبقاع (2.6%). التجارة والخدمات

> من المجموع، ثم المتن (14.1%) فكسروان

شهد قطاع التجارة والخدمات شيئا من

الحيوية خلال النصف الأول من عام 2006، ازداد عدد السياح في لبنان بنسبة %49 خلال النصف الأول من عام 2006 ليصل الى 630804 سياح.

القطاع التجاري

ارتفع الحكم الاجمالي للصادرات والواردات بنسبة %22.5 في النصف الاول من عام 2005 مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005. غير ان تحسّن الحركة التجارية ترافق مع ازدياد بسيط للضغط الخارجي، بحيث ارتفع العجز التجاري بنسبة %9.2 قياسا على الفترة نفسها من عام 2005 ليبلغ 3756 مليون دولار في النصف الاول من عام 2006.

القطاع العام

لقد شكل العجز العام 22.3% من اجمالي نفقات النصف الاول من السنة الحالية وانخفض بنسبة %12.6 مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويعود هذا التحسن الى ازدياد الايرادات العامة بنسبة %15، اي بما يعادل ضعفي ازدياد النفقات العامة في الفترة نفسها. على صعيد المديونية، بلغ الدين العام الاجمالي 58524 مليار ليرة، اي ما يوازي 38.8 مليار دولار، مرتفعا بنسبة %0.9 مقارنة مع كانون الاول 2005 وبنسبة 7.7% مقارنة مع حزيران 2005 وبلغ الدين بالعملات الاجنبية 19.879 مليار دولار في حزيران 2006 مرتفعا بنسبة 3.7% مقارنة مع كانون الاول 2005، ومستأثراً بنسبة %51.2 من اجمالي الدين العام في حزيران 2006 مقابل 49.8% في كانون الاول 2005.

القطاع المالي، الوضع النقدي

بدت الاوضاع النقدية في النصف الاول من عام 2006 على شيء من الايجابية. فالتحويلات النقدية ظلت طوال الفترة لصالح الليرة اللبنانية. وقد ارتفعت موجودات المصرف المركزي بالعملات الاجنبية من 11.7 مليار دولار في كانون الاول 2005 الى 12.7 مليار دولار في حزيران 2006، اي ما يوازي 73.3% من الكتلة النقدية بالليرة (مقابل 71.8% في

الى %105.1 لدى احتساب الاحتياطي من

النشاط المصرفي

بين كانون الأول 2005 وحزيران، 2006 سجلت موجودات المصارف الاجمالية نمواً جيداً بقيمة 7044 مليار ليرة، أي بنسبة 6.6%، وهذه النسبة هي الأكبر بالمقارنة مع الفترات نفسها من السنوات السابقة. ومن جراء ذلك، ارتفعت موجودات المصارف الإجمالية من 106015 مليار ليرة الى 113059 مليار ليرة. وكانت ودائع الزبائن المحرّك الأساسي لهذا النمو، إذ ارتفعت بقيمة 5502 مليار ليرة وبنسبة %6.4 خلال النصف الأول من السنة. ونتج ارتفاع ودائع الزبائن عن ازدياد ودائع المقيمين بقيمة 4266 مليار ليرة وازدياد ودائع غير المقيمين بقيمة 1236 مليار ليرة. أما نمو التسليفات فكان أقوى نسبياً، إذ بلغت قيمته 1931 مليار ليرة ونسبته %7.4 في

ظل التحسن العام للأوضاع الاقتصادية. ارتفعت ربحية المصارف بوضوح في النصف الأول من السنة الحالية. وفي غياب النتائج الإجمالية، يلاحظ أن مجموع أرباح المصارف الكبرى (الفئة الفا التي تزيد ودائع كل منها عن ملياري دولار) سجلت نمواً بنسبة %46 مقارنة مع الفترة المماثلة

من العام 2005. العودة إلى مناخ انكماشي

على صعيد القطاع الاقتصادي الحقيقي، لا شك في أن الخسائر ضخمة، وهي تقدر في أحسن الأحوال بما لا يقلّ عن 40% من الناتج المحلى الاجمالي، فالأضرار المباشرة التي نجمت عن العدوان على لبنان تقدّر ب3.6 مليارات دولار، حسب المصادر الرسمية.

الودائع التي خرجت من الجهاز المصرفي المحلي بلغت 2.1 مليار دولار منذ بداية المعارك، اي ما يوازي %3.5 من مجموع قاعدة الودائع التي تناهز 60 مليار دولار. وما زالت المصارف التجارية تحافظ على مستويات عالية من السيولة الجاهزة بالعملات الاجنبية، تفوق 21 مليار دولار، اي ما يقارب %50 من الودائع بهذه العملات، وهي نسبة مر تفعة جداً بالقياس الى المعايير الاقليمية والدولية.

لقد كانت البلاد تعانى اصلا من اختلالات بنيوية، مثل الدين العام المرتفع والعجز العام الكبير. وجاءت نتائج الحرب لتفاقم مثل هذه الاختلالات، مع عجز في الايرادات العامة ونمو اضافي للنفقات الاجمالية، الامر الذي من شأنه ان يزيد عجوزات الحكومة في مستقبل قريب. في هذا الاطار، تقدر الخسائر الرسمية للخزينة ب1.5 مليار دولار للسنة الحالية، اي ما يعادل 7% من الناتج المحلي الاجمالي، وما يقارب العجز السنوي

إعتبرت وكالة التصنيف المالى "ستاندرد اند بورز" ان الاقتصاد هذه الفترة، خرج نحو ملياري دولار اي 2.7% من الودائع في المصارف اللبناني صمد امام تبعات العدوان إلاسرائيلي وأن الحكومة اللبنانية اللبنانية الى خارج البلاد، بيد ان أوفت بموجباتها المالية في اثناء المنح والإيداعات المالية التي ارسلتها السعودية والكويت وبلغت النزاع، لكنها حذرت من ان الاوضاع قيمتها 2.3 ملياري دولار ساعدت في المالية اللبنانية تبقى "هشة" الى حد التعويض عن ذلك"، لكنها اشارت وأكد المحلل المالي في الوكالة الى ان "التحديات التي ينبغي للبنان ان يواجهها على المدى المتوسط لا فاروق سوسة ان "الاقتصاد اللبناني

"ستاندرد أند بورز": التحديات التي ينبغي للبنان

تزال كبيرة جدا". وقال سوسة "بحسب تقديرات اولية جدا، قد ترتفع الاثار المالية للحرب الى ما يوازي 6% من اجمالي الناتج الداخلي، علما ان الرقم النهائي سيكون متوقفا على السرعة التي سيتمكن الاقتصاد بموجبها من استعادة نهوضه وعلى حجم الهبات

التي ستمنح لاعادة اعمار البلاد". واعتبر ان الاوضاع المالية اللبنانية

ان يواجهها على المدي المتوسط لا تزال كبيرة جدا وأشارت الوكالة الى انه "خلال حاليا في "وضع هش غير مسبوق

وقد تضطر الوكالة الى تخفيض درجة لبنان في اطار تقويم قدرته على سد ديونه ما لم ترفع المخاوف الاقتصادية والسياسية والمالية. ووفقا لحجم الدين الحالي، وضعت الوكالة لبنان في المرتبة "ب"، ما يعنى أن الضمانات التي يمكن للبنان ان يقدمها حول قدرته على الايفاء بتعهداته ضعيفة على المدى البعيد. ولا يستطيع لبنان في هذه الحالة ان يستدين إلا بفوائد عالية تعوض

للدائن الخطر الذي يقبل بتحمله. وفي هذا المجال، ستكون النتيجة التى سيتوصل اليها اجتماع الدول المانحة قبل نهاية العام "شديدة الاهمية" ولا سيما في ما يتعلق باحتمال مساعدة لبنان في خدمة

تقرير فرنسبنك عن الفصل الثاني من 2006 10 مليار دولار التقديرات الأولية للأضرار والخسائر الاقتصادية

الاستثمار الضائعة او المجمدة حاليا،

فإن التكلفة الاجمالية لأضرار وخسائر

اعلن فرنسبنك في نشته الاقتصاديةعن الفصل الثاني من عام 2006 ان التقديرات الاولية للأضرار والخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب هي بحدود عشرة مليارات دولار اميركي، وقد ترتفع في المحصلة النهائية الى 15 مليارا.

صمد كما صمدت المالية العامة امام

الخطر المباشر الذي كان سببه النزاع

مع اسرائیل وقد نتج منه تدمیر قسم

وقالت "ستاندرد اند بورز" ان

"الحكومة اللبنانية تمكنت في اثناء

النزاع من ايفاء كل موجباتها المالية

بفضل تحسين ادارة ماليتها العامة

الذي نجحت في تحقيقه قبل بدء

كبير من لبنان".

وفي دراسته عن تداعيات الحرب اوضح فرنسبنك انها ساهمت بشكل كبير في زيادة حدة الاختناقات والاختلالات البنيوية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وخلفت تدميرا حاقدا مركزا لعدد من المناطق وابنيتها السكنية ومؤسساتها التجارية والصناعية، كما طال التدمير المطارات والجسور والطرقات ومؤسسات انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وقطاعات الاتصالات والمياه ومحطات توزيع المحروقات وحتى المنشآت العسكرية. وقد بلغت تكاليف اضرار العدوان الاسرائيلي الاخير المباشرة في البنية التحتية الاساسية هذه، حسب تقديرات مجلس الانماء والاعمار، اكثر من 3.6 مليارات دولار، وعند تقدير قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي طالت القطاعات الاقتصادية الاساسية مثل السياحة والصناعة

والتجارة والمصارف والعقارات

نتيجة تفويت فرص العمل كانت

واعدة هذا العام، الى جانب فرص

هذا العدوان هي بحدود 10 مليارات وقد ترتفع المحصلة النهائية الى 15 مليارا. وقد عمق من حدة هذه الاضرار الجسيمة حصار بحري وجوي دام حتى مساء يوم 9/7// 2006

وقد ترتب على هذه الحرب تعطيل عملية النمو الاقتصادي الذي تراجع بنحو المليار ونصف مليار دولار، والتي

مليار ونصف مليار دولار تراجع في النموالإقتصادي

بدأت نشطة منذ بداية العام الحالي وحتى 12 تموز الماضي، بعدما حقق الاقتصاد اللبناني نموا نسبته 2.5 في المئة في النصف الاول منه. وكان يؤمل تحقيق نمو سنوي نسبته 5 6 في المئة هذا العام حسب تقديرات محلية ودولية. وقد تحول هذه الحرب توقعات النمو المحتمل الى صفر في المئة اذا لم تنطلق عملية اعادة الاعمار بالسرعة الكافية.

وأوضحت الدراسة ان القطاع

السياحي اصابه جزء كبير من الضرر غير المباش، هذا القطاع الذي بدا واعدا هذا العام حيث تقدر خسارته بأكثر من 3 مليارات دولار وكان يؤمل معه جذب اكثر من 1.6 مليون سائح وتحقيق دخل سياحي لا يقل عن اربعة

مليارات دولار.

وأشارت الدراسة الى ان الحرب ادت الى إحداث بعض الضغوط على القطاع النقدي والمصرفي والمالي حيث حصلت بعض التحويلات من الليرة الى الدولار (نحو 2.2 مليار دولار) وبعض التحويلات الى الخارج (2.5 مليار دولار). وقد اثبتِ مصرف لبنان عن براعة كبيرة في تأمين المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي في ظل بعض الاجراءات النقدية والمصرفية الضابطة التي ادخلتها السلطات النقدية والمصرفية المعنية الى جانب الهندسات المالية التي يعتمدها مصرف لبنان منذ اندلاع الحرب واستمر في ارسائها على خلفية ضبط ايقاع

واكد التقرير على انه رغم صعوبة وقساوة الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية فإن البلد لا يزال يمتلك مقومات صمود اقتصادي ومالى مهمة ومدعومة بعزم اللبنانيين على تجاوزها والبدء في عملية إعادة بناء وإعمار بلدهم مرة اخرى.

الذي كان متوقعا قبل الحرب. تلوث مياه البحر سابق لعدوان نموز.. وكلفة ازالة الفيول فقط 150 مليون دولار البنك الدولي: الكلفة الاجمالية لتدهور البيئة تعادل 2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي والتأثيرات الإقتصادية لتلوث الماء قدرت بـ $1.07\,\%$ قبل ابتلاع الشاطئ

يشكل البحر الابيض المتوسط مصدر من مصادر الدخل في لبنان، اذ أن شواطئه تعتبر معلما هاما مِن معالم السياحة في البلد. وقد سبق أن وقع لبنان على المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية لحماية البحر من التلوث. ولهذا فإن الحكومة اللبنانية تسعى الى خفض مستوى التلوث في البحر المتوسط، وذلك من خلال منع، أو على الاقل خفض، تدفق مياه الصرف الصحي ومياه المجاري الصناعية دون معالجة الى البحر.. واليوم يواجه لبنان ازمة جديدة فالتلوث النفطي الذي سببه العدوان الاسرائيلي ادى الى تلوث 140 كيلومترا من الشواطئ اللبنانية ووصلت الى المياه السورية متابعة طريقها في اتجاه تركيا واليونان، ويحذر المعنيون من تأثيرات ستتعاظم

وعدد من الاملاح في المياه. كذلك يتخوف المسؤولون من بقعة التلوث النفطي على بيض التون وفراخه التي تطفو على سطح المياه، كما على الزلاحف البحرية المتمركزة في جزر النخيل وصور وعلى الصيادين. وتبلغ كلفة عملية التنظيف التي

في المستقبل عبر انحلال مركب البنزول

تستغرق أكثر من سنة نحو 150 مليون

تصريف المياه الى البحر

واذا كانت الدراسات العلمية اكدت ان "هذه الكارثة هي من اكبر الكوارث البحرية التي تعرض لها لبنان. الا ان مشاكل كثيرة يتعرض لها البحر اذ يتم تصريف معظم مياه الصرف الصحي في لبنان الى البدر الابيض المتوسط من خلال المصبات البحرية أو في المجاري المائية المحلية. يصب ناتج تكرير محطة للمعالجة الأولية في الغدير في البحر بواسطة أنبوب بحري بطول 1.5 كلم، بينما كل التجمعات السكانية الساحلية تتخلص من مياهها المبتذلة غير المكررة بواسطة مصبات على طول الشاطئ. وتتم هذه الانشطة بشكل مخالف لقوانين وانظمة البيئة اللبنانية المحلية، وكذلك مخالف للمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعها لبنان لحماية الحياة البحرية وحماية البحر المتوسط. إضافة الى ذلك، فإن تسرب مياه الصرف الصحي الى طبقات المياه الجوفية والى المجاري المائية السطحية هو خرق

فاضح للانظمة البيئية الطبيعية.



هناك نوع من التساهل في تطبيق قوانين منع التلوث، فإنه لا يوجد حافز لتحسين الإجراءات الصحية لجهة خفض التلوث، وهذا سبب رئيسي للمشكلة. إن وزارة البيئة قد أصدرت إرشادات لتصريف المياه المنزلية والصناعية المبتذلة. ومن المفترض تطبيق هذه الإرشادات على الصناعات المرخصة حديثاً وإعطاء فترة سماح لمدة 10

سنوات للصناعات الحالية. ولكن عدة معوقات تأخر تطبيقها، مثلًا، البنية التحتية غير موجودة لدعم القانون الذي يمنع تصريف المياه المبتذلة والغير مكررة إلى باطن الأرض أو في المياه السطحية، قد يكون ذلك بسبب أن الإدارة لا تملك المعرفة التقنية الكافية لتطبيق الإرشادات، أو أن وزارة البيئة لا تملك اليات التطبيق،

تأثيرات المشكلة

إن تصريف مياه الصرف الصحي دون معالجة في مياه البحر الأبيض المتوسط يُؤدّي إلى تلوّث البحر، وهذا ما يؤثر على نوعية المياه ونظافة الشواطئ البحرية. إن جودة ونوعية مياه البحر تعتبر من الأمور الحرجة والدقيقة سواء من الناحية المحلية، أو من الناحية الدولية، حيث أن هو لبنان من الاطراف الموقعة على اتفاقيات حماية البحر، علاوة على ذلك، فإن تصريف مياه الصرف الصحي إلى طبقات المياه الجوفية وفي مجاري الأنهار له تأثيرات مضرة على صحة الإنسان نظراً لإمكانية استخدام هذه المياه لاغراض الترب أو الري. وهذا قد ينتج عنه تراكم المواد السامة في السلسلة الغذائية ويؤدي في النهاية الى نتائج سلبية على الصحة

إن نوعية وجودة المياه الجوفية هي أيضا في دائرة الخطر نتيجة ترشيح الملوثات (مياه صرف صحي، نفايات صناعية، نفايات صلبة وترشيحاتها ، الخ.) وازدياد عمليات حفر الابار العشوائية غير المنظمة (العدد يزيد عن 45000 بئر خاص، طبقا لاحصاء

عام 1996 من قبل مديرية الإحصاء المركزي) وهذا التلوث له تأثير مباش على قيمة الفاتورة الصحيةً.

قام البنك الدولي في العام 2003 بدراسة لتقدير كلفة التدهور البيئي في لبنان. وقد اظهرت الدراسة ان الكلفة الاجمالية لتدهور البيئة نتيجة التأثيرات الصحية وتدهور نوعية وجودة الحياة تعادل 2.1 % تقريباً من الناتج المحلى الإجمالي في لبنان. اما التأثيرات الإقتصادية لتلوث الماء على الصحة ونوعية الحياة فقد قدرت بحوالي 1.07 % من الناتج المحلي

واقع الشبكات

يتبين بعد مراجعة الظروف القائمة أن مستوى الخدمة المؤمنة عبر شبكات أنظمة الصرف الصحى تتفاوت بشكل كبير بين منطقة وأخرى. ففي حين أن المدن الرئيسية مزودة بشبكات صرف صحي، إلا أنها تفتقر إلى محطات لمعالجة الصرف الصحي رغم أن عددا من هذه المحطات هي إما قيد التحضير للتنفيذ أو قيد التنفيذ. أما معظم التجمعات السكانية الصغيرة، فهي غير مزودة بشبكات صرف صحي ولا بمحطات معالجة.



المجلس النيابي أمام مهام تشريع قوانين تواكب المرحلة ومراقبة الأداء الحكومي الاقتصادي والسياسي أبو فاعور: مجلس الجنوب قادر على لعب دور بارز في الاعمار.. ولهيئة وطنية شاملة

الكثير من الكلام أثير حول دور المجلس النيابي و"غيابه استثنائياً ولا مرة ولم يتحرك بأي إتجاه.

وأعادتها الى الصورة.. وانتهى الحصار.. فأي دور للمجلس

عن السمع خلال فترة العدوان"، دون إغفال الدور البارز لرئيسه نبيه برى خلال تلك الفترة، الا أن المجلس لم ينعقد

الَّا أَن حركته الناشطة واعتصام النواب خلال فترة الحصار أعادت الى هذه الهيئة الدستورية نشاطها نوعاً ما

البلاد تمر بأزمات على كل المستويات من المعيشي الى السياسي والاجتماعي والمالي والاقتصادي.. وهنا يبرز المجلس كسلطة تتمتع بدورين التنزيع والرقابة.

وعلى مستوى التشيع.. الكل ينتظر مشاريع قوانين لتخفيف الأعباء عن المؤسسات وتسهيل إعادة الإعمار وضبط التجاوزات.. وعلى مستوى الرقابة فإنها اللحظة

لُمِعالِجة الاختلالات الحاصلة. مسؤولية كبرى على المجلس ولكن التخوف كما دوماً من

المناسبة لمنع أي هدر في التبرعات والأموال القادمة ولمراقبة أداء الحكومة ومساءلتها عن الدور الذي قامت به

خلال العدوان.. وخلال الحصار.. والاهم من هذا كله مرحلة

الخروج من الأزمات وأدائها على المستوى الوطني وتلبية

إحتياجات المواطنين والخطة الاقتصادية الواجب وضعها

الانقسامات السياسية التي تؤدي الى إنقسامات في الأداء وتضارب في التوجهات وبالتالي شلل تام.

"الإعمار والإقتصاد" إلتقت خلال الإعتصام النائبين وائل أبو فاعور ويوسف خليل واستطلعت آرائهما عن أهمية دور المجلس ونشاطه وتوجهاته، ورؤيتهما للحلول الممكن الخروج بها لمعالجة الازمة الاقتصادية فكانت الأجوبة التالية:

خليل: الإعتصام أضعف الإيمان.. وبيان الحكومة فات عليه الزمن والمساءلة أمر حتمي

وائل أبو فاعور

النائب وائل أبو فاعور أكد للإعمار والاقتصاد أهمية الاعتصام الذي نفذه النواب في المجلس استنكاراً للحصار الاسرائيلي.. واشار الى ان هذا الاعتصام كان له جدوى كبرى هي داخلية أولاً، إذ ابرز مشهداً توافقياً داخلياً، فأكد أن كل اللبنانيين هم ضد الاعتدائات الاسرائيلية، وضد الحصار..

وثانياً ذا جدوى خارجية إذا أطلق الاعتصام صيحة لاقت صداها في العالم وحركت جهات كثيرة للمساعدة ومدید العون، لکي یساهم کل واحد حسب امكاناته.

وعن التقديرات الرسمية لحجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد اللبناني جراء هذا الحصار، قال أبو فاعور الا معلومات لدى المجلس حول هذه الارقام ولا يزال العمل جار لاحصاء الخسائر، ولكنه أكد أن الخسائر كبيرة وان الرئيس نبيه بري يقول أن كل المساعدات لا تعادل حجم الخسائر التي

المساعدات الممنوحة.

وعن الدور الذي يمكن أن يلعبه للمزارعين.

أما عن المبالغ التي رصديت في مؤتمر يتكبدها لبنان يومياً، حيث أن البضائع التي تبقى أكبر بكثير.

الموجودة في المرفأ تعادل وحدها كل

المجلس النيابي في تخفيف حدة الخسائر الاقتصادية لناحية استصدار تثريعات جديدة أكد أبو فاعور ان مجموعة تشريعات يجري بحثها ودراستها في لجنة الادارة والعدل تتعلق بالديون والاستحقاقات والتعامل مع المصارف والمهل القانونية، كذلك حصلت عدة إجتماعات في اللجان النيابية، منها لجنة الزراعة حيث تم البحث في آليات لتصريف المساعدات العينية

ستوكهولم، والتي كان جزًّا كبيرا منها ضمن الإغاثة والمساعدات التي اقرت سابقاً أكد أبو فاعور أن معظم هذه المساعدات البالغة 950 مليون دولار لا يزال في إطار الوعود "ولكنها وعود ذا مصداقية عالية ولنا ثقة كبيرة فيها".. ولكنه شدد على انه مهما كان حجم المساعدات فهي لن تعوض الخسائر

يقول أن الحل هو في تحريك عجلة الاقتصاد اللبناني والاعتماد على الانتاج الذاتي، وهذا لن يكون قبل فك الحصار لهذا كان تركيز مجلس النواب على هذا الامر. وعن دور الهيئة العليا للإغاثة، فأكد

أن لها دورها ولكن حسب قدراتها وامكانياتها المتواضعة، ولكنه شدد على دور لمجلس الجنوب "الذي يعرف أوضاع المنطقة جيداً "، وهو أدرى الناس بها، والقيمون عليها قوى سياسية وعلى تماس مباش مع المواطنين ... كذلك لفت الى دور الادارات الاخرى ووزارة المهجرين...

وخرج أبو فاعور باقتراح يقضي بتأسيس هيئة وطنية تضم كل هذه الجهات لتضع خطة واحدة وإطار عمل

يوسف خليل

يقول النائب يوسف خليل عن دور مجلس النواب في مواجهة العدوان الاسرائيلي والازمات التي تلت بعده لا

سيما دور المجلس من خلال الاعتصام استنكاراً للحصار الاسرائيلي ان ذلك ينطبق عليه القول المأثور: "ما لم تستطع أن تصلحه بيدك فبلسانك وهذا أضعف الايمان".

ويلفت خليل الى ان المجلس النيابي له دور هام في الحرب والسلم وهذا الاعتصام كان له أثر جيد لا سيما ان بعض النواب الحاضرين هم وزراء وبعضهم ينتمي الى تكتلات كبيرة فاعلة في السياسة والاقتصاد، وقد برز الاجماع على رأي واحد وهذا أمر جيد، رغم أن الاعتصام كان رمزيا الإ أنه أدى الى انعقاد مجلس النواب في أكثر من بلد عربي دعماً للبنان كما في أكثر من بلد أجنبي ايضا وقدم الاعتصام ضغطا معنويا وأزال الفكرة القائلة بأن لبنان هو البلد المعتدي وان اسرائيل معتدى

ولكن الى الجانب المعنوي ما هو دور المجلس عملياً لناحية التشيع والمراقبة...؟

ان دور المجلس اساسا هو دور التشريع والمساءلة ومهمتنا هي مراقبة

اعمال الحكومة. كيف قمتم بهذا الدور في وقت كان يكثر فيه الحديث من جهات سياسية فاعلة عن تقصير دور الحكومة

وأدائها؟

اسعار السلع والايجارات في مهب الغلاء .. والاجراءات الرسمية عكس التيار

نقولاً: رسوم السيراميك قيد البحث والأوضاع تفرض ايجاد فترة سماح

لا نستطيع أن نحاكم الخطأ قبل حصوله، وهنا لا أعني أن لا أخطاء ارتكبت وانما أعني أن الحرب ادت الى خلق تكاتف وتأييد للحكومة في ظل وضع استثنائي لكي لا يظهر الانقسام على القضايا الجوهرية، وقبل حصول الاحداث الاخيرة هذا الامر كان دور المجلس ناشطاً لناحية الاسئلة التي كانت توجه الى الحكومة والتي كانت يتحول بعضها الى استجوابات في حال عدم اقتناع النائب،. أما اليوم فهناك دور في المسائلة ولكن لا نستطيع أن نلعبه من دون انعقاد جلسة لمجلس النواب لا سيما أننا لسنا الآن في دورة عادية أو استثنائية وعلينا أن ننتظر حتى تشرين موعد انعقاد الجلسة عندها حكماً ستطرح الاسئلة لأن التقصير

موجود مما لا شك فيه. ماذا عن التشريعات لا سيما أن

القطاعات المتضررة تحتاج الى تعديلات في القوانين لتخفيف الاعباء او تسهيل الاجراءات؟

نحن ندرس التشيعات اللازمة في اللجان والعمل جار، ولا استطيع أن احدد تفاصيل هذه التشريعات لأن كل لجنة أو تكتل تهتم بجوانب محددة، وكل تكتل يسعى للوصول الى خطة عمل والخطة ِهِي التِي تفرض التشريع، ولكننا نعلم أن كل شيء في هذا البلد يحتاج الى دعم لا سيما أن رئيس الحكومة نفسه قد قال ان لبنان بلد منكوب.

ان بعض الاقتراحات كالغاء الجمارك أو غيرها أمر جيد ويعبر عن حسن نية ولكننا نحتاج الى خطة متكاملة وجديدة وشاملة. وهنا اؤكد أن البيان الوزاري الذي حصلت الحكومة على ثقة المجلس النيابي على اساسه في تموز 2005 أصبح خارج الزمن ونحتاج اليوم الى ما يشبه بيانا وزاريا جديدا وهنا الكلام عن التبديل الحكومي لا يهدف الى خلق أزمة حِكم وانما الى سياسية جديدة وهذا أمر بات ملح لأن لبنان بعد 12 تموز ليس ما قبله.

لجنة الإدارة ناقشت تداعيات العدوان مع الهيئات الاقتصادية

ناقشت لجنة الإدارة والعدل النيابية والهيئات الاقتصادية في جلسة تداعيات العدوان الاسرائيلي وآلية التعويض برئاسة النائب روبير غانم وفي حضور رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود وعضو الجمعية سعد الدين العويني ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة غازى قريطم والمستشار القانوني في مصرف لبنان بيار كنعان، واندره نادر عن اتحاد الغرف.

ألية التعويض

بعد الجلسة، قال النائب غانم: "بعد استماعها الى شروحات الهيئات الاقتصادية عن الاضرار التي اصابت القطاعات الانتاجية ولا سيما القطاع الصناعي، تداولت اللجنة في الاقتراحات التي قدمها رئيس جمعية الصناعيين والتي تتضمن بعض الاقتراحات لمعالجة تداعيات الحرب العدوانية على لبنان. وقد تبين ان هناك اكثر من 126 مصنعا متضررا في صورة مباشرة وقد تشكلت لجنة لمسح هذه الاضرار باشراف قطاع التأمين. وقد اجمعت اللجنة على ان مبدأ التعويض عن الاضرار المباشرة لكل القطاعات الانتاجية يجب اعتماده والعمل على وضع الآليات اللازمة للتعويض المحق عن هذه الاضرار فضلا عن امور اخرى يقتضي العمل بها كتجديد مدة القروض المدعومة للقطاعين الصناعي والزراعي واعادة رسملة الشكات او المصانع لتتمكن من الاستمرار في آخر.

عملها كما عن التدابير التي يتخذها مصرف لبنان وفقا للقوانين النافذة في شأن معالجة الديون المترتبة والمستحقة في ضوء المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي". صندوق مستقل اضاف غانم: "اشار مصرف لبنان الى انه خارج نطاق صلاحياته القانونية اعد مشروع قانون ارسله الى الحكومة لانشاء صندوق مستقل

اداريا وماليا يعتمد على التبرعات من

اجل اعادة الاعمار وتمويل المشاريع

وفقا لجدول اولويات تضعه الحكومة

ويراقب آلية التنفيذ" مشيراً الى إن

الهيئات الاقتصادية طالبت بأن

تتضافر الجهود مع الدول العربية

المنتجة للنفط من اجل بيع لبنان كل

مشتقات النفط بالاسعار المخفضة

التي تبيعها هذه الدول الى مواطنيها

وذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها

من اجل تسهيل ودعم اعادة الاعمار

في لبنان ان من الناحية المتعلقة

بالبنى التحتية ام من الناحية

المتعلقة بالقطاعات الانتاجية.

وقد طلبت اللجنة من غرفة التجارة

والصناعة والزراعة وضع مذكرة

موحدة عن الاضرار في هذه القطاعات

والتشيعات الملحة التي يقترحونها

لمعالجة تداعيات الحرب العدوانية

على لبنان والنهوض مجددا بهذه

القطاعات الاساسية لخلق فرص

العمل واعادة الدورة الاقتصادية الى

عملها بانتظام والدعوة الى اجتماع

سوق المفروشات.

هذه السلع والعقارات اما أنها بقيت على

زيادة رسوم السيراميك

في الوقت الذي من المتوقع فيه أن تعمد فيه الدولة تخفيف الاعباء عن المواطنين الذين يتكبدون اعباء مالية كبرى لانشاء بيوت جديدة، والتخفيف من جهة ثانية عن الجهات التي قررت اعادة البناء سواء من قبل المتبرعين، او الواطنين انفسهم الذين حصلوا على الاعمار، فوجئ الجميع بقرارات تصب في الاتجاه المعاكس.. لتكون محطة جديدة تضاف الى المحطات السابقة من تردد الدولة في اتخاذ قرارات هامة مثل المبادرة الفورية لإزالة الركام والمسارعة

هو أن هذه المنازل لم تعد أصلاً موجودة واذا ما أسقطنا عدد المنازل المدمرة أساسية لعملية إعادة البناء، ليزيد الإعباء كلياً وهو 29 ألف على النازحين يصبح أمامنا حوالي 29 الف عائلة بحاجة الى شقق للسكن وابتياع اثاث جديد. خصص "حزب الله" تحت عنوان "إيواء" مبالغ تراوحت قيمتها بين 10 الف دولار و12 دولار (حسب المناطق) للعائلات الذين تدمرت منازلها بصورة تامة وكذلك

> إن هذه المبالغ سمحت لهذه العائلات بالبحث عن سكن بديل وشراء أثاث وهذا ما دفع الى زيادة الطلب على الشقق السكنية المعروضة للأيجار وكذلك على

عمد الى التعويض عن الاثاث المدمر

للشقق التي أصيبت بشكل جزئي وتضرر

فهل رفع الطلب الكبير من أسعار

مبالغ محددة بالكاد تغطى كلف اعادة

تعذر على الكثير من العائلات النازحة الى فتح الطرقات مما أعاق بشكل العودة الى منازلها وذلك لسبب بسيط معنوي ولوجستي عودة هؤلاء جاء قرار رفع الرسوم على "السيراميك" كمادة المالية على النازحين في إطار بحثهم عن شقق للسكن فيها.

نبيل نقولا

يؤكد الدكتور نبيل نقولا النائب في كتلة الصلاح والتغيير المتابع للموضوع انه فوجئ بهذا القرار على اعتبار ان هذا الامر هو مرتبط باتفاقية "تيسيرٍ العربية الموافق عليها بقانون وان أي تعديل يؤثر على أي من بنودها يجب أن يصدر بقانون وبناء عليه فإنه سيراجع رئيس مجلس النواب نبيه بري.

واذ اكد انه مع الاجراءات الأيلة الى دعم الصناعة الوطنية الا أنه اعتبر ان لبنان يمر في حالة استثنائية بعد الحرب المدمرة وعلينا اتخاذ الاجراءات الهادفة الى تسهيل عملية اعادة الاعمار وتخفيف كلفتها وعليه فإنه يقترح أن تكون هنالك فترة سماح بتوقيف العمل خلالها بهذا الرسم الجديد ريثما يتم تجاوز هذه المرحلة الحرجة.

وقد شكل الرسم الجديد على السيراميك وهو 2.75 دولار على المتر المربع سببأ لإحتجاج المستوردين الذين أشاروا الى أن السيراميك يشكل 12% من إجمالي المواد المستعملة في عملية البناء ومن المنطقي أن يرفع ذلك اسعار الشقق السكنية.

الايجارات تضاعفت

على الارض هنالك ارتفاع ملحوظ في اسعار الشقق سواء المخصصة للبيع أو تلك المعروضة للايجار. هذا ما أكده أحد

"المستأجرين" الجدد الذي تدمر بيته، حيث يشير الى ان منزله السابق مؤلف من 5 غرف في حي جيد كانت كلفته 250 دولار، أما اليوم فإن هذا المبلغ لم يؤمن له سوى منزل من ثلاثة غرف وفي منطقة شعبية.. وبات ايجار سقة مشابهة للتي كان يقطن فيها 450 دولارا!!

ماذاعن المفروشات؟ في جولة على مراكز بيع المفروشات أشار أصحابها أنه لم يطرأ تغيير جدى على أسعار المفروشات بالمقارنة على ما كانت عليه قبل الحرب بل ان الكثير من البائعين أشاروا الى أنهم عمدوا الى إجراء حسومات على بضائعهم تضامنا مع المتضررين من العدوان الاخير في المقابل يقول أحد النازحين ان الاسعار قد ارتفعت بحوالي %30 وان التجار يعمدون على استغلال الوضع.

غرفة بيروت: المنافسة ستعيد التوازن

للوقوف حول حقيقة الوضع حاولت "الاعمار والاقتصاد" إجراء مقابلة مع مسؤولين في غرفة تجار بيروت، لكن تعذر ذلك لأسباب لم يتم توضيحها من قبلهم، وعليه تكتفي بما أفاده مصدر في الجمعية، وهو اكد أن زيادة الاسعار أمر طبيعي فرضه الحصار والعدوان حيث اضطر المستوردون الى إبقاء بضائعهم في المرافئ لمدة شهرين تقريباً وهو أمر ضاعف على المستوردين كلفة الشحن والتخزين، وهي كلفة ستنعكس حتماً ارتفاعاً في الاسعار. كذلك لفت المصدر الى ان كلفة النقل الداخلي زادت بشكل كبير، فارتفعت كلفة نقل شاحنة من بيروت الى الشويفات لتصل الى 1000 دولار أميركي خلال الفترة الاخيرة، مع

العلم أن اسعار النقل ارتفعت بنسب محددة بسبب زيادة أسعار النفط. لكن المصدراكدان الاسعار ستنخفض حتماً مستقبلاً بفعل المنافسة ولا يمكن ان تبقى على حالها.

اذاً هنالك ارتفاع في الاسعار وربما هذا الارتفاع يوضح لنا سبب أحجام المستهلكين عن الاقبال لشراء حاجاتهم وهو ما أظهره مؤش "آراء" حول شاء المنتجات المعمرة. الذي أشار الى ان هذا القطاع قد تعرض لانتكاسة حادة في شهر آب اذ تراجع 6 نقاط ليسجل خمسة نقاط من مئة - حسب احتساب المؤشر بعد تسجيله معدله الاعلى لهذا العام في شهر حزيران الفائت. وبدت محافظتا الجنوب (9 نقاط) وبيروت (8 نقاط) الاكثر استعداداً على الانفاق.

موقف الاتحاد العمالي

فضل الله شريف تحدث عن موقف الاتحاد العمالي العام من هذه المسألة وأكد أنه عقب هذا الارتفاع عمد الاتحاد العمالي العام الى اجراء اتصالات بهذا الشأن لاستوضاح الامر فجاءت الاجابات ان ارتفاع أسعار المحروقات فضلا عن ارتفاع كلفة النقل بشكل عام بسبب الصعوبات التي تواجه السائقين على الطرقات من هدر للوقت والطاقة، فرضت كلفة اضافية الى الفاتورة التي يدفعها المستهلك. هذا لا يعني أن الامر انتهى هنا يؤكد شريف فالاتصالات مستمرة مع وزارة الاقتصاد والمعنيين بهذا الشأن لمتابعة الموضوع وأشار الى أنه في حال لم يتم ضبط هذا الارتفاع بالسرعة المعقولة فسوف يكون للإتحاد موقف في هذا الصدد، رافضاً تحميل المواطنين هذه الزيادة في الاعباء المالية.

الاعمار والاقتصاد

البنك الدولي: ثلثا دول افريقيا أدخلت كحد أدنى إصلاح واحد على إقتصادها

ا، سنفافورة

2. نيو زيلاندا

Jus .4

7. دانمارك

8، استرالیا

و. نروع

10. ايرلندا

11. اليابان

12. اسلندا

13، السويد

Lailia .14

15. سويسرا

16. لتوانيا

17. استونیا

19. بوروتو ريكو

18. تايلند

20. بلجيكا

21. المانيا

22، مولندا

23، كوريا

24. لاتفيا

25. ماليزيا

26. اسرائيل

30. النهسا

ا3. فيجي

34. أرمينيا

35. فرنسا

36. سلوفاكيا

37. جيورجيا

38. السعودية

39. إسبانيا

40. البرتفال

14. mlagl

42، نامينيا

43. المكسيك

44. سانت فنسنت اند

أما حول كيفية الاصلاح يقول التقرير

بأن على رأس الاصلاحات الاقتصادية

في السنوات الثلاث الماضية ما يقرب

85% من الاصلاحات تكون في فترة أول

15 شهراً من الحكومات الجديدة فعلى

سبيل المثال الحكومات المنتخبة حديثاً

(كما في بنين) و معاد انتخابها (كما

في كولومبيا والمكسيك) هذه الفترة

تكون فترة الطموح الى الاصلاحات

32. موريتيوس

33. إنتيفوا اند باربودا

27. سانت لوسيا

28. شيلي 29. جنوب أفريقيا

3، الولايات المتحدة

5. هونغ كونغ، الصين

6. المملكة المتحدة

أصدر البنك الدولى تقريره حول كيفية اقامة عمل وعمليات الاصلاح بغية تسهيل عمل القطاع الخاص. وجاء هذا التقرير تحت عنوان "-Do ing Business 2007" ليعرض ما يحدث في العالم بهذا المجال، حيث يقول التقرير بأن هناك 400.000 عامل يعملون في بوليفيا، البالغ تعداد سكانها 8.8 مليون نسمة، في القطاع الخاص بشكل رسمي أما في الهند يوجد 30 مليون عامل في وظائف مشابهة لما هو متواجد في القطاع الخاص في بوليفيا مع العلم ان تعداد سكان الهند 1.1 مليار نسمة، وفي ملاوي يوجد 50.000 عامل في القطاع الخاص من أصل مجموع سكانها البالغ 12 مليون نسمة وموزامبيق توظف 350.000 عامل في القطاع الخاص من أصل تعداد سكانها البالغ 20 مليون نسمة.

يرى التقرير بأن عملية الاصلاح بإمكانها أن تغير هذا الواقع من خلال تسهيل الاعمال الرسمية من أجل خلق فرص عمل أكثر، ليكون المستفيد الاول من هذا الاصلاح هم الشباب والشابات حيث كلا المجموعتين، الشابات والشباب، تمثلان أعلى نسبة بين العاطلين عن العمل، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة العاطلين عن العمل 24% بين الشابات المتواجدات في منطقة الثرق الاوسط وشمال أفريقيا من أصل مجموع جميع الشباب والشابات العاطلين عن العمل في المنطقة عينها والتي تبلغ %22. واذا ما انتقلنا الى منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي يشير التقرير الى ان نسبة الشابات العاطلات عن العمل %23 من أصل مجموع الشباب والشابات العاطلين عن العمل البالغ %17. عملية التغيير هذه تأخذ مجالها من حيث ان الاصلاح يفسح المجال للأعمال بأن تخضع للقوانين بشكل أفضل وهذا ما يعني بأن عمال هذا القطاع يشملهم القانون أيضا، ان كان للإستفادة من التأمين الصحي أو نهاية الخدمة. وفي الجهة المقابلة فإن الاعمال تدفع ضرائب وتخضع المنتوجات الى قيم النوعية ويمكن تحكيم المحاكم لحل

بسبب هذا حكومات عدة بدأت بالعمل على الاصلاحات فقد أدخل 213 إصلاح، في 112 اقتصاد، في الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني من عام 2005 ونيسان 2006. فالاصلاحات تبسط قوانين

العمل وتدعم الملكية الخاصة وتسهل الاعباء الضريبية كما أنها تخفض تكلفة الاستيراد والتصدير،

وتحتل جورجيا المركز الاول بالنسبة للإصلاحات التي تمت فيها فهي خفضت الحد الادنى المطلوب للبدء بعمل من 2000 لاري الى 200 (أي ما يعادل 85 دولار أميركي) وزادت قوانين تنظيم العمل بنسبة 20% ما بين عامى 2005 وعام 2006. كما شملت الاصلاحات الجمركية والحدودية تسهيل الاجراءات الحدودية فعلى سبيل المثال كان في عام 2004 يستلزم فترة 54 يوم لاتمام جميع المعاملات الادارية للتصدير أما اليوم فهي تستغرق 13 يوم فقط. أما في مجال التعديلات بالنسبة للمحاكم فإنها أدخلت في قطاع التجارة اصلاحات فانخفض الوقت المستلزم لحل النزاعات التجارية البسيطة من 375 إلى 285 يوماً. كما ان قوانين العمل فيها تساعد العمال على الانتقال الى وظائف أفضل، وخفضت قيمة الضمان الاجتماعي المدفوع من قبل العمل من %31 من الاجور الى 20% ما سهل على الموظفين ان يوظفوا عمال جدد وخفضت نسبة البطالة بمقدار نقطتين.

وتسير رومانيا على درب جورجيا من ناحية الاصلاحات فعلى سبيل المثال فقد سهلت معاملات ترخيص الحصول مبانى وانشاءات مكتباً موحداً للقيام بجميع الاجراءات فقد كان سابقاً على المالك الجديد ان يجول في 5 وكالات مختلفة. وأصبح حالياً للحصول على ترخيص لتملك منشأة يستغرق 49 يوماً أِقل مما كان عليه سابقا..

وتأتي المكسيك في المرتبة الثالثة بإدخال الاصلاحات وحماية المستثمرين ودفع الضرائب فللمرة الاولى وضعت قوانين حماية جديدة فيها تحدد مهام مديري الشركات ومن جهة أخرى فقد خفض الوقت المستلزم للبدء بعمل في مدينة المكسيك من 58 يوم الى 27

أفريقيا تجرى تعديلات

تحت هذا الفصل يقول البنك الدولي في تقريره بأن أفريقيا كانت في العام الماضي والذي قبله في آخر قائمة الاصلاحات لكنها في هذا العام تقدمت الى المركز الثالث من بعد منطقة OECD (ذات الدخل المرتفع) والتي حلت في المركز الثالث في حين حلت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا

2006 بالنسبة لسهولة البدء بالاعمال

ويتوقع لها أن تحتل المرتبة 46 في

عام 2007. وكذلك الامر تعد الكويت

من الدول ذات الدخل المرتفع حيث

يبلغ معدل الدخل للفرد 24.040 دولار

أميركي وتعداد سكانها 2.5 مليون

نسمة ويحتاج بدء العمل في الكويت الى

13 إجراء ويستغرق تنفيذها 35 يوم

بتكلفة %1.6 من الدخل الفردي وتحتل

المرتبة 20 بالنسبة لسهولة التوظيف

المركزية في المرتبة الاولى. حوالي ثلثي بلاد القارة الافريقية أدخلت كحد أدنى إصلاح واحد على نظامها كانت تنزانيا وغانا من ضمن المراكز العش الاولى للبلاد التي تدخل إصلاحات. فعلى سبيل المثال كانت الفترة المستلزمة لتسجيل ملكية عقار تستغرق مدة 397 يوم في عام 2005 أما حاليا فهي تستغرق 32 يوم.

الادنى للراسمال للبدء بعمل من 10 ملايين فرنك الى مليوني فرنك. هذه الاصلاحات التى أدخلت الى معظم الدول الافريقية، حتى لو كانت ضئيلة، يمكنها ان تجذب المستثمرين الذين يبحثون عن فرص للإستثمار. وهناك العديد من البلدان الافريقية تطمح الى أكثر من هذا فعلى سبيل المثال تطمح موريتانيا الى الوصول الى مركز ضمن المراكز العشر الاول في عملية تسهيل العمل بحلول عام 2009.

مصلحين سريعين

340 مليون مواطن يملكون هذا. بشكل كبير في رومانيا وكرواتيا.

•زيادة المكسيك في حماية المستثمر

•قوانين جورجيا بالنسبة للعمل. • تسهيلات صربيا لإجراءات الاستيراد

اما الاصلاح الذي كان أكثر شيوعاً في عام 2006–2005 كان تسهيل إجراءات البدء بعمل وتخفيض تكاليف التأخير. أما الاصلاح الثاني كان خفض نسب الضرائب والمعاملات الادارية

أما مدغشقر فقد خفضت الحد

الصين وأوروبا الشرقية:

يستهل التقرير هذا الفصل بعبارة ملفتة للنظر حيث يقول "بقية العالم، انتبهوا الصين بين المراكز العشر الاول للإصلاح". ويكمل ليقول بأن الصين سرعت البدء بالاعمال ورفعت من مستوى حماية المستثمرين وخفضت من "الشيط الاحمر" في التجارة عبر الحدود. كما أنشأت الصين ما يعرف "بتسجيل معلومات المصداقية" لقروض الزبائن ويوجد الآن ما يقرب

أما بالنسبة لأوروبا الشرقية فقد تطورت بشكل جيد في مجال البدء بالاعمال ورغبتها في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي حفذت هذه الاصلاحات

أما بالنسة للإصلاحات فإن أهم ثلاث إصلاحات قادت الى تحسنات كبيرة في مؤشر البدء بعمل هي:

من خلال قوانين الامن.

التي تعيق البدء بالعمل.

عندما تتجح الحكومات في هذه

تصنيف الدول وفقاً لسهولة القيام بالاعمال 2007

غرانادينز 45. منفوليا

46. الكويت

48. بوتسوانا

49، رومانيا

50. جاميكا

.51 retail

54. بلغاريا

55. عمان

56، بليز

57. غينيا

58, فاتواتو

59. توباكو

60، گيريباتي

.6l سلوفاتیا

63. كازافستان

64، اوروغواي

62. بالو

65. بيرو

66. هنفاریا

68. مربيا

67، نيكاراغوا

69، جزر السلمون

70. مونتينفرو

71. طفادور

72. دومینیکا

73، غرينادا

74. باکستان

76. سوازيلند

77. الامارات العربية المتحدة

85. سانت كيتس اند نيفيس

75. بولندا

78. الاردن

80. تونس

ا3. ماناما

82. ايطاليا

83. كينيا

86، لينان

87. مارشال ایزلند

.84 سيشيل

79. كولومبيا

47. تايوان، الصين

52. جمهورية تشيكيا

88، بنفلادش

89. سيريلنكا

.91 ترکیا

92. ماكدونيا

93، الصين

94. غينيا

.96 روسيا

97. اثيوبيا

.98 اليمن

99. ازربیجان

100، تيبال

102، زمبيا

103، ملدوف

104، فيتنام

107. اوغندا

108. نيجبريا

109، اليونان

110. مالاوي

111، هندوراس

112. باراغواي

113. كلوسا

114. ليسوتو

115، المقرب

116. الجزائر

118. غواتيمالا

119. ايران

120ء البانيا

121، البرازيل

122، سورينام

123. ایکوادور

124. كرواتيا

126، الفيلبين

128، اوكرانيا

129، بلاروسيا

130، سوريا

131، بوليفيا

125. كاب فيردي

127، الضغة الغربية وغزة

117. جمهورية الدومينيكان

105. كوستا ريكا

106. ميكروتيزيا

101، ارجنتين

90. جمهورية الكايريكيز

95. بوسنيا وايرزغوفينا

133، تاجكستان

135، اندونیسیا

134. الهند

136، غينيا

137، باتين

138. بهوتان

139. ماييتي

140. موزامبيك

142. تانزانيا

143. كمبوديا

145، المراق

146. سينيفال

148. موريتانيا

149. ميداغشقر

151. ناتغو

152. كاميرون

153، زېمابوي

154، السودان

155، مالي

156. انفولا

157. غينيا

158. رواندا

160، نيجبريا

161، دجيبوتي

162، افغانستان

164، فنزويلا

166ء بورندی

168، سير اليون

170، اريتريا

172، تشاد

175، الكونفو

163. بوركينا فاسو

167، جمهورية افريقيا

169. ساو توم و برينسيب

171، جمهورية الكونفو

173، غينيا – بيساو

174. تيمور – لستي

159. لاو

147. اوزباکستان

150، جمهورية غينيا

144. كوموروس

141. ساحل العاج

الاصلاحات، في بدايتها، يستطيع المواطنون ان يلتمسوا الفوائد – المزيد من فرص العمل، مصادر أعلى للصحة والتعليم. عندها تزداد الشهية الى ان يكون هناك المزيد من الاصلاحات.

ويعطي التقرير نصائح حول كيفية اجراء الاصلاحات يلخصها بخطوات أربع

•البدء بإصلاحات إدارية ليست بحاجة لتغيير قوانين. •تخفيض الاجراءات غير الضرورية مما يقلل من البيروقراطية. • تقديم صيغ طلب موحد. •أكثر ما يحبط العمل ويؤخر قدومه

هو كيفية إدارة التنظيم والانترنيت تلطف هذه الاحباطات.

الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض،

..الدول العربية تسعى لإجراء إصلاحات في أنظمتها الإقتصادية لتعزيز القطاع الخاص

بالنسبة للعالم العربي، الذي اصبح يعرف بإسم الثرق الاوسط وشمال إفريقيا، هو أيضاً يسعى الى تطوير واقعه من أجل تحسين القطاع الخاص وتطويره. فاحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 35 من بين دول العالم في عام 2006 في الاصلاحات التي أجريت فيها في سبيل تسهيل البدء بالعمل ويتوقع أن تهبط الى المرتبة 38 في عام 2007. أما بالنسبة للإصلاحات فأصبح مجموع الاجراءات المتوجب انجازها للبدء بالعمل هو 13 إجراء ويستغرق 39 يوم بتكلفة تقارب %58.6 من الدخل الفردى، مع العلم ان المملكة تعد من دول الدخل الفردى المرتفع، وبالنسبة للتعامل بالرخص فإن الاجراءات اللازمة للحصول على رخصة يستلزم 18 معاملة ويستغرق انجازها 125 يوم بتكلفة تقارب %70.2 من الدخل الفردي. في مجال التوظيف، المملكة تحتل المرتبة 21 في سهولة التوظيف. وفي مجال تسجيل الملكية فإن عدد الاجراءات المتوجب اجرائها هي 4 إجراءات وتستغرق عملية انجازها 4 أيام. وتحتل المرتبة 99 في حمايتها للمستثمرين ومجموع نسبة الضريبة بالنسبة للربح فهي 14.9%، وتحتل المرتبة 33 بالنسبة للتجارة عبر الحدود حيث يستلزم اجراء 5 معاملات

الدول التي أجرت إصلاح إيجابي واحد كحد أدنى في 2005- 2006 (%) أوروبا الشرقية وأصيا الوصطى دول الدخل الرتقع سحاري أفريقينا الشرق الاوسط وشمال أفريقيا مبركا اللانبنية والكاريبي شرق أسيا والباسيقيات جنوب أسيا Source: Doing Business database

كما تحتل المرتبة 54 بالنسبة لسهولة التجارة عبر الحدود حيث يستلزم إجراء 5 معملات للتصدير وتستغرق 18 يوم بتكلفة 675 دولار أميركي لكل حاوية أما الاستيراد فهو بحاجة الى 15 معاملة وتستغرق 27 بتكلفة 1170 دولار لكل حاوية. تحتل عمان المرتبة 52 في عام 2006 بالنسبة لسهولة البدء بالاعمال ويتوقع أن تحتل المرتبة 55 في عام 2007 وتأتي الامارات العربية المتحدة في المرتبة 68 في عام 2006 وفي المرتبة 77 في عام 2007، حيث يجب إجراء 12 معاملة للبدء بالعمل تستغرق 63 يوم المتوسط المنخفض. فالبدء بالاعمال فيه بحاجة الى 11 إجراء تستغرق 18

> تحتل المرتبة 8 في سهولة التسجيل حيث يجب إجراء 3 معاملات يستغرق انجازها 6 أيام بتكلفة تقارب %2.0

أما تسجيل الملكية فهو بحاجة الى 8 إجراءات وتستغرق 55 يوم. بالنسبة لحماية المستهلك فالكويت تحتل عبر الحدود فالتصدير بحاجة الى انجاز 4 معاملات ويستغرق 18 يوم بتكلفة تبلغ 392 دولار لكل حاوية، والاستيراد بحاجة الى 6 معاملات ويستغرق 16 يوم بتكلفة 398 لكل حاوية. ويأتي الاردن في المرتبة 73 ويتوقع له أن يكون في المرتبة 78 في عام 2007 ويعد من دول الدخل

بتكلفة مقدراها %36.4 من الدخل يوم بتكلفة %73.0 من الدخل الفردي ويحتل المرتبة 110 بالنسبة لتسجيل أما بالنسبة لتسجيل الملكية فهي الملكية حيث يستلزم إجراء 8 معاملات تستغرق 22 يوم بتكلفة 10% من قيمة الملكية، ويحتل المرتبة 118 بالنسبة لحماية المستثمر، بالنسبة للتجارة من قيمة الملكية. فيما يتعلق بالتجارة

عبر الحدود يحتل المرتبة 78 فعملية التصدير تستلزم 7 إجراءات تستغرق

24 يوم بتكلفة 720 دولار لكل حاوية أما الاستيراد فهو بحاجة لإجراء 12 معاملة تستغرق 22 يوم بتكلفة 955 دولار لكل

يحتل لبنان المركز 87 في عام 2006 ومن المتوقع له أن يكون في المرتبة 86 في عام 2007 لناحية سهولة البدء بالاعمال. فالبدء بعمل يحتاج الى 6 معاملات تستغرق 46 يوم بتكلفة 105.4% من الدخل الفردي، مع العلم أن لبنان حسب تصنيف التقرير يعد من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ولتسجيل الملكية يجب إجراء 8 معاملات تستلزم

28 يوم لإنجازها بتكلفة %5.9 من قيمة وتصنف سوريا، طبعاً وفقاً للتقرير، بين الملكية. ويحتل لبنان المرتبة 83 من ناحية حماية المستثمرين والمرتبة 82 لسهولة التجارة عبر حدوده فهو بحاجة الى إنجاز 6 معاملات للتصدير تستغرق 22 يوم بتكلفة تصدير تبلغ 969 دولار لكل حاوية، اما الاستيراد فهو بحاجة الى 12 معاملة تستغرق 34 يوم بتكلفة 752 لكل حاوية.

ورغم كل الظروف الصعبة التي تمر

بها الضفة الغربية تحتل المرتبة 127 في عام 2006 ويتوقع لها أن تبقى في هذه المرتبة في عام 2007 لتتقدم على سوريا والعراق والسودان ومصر. يستلزم في الضفة الغربية اجراء 12 معاملة للبدء بالاعمال تستغرق 93 يوم بتكلفة تقارب 324.7% من الدخل الفردي، مع العلم أنه وفقاً للتقرير فهي تصنف من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض وتعداد سكانها 3.6 مليون نسمة، ويحتاج تسجيل الملكية الى 10 إجراءات تستغرق 72 يوم بتكلفة %2.4 من قيمة الملكية. وأيضا رغم كل طرق الحصار عليها ان كانت مباشرة أم لا فالتجارة عبر الحدود تحتاج الى 7 إجراءات للتصدير تستغرق 27 يوم بتكلفة 705 دولار للحاوية أما الاستيراد فهو بحاجة الى 7 إجراءات ويستغرق 41 يوم بتكلفة 755

دولار لكل حاوية. تحتل سوريا المرتبة 135 في العام 2006 ويتوقع لها ان تتقدم الى المرتبة 130 في عام 2007 حيث يستلزم البدء بالاعمال الى 12 إجراء ويستغرق 43 يوم بتكلفة %21.1 من الدخل الفردي،

وتسجيل الملكية يحتاج الى 4 إجراءات تستغرق 34 يوم بتكلفة %27.9 من قيمة الملكية وتحتل المراكز 118 بالنسبة لحماية المستثمرين أما التجارة عبر حدودها فهي بحاجة الى 9 إجراءات للتصدير تستغرق 40 يوم بتكلفة 1300 دولار لكل حاوية في حين أن التصدير بحاجة الى 11 إجراء تستغرق 49 يوم بتكلفة 1963 دولار لكل حاوية. ويأتي العراق في المرتبة 140 في عام 2006 ويتوقع له أن يكون في المرتبة 145 في عام 2007، وتأتي مصر في المرتبة 165 في عام 2006 ويتوقع لها بأن تبقى في المرتبة عينها في العام القادم لتكون بهذا في قعر قائمة الدول العربية بالنسبة لسهولة البدء بالاعمال. فالبدء بالعمل بحاجة الى 10 إجراءات تستغرق 19 يوم بتكلفة تقارب %68.8 من الدخل الفردي، وتصنف مصر على إنها من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض ويبلغ تعداد سكانها 74.0 مليون نسمة، ويحتاج تسجيل الملكية فيها الى 7 إجراءات تستغرق 193 يوم بتكلفة %5.9 من قيمة الملكية مما يضعها في المركز 141 بالنسبة لهذا الموضوع. وتحتل المراكز 118 بالنسبة لحماية المستثمرين، فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود فالتصدير فيها بحاجة الى 8 إجراءات تستغرق 20 يوم بتكلفة 1014 دولار لكل حاوية، أما الاستيراد فيحتاج

الى 8 إجراءات ويستغرق 25 يوم بتكلفة

1049 دولار لكل حاوية.

للتصدير وتستغرق 15 يوم وكلفة

التصدير يقارب 654 دولار أميركي لكل

حاوية أما بالنسبة للاستيراد فهو بحاجة

الى اجراء 9 معاملات تستغرق 34 يوم

بتكلفة 605 دولار أميركي لكل حاوية.

نسبة تخصيب اليورانيوم الايراني لم تتعد 3.5 % وولوج نادي السلاح النووي يحتاج نسبة 90 % الطاقة النووية: 443 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في العالم في 31 بلداً و27 محطة نووية تحت الإنشاء الولايات المتحدة نمتلك 104 محطات و فرنسا 59 محطة واليابان 56 محطة

يوجد في العالم 443 محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، تنتش في 31 بلداً في العالم. وهنالك أيضا 27 محطة نووية تحت الإنشاء كما يوضح تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في نيسان 2006 وهذه المحطات مجهزة لتوليد الطاقة الكهربائية التي تأتى كأبرز استفادة سلمية من الطاقة النووية، وبدراسة انتشارها يتبين أن الولايات المتحدة الأميركية وحدها تمتلك 104 محطات نووية بل ويدير ويمتلك أغلبها القطاع الخاص، تليها فرنسا 59 محطة نووية، واليابان 56 محطة نووية. ويفيد التقرير أنه في العام 2005 كانت ما نسبته %10 من الطاقة الكهربائية في دول العالم جميعها مولدة عن الطاقة النووية. ففي فرنسا تسهم الطاقة النووية في إنتاج أكثر من %78 من الطاقة الكهربائية المستخدمة هناك. كما أن في العالم اثنتي عشة دولة تساهم الطاقة النووية في توليد طاقتها الكهربائية بنسبة تتجاوز %40. أما الولايات المتحدة فتشكل الطاقة النووية بها نسبة 19% من مجموع الطاقة الكهربائية، واليابان %29..

استخدامات الطاقة النووية

نظراً للكارثة التي أصابت مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتان إبان الحرب العالمية الثانية، وبعد التمكن من التحكم في انطلاق الطاقة النووية بالقدر اللازم والتغلب على مصاعب التخلص من العناصر المختلفة من التفاعل الذري، اتجهت جهود العلماء الى استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية لما تتمتع به من مزايا عديدة في شتى نواحي الحياة ومنها:

- استخدام الطاقة النووية كمصدر بديل من مصادر الطاقة في المستقبل للحلول مكان بعض أنواع الوقود في تشغيل الآلات ووسائل النقل المختلفة، ولقد تمكنت بعض الدول فعلاً باستخدامها في توليد الكهرباء، وصنع محركات الغواصات.

- استخدام الطاقة النووية في قياس تدفق السوائل في الانابيب وكشف تسربها، وقياس سمك وكمية الترسيب داخل الآلات ودراسة تآكلها وكذلك في دراسة كفاءة عمليات التقطير ومدى نقاء المواد البتر ولية.

– استخدام الطاقة النووية في المجال الطبى لتعيين حجم الدم وقوته المندفعة منه في القلب، وتحديد مكان الاورام السرطانية في المراحل الاولية، ودراسة الدورة الدموية والشرايين، واستخدام الاشعاعات في علاج الاورام السرطانية والغدة الدرقية وأمراض الدم.

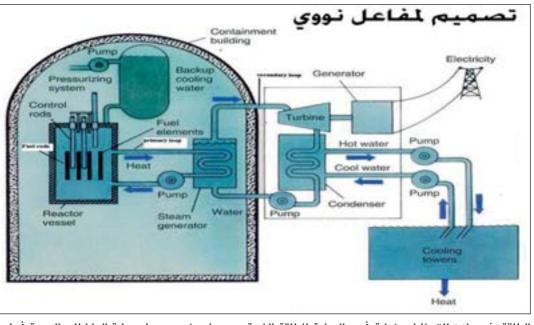
- استخدام النظائر المشعة (مصدر الاشعاعات النووية) في حل كثير من المشاكل الزراعية، كأبحاث اختبار الارض والاسمدة وإصلاح الاراضي البور، كما تستخدم في دراسة تغذية الحيوان ورفع مستوى انتاجه وكل هذا يؤدي الى رفع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني.

 استخدام النظائر المشعة في دراسة حياة الحثرات وتكاثرها وتطورها وطباعها، وذلك إتباع أفضل الطرق للتخلص من الضار منها وتكاثر المفيد وتحسين انتاجها.

مميزات الطاقة النووية

إن كمية الوقود النووي المطلوبة لتوليد كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية هي أقل بكثير من كمية الفحم أو البترول اللازمة لتوليد نفس الكمية؛ فعلى سبيل المثال طن واحد من اليورانيوم يقوم بتوليد طاقة كهربائية أكبر من تلك التي يولدها استخدام ملايين من براميل البترول أو ملايين الأطنان من الفحم. كما أنه لو تم الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد معظم حاجة العالم من الطاقة لكانت كلفتها أكبر بكثير من كلفة الطاقة النووية.

تتتج محطات الطاقة النووية جيدة التشغيل أقل كمية من النفايات بالمقارنة مع أي طريقة أخرى لتوليد



الطاقة، فهي لا تطلق غازات ضارة في الهواء مثل غاز ثاني أكسيد الكربون أو أكسيد النتروجين أو ثاني أكسيد الكبريت التي تسبب الاحترار العالمي والمطر الحمضي والضباب الدخاني.

إن مصدر الوقود -اليورانيوم-متوفر بكثرة وبكثافة عالية وهو سهل الاستخراج والنقل، على حين أن مصادر الفحم والبترول محدودة. ومن الممكن أن تستمر المحطات النووية لإنتاج الطاقة في تزويدنا بالطاقة لفترة طويلة بعد قصور مصادر الفحم والبترول عن تلبية

تشغل المحطات النووية لتوليد الطاقة مساحات صغيرة نسبياً من الأرض بالمقارنة مع محطات التوليد التي تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. فقد أكدت اللجنة التنظيمية للمفاعلات النووية على أننا بحاجة إلى حقل شمسي بمساحة تزيد عن 35 ألف فدّان لإنشاء محطة تدار بالطاقة الشمسية لتوليد طاقة تعادل ما تولده المحطة نووية بمقدار 1000 ميجاوات، كما أن مساحة الحقل المعرض للرياح اللازم لمحطة توليد تدار بالرياح لإنتاج نفس الكمية حوالي 150 ألف فدّان أو أكثر. في حين أن محطات التوليد النووية "ميلستون 2 و3" المقامة في ولاية كونيتيكت والتي تتمتع باستطاعة أكبر من 1900 ميجاوات تشغل مساحة 500 فدان ومصممة لتستوعب ثلاث محطات

النظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة

بالرجوع إلى النظام الأساس للوكالة الدولية للطاقة يجد المرء أن النظام يوضح بشكل جلي دور الوكالة في نشر ، كما هو منصوص في المادة الثانية أن ''الوكالة تعمل على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم اجمع ''.

بل أنه من ضمن وظائف الوكالة ``أن تشجع وتساعد البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية في العالم أجمع، وأن توفر المواد والخدمات والمعدات والمرافق اللازمة لسد حاجات البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية ولاسيما إنتاج الطاقة الكهربائية".

ومن واجبات الوكالة أن تيس تبادل المعلومات العلمية والتقنية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وأن تشجع تبادل العلماء والخبراء وتدريبهم في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وفي المادة الحادية عثرة، ينص النظام الأساس أنه لأي دولة عضو أو لأي مجموعة أعضاء في الوكالة ترغب في تأسيس أي مشروع يتعلق بالبحث في مجال الطاقة الذرية أو تنميتها أو تطبيقها العملى لأغراض سلمية، أن تطلب مساعدة الوكالة لها في الحصول على المواد الانشطارية الخاصة والمواد الأخرى والخدمات والمعدات والمرافق اللازمة لهذا الغرض.

هذا ما جاء في النظام الأساس للوكالة

الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يوضح من دون أدنى شك حق المعرفة وحق الاستفادة من هذه الطاقة في الاستخدام السلمى خصوصاً في توليد الطاقة الكهربائية كما بينتها لوائح النظام. وإضافة إلى توليد الكهرباء عن طريق الطاقة النووية هنالك استخدامات أخرى لعلوم الذرة في مجالات الطب والتربة والمياه. حيث يتم تصوير جسم الإنسان والتعرف على الأجزاء الداخلية منه ومحاولة تحديد الجزء المصاب. كما يضاف البعد العلاجي إلى الاستخدام أيضا. فهناك تعاون من قبل الوكالة مع منظمة الصحة العالمية في الاستفادة من علم الذرة للتطبيقات الصحية والطبية.

اليورانيوم

يعد اليورانيوم المادة الخام الأساسية للبرامج النووية، المدنية منها والعسكرية.

يستخلص اليورانيوم إما من طبقات قريبة من سطح الأرض أو عن طريق التعدين من باطن الأرض. حينما تنشطر ذرات معينة من اليورانيوم في تسلسل تفاعلي، ينجم عن ذلك انطلاق للطاقة، وهي العملية التي تعرف باسم الانشطار

ويحدث الانشطار النووي ببطء في المنشآت النووية، بينما يحدث نفس

10% من

الطاقة

الكهريائية

في العالم من

الانشطار بسرعة هائلة في حالة تفجير سلاح نووي. وفي الحالتين يتعين التحكم في الانشطار تحكما

ويكونالانشطار النووي في أفضل حالاته حينما يتم الطاقة ا استخدام النظائر من اليورانيوم

235 (أو البلوتونيوم 239)، والمقصود بالنظائر هي الذرات ذات نفس الرقم الذري ولكن بعدد مختلف من النيوترونات. ويعرف اليورانيوم 235-ب"النظير الانشطاري" لميله للانشطار محدثا تسلسلا تفاعليا، مطلقا الطاقة في صورة حرارية

قضية ملف المفاعل النووي الإيراني

وهنا يتبادر إلى الذهن بروز قضية ملف المفاعل النووي الإيراني لاستخدام الطاقة النووية في النشاط السلمي والتنمية حسب قول الحكومة الايرانية في الوقت الذي تملك فيه الولايات المتحدة الأميركية 104 مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. الأمر الذي يطرح تساؤلا حول حق استخدام الطاقة النووية

وعلوم الذرة في الاستخدام السلمي. تشير المعلومات الى ان نسبة تخصيب اليورانيوم الايراني حتى اللحظة، لم تتعد 3.5 في المئة، وهي لا تزال بالتالي دون سقف الخمسة في المئة، اللازم للطاقة النووية ذات الأغراض السلمية. وهي في كل حال لا تزال بعيدة أعواماً عدة عن مستوى الـ 90 في المئة، الذي يسمح بولوج نادي السلاح النووي.

ان بداية النشاطات النووية في ايران تعود الى مرحلة ما قبل انتصار الثورة الاسلامية، ففي عام 1956، تمت المصادقة على تأسيس المركز الذري التابع لجامعة طهران، والى جانب هذا الاجراء وقعت حكومة الشاه في ايران اول اتفاقية للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الامريكية:

وبعد 11 عاماً شغلت امريكا في ايران اول مفاعل نووى لاغراض الدراسات والبحوث العلمية وبقدرة 5 ميغا واط في جامعة طهران، وفي تأسيسها لهذا المفاعل العلمي كانت امريكا قد وضعت قيوداً مشددة على كيفية تواجد وتعاون المهندسين الايرانيين مع هذا المركز العلمي ، ومن اجل ان لايطلع المهندسون الايرانيون على التكنولوجيا النووية، لم يسمح باي حال من الاحوال بمشاركة اولئك المهندسين والخبراء في عمليات

نصب اجهزة المفاعل وتشغيلها. وخلال عقد السبعينات من القرن الماضى عقد النظام السابق في ايران العديد من الأتفاقيات في المجال النووي مع البلدان الغربية، ومن تلك الاتفاقيات، اتفاقية انشاء محطة بوشهر النووية مع المانيا واتفاقية انشاء محطة دارخونين مع فرنسا وعقد توفير الوقود اللازم للمحطات النووية الذي كان قد ابرم في حينه مع الولايات المتحدة الامريكية،

وبالاضافة الى ما ذكرنا كانت هناك اتفاقيات اخرى منها اتفاقية لثراء اسهم شكة اوردیف وبعد سقوط النظام الشاهنشاهي في ايران في شباط من عام 1979 ميلادي وهو العام الذي انتصرت فيه

الثورة الاسلامية بقيادة الخميني، تخلت الدول الغربية والشركات التي كانت قد وقعت عقوداً مع ايران، عن تعهداتها في المجال النووى الامر الذي حدا بالجمهورية الاسلامية في ايران ومن اجل الوصول الى تقنية دورة الوقود النووى واكمال بناء المحطات النووية الايرانية لطلب خبرات من دول اخرى، بيد ان اكثر تلك الدول لم تبد استعداداً للتعاون او ان تعاونها كان محدودا.

عام 1992 وقعت طهران اتفاقا مع روسيا لمعاودة العمل في تطوير محطة بوشهر النووية لانتاج الطاقة الكهربائية

نجحت ايران في تطوير مشروعها النووى، وفي هذا الاطار تمكن الخبراء الايرانيون من الوصول الى تقنية اكتشاف واستخراج اليورانيوم، ومن بعد ذلك قاموا باكمال العمل في مجمع UCF في اصفهان وتشغيل الكثير من وحداته. وبموازاة ذلك بذلت طهران مساعيها لبناء منشأت نطنز الضخمة لتخصيب اليورانيوم كما توصلت الى تقنية صناعة اجهزة الطرد المركزي اللازمة

والى جانب الانشطة السالفة الذكر استطاعت ايران وضع الخرائط والبرامج

اللازمة لمنشآت الماء الثقيل ومفاعل الماء الثقيل في مدينة اراك الذي تم تشغيله ، وعلاوة على تقنية دورة الوقود وتخصيب اليورانيوم بواسطة اجهزة الطرد المركزي، سعت ايران الى الوصول الى طرق اخرى لتخصيب اليورانيوم، حيث نجح العلماء الايرانيون في ابتكار طريقة تخصيب بالاستفادة من اشعة الليزر وهذه الطريقة ما تزال في مرحله التجارب المختبرية.

وما يميز التقنية النووية في ايران هو ان هذه التقنية قد انجزت بخبرات ذاتية ومن دون الحاجة الى خبرات اجنبية،(كما تقول ايران) حيث ان المهندسين الايرانيين يشرفون بالكامل على المنشأت النووية الايرانية ولهم القدرة على تطويرها ورفع مستوياتها

في يوم الحادي عشر من شباط عام 2002 ميلادي، وفي اليوم الذي يصادف ذكرى انتصار الثورة الاسلامية في ايران اعلنت الجمهورية الاسلامية انها قد توصلت الى تقنية تخصيب اليورانيوم.

الأهداف سلمية كما تراها إيرن

تهدف إيران من وراء برنامجها النووي، كما يعلن مسؤولوها، إلى تأمين 20 في المائة من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد، لاسيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى حوالي 5 في المائة سنوياً.

كما تسعى طهران إلى تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي بهدف زيادة صادراتها النفطية والحصول على مزيد من عائدات العملة الصعبة، وذلك في إطار سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة،

عدا النفط الذي سينضب يوماً ما. وصحيح أن إيران تمتلك احتياطات هائلة من مصادر الطاقة تبلغ 90 مليار برميل من النفط و20 ألف مليار متر مكعب من الغاز، مما يجعلها في المرتبة الثانية عالمياً لجهة احتياطات النفط، إلا أن صناعة الطاقة تعانى العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما يضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي.

ويرى محللون أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت كثيراً من ثروتها القومية إبان حكم الشاه في بناء القاعدة الأساسية لهذه

وتصف ايران معارضة الغرب لبرنامجها النووي بأن لها دوافع سياسية وتستشهد على ذلك بعدم وجود معارضة لذلك البر نامج في بداياته إبان حكم الشا محمد رضا بهلوي حيث ساعدت الدول الغربية والولايات المتحدة في إرساء دعائم ذلك البرنامج.

وتضيف أن الاعتراضات لم تظهر إلا بعد قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخميني، وبداية العداء بين طهران

كما تستند إيران في أنشطة تخصيب

اليوارنيوم، وهي نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين الغرب، إلى البند الرابع من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والذي ينص على حق الدول في تطوير وإنتاج الطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. وتتبدى المعضلة في أن الفروقات بين الاستخدام السلمي والحربي ليس كبيراً، فيمكن تطوير التقنية النووية للخروج بها من العباءة السلمية إلى الأخرى العسكرية. تخصيب اليورانيوم بمستويات منخفضة ينتج الوقود الضرورى للمولدات النووية، وفي مستوى أعلى ينتج المواد الضرورية لصنع قنبلة نووية.

المفاوضات مع الوكالة الدولية أو الاتحاد الأوروبي

في ظل هذه المعايير والمبادئ التي تتمسك بها إيران يمكن استيعاب الطريقة التي أجرت بها مفاوضاتها مع الوكالة الدولية في غضون العامين

الماضيين. فبعد أن تم تكليف حجة الإسلام حسن روحاني رئيسا للجنة الملف النووي الإيراني في صيف 2003، وهو من المحسوبين بقوة على صقور المحافظين الإيرانيين وقيادى مؤثر في جمعية علماء الدين المناضلين ومسؤول الدفاع والأمن فيها، عمد إلى أن تكون اللجنة المكلفة المفاوضات مع الوكالة الدولية أو الاتحاد الأوروبي ذات تمثيل واسع لممثلي السلطات الثلاث في البلاد، وألا تقتصر على تيار واحد فقط ، فلم يفرق بين محافظ أو إصلاحي، مما أوجد استحسانا داخليا، وعبر عن كون البرنامج النووى يمثل قضية قومية عامة وليست حزبية بالمعنى الضيق. وبحيث يتحمل الجميع المسؤولية في التطبيق وتحمل

وفقا لاستراتيجيته في المفاوضات مع الوكالة، فقد تم إعادة رسم أولويات التفاوض على نحو ضمن أن تكون الأولوية هي تقديم تقرير كامل عن البرنامج النووي الإيراني وبما يكشف عن طبيعته السلمية، ثم بعد ذلك الدخول في مفاوضات توقيع البروتوكول الإضافي، وهو ما تم بالفعل في ديسمبر 2003، على أن يحصل التوقيع على موافقة مؤسسات الدولة الإيرانية التشريعية والتنفيذية ويعلنه رئيس الجمهورية، وبما يضمن ألا يكون البروتوكول الإضافي محل صراع داخلي، في الوقت نفسه أن يوفر مساحة مناسبة من الوقت لإيران لكي تستمر في استكمال منشآتها النووية بعيدا عن التهديدات الخارجية أو التحول السريع إلى مجلس الأمن، مع التأكيد على حق إيران في القيام بدورة كاملة للوقود النووي، محدود التخصيب.

تحدیان کبیران

هذه الاستراتيجية يبدو أنها حققت أهدافها على الأقل حتى تثرين الثاني القادم، وهو موعد عقد اجتماع مجلس محافظي الوكالة، والذي سيكون عليه اتخاذ قرار بشأن نقل الملف النووي الإيراني من عدمه إلى مجلس الأمن

لكن سيبقى على طهران أن تواجهه تحديين كبيرين، الأول أن يتم التوصل مع الأوربيين إلى اتفاق بشأن دورة تخصيب اليورانيوم التي تصر إيران على التمسك بها. وإذا ما قدر التوصل إلى اتفاق، تلوح بعض المصادر الإيرانية بعض مبادئه العامة، بحيث يحقق لإيران سيطرتها الكاملة على هذه الدورة التقنية المهمة من جانب، وإزالة الشكوك الدولية حول نواياها المستقبلية من جانب آخر، وذلك عبر رقابة أوروبية باثرة ومستمرة على مدار الساعة، وبما يحقق نوعا من الابتعاد الأوروبي عن الموقف الأمريكي، فإن احتمالات الذهاب إلى مجلس الأمن تبدو ضعيفة نسبيا. وذلك دون أن نتجاهل التأثير المحتمل لنتائج الانتخابات الأمريكية، أيا كان الفائز فيها.

أما التحدي الثاني فيتعلق باستمرار التماسك الداخلي حول البرنامج النووي الإيراني باعتباره قضية قومية لا مجال للمزايدة عليها بين الأحزاب والمؤسسات، وأن يبدى الجميع استعداده للتضحية من أجل إنجاح البرنامج مهما كانت الضغوط. وهنا يلاحظ المرء أن قضية البرنامج النووي لم تعد مسألة تخص صانع القرار الإيراني وحسب، فقد أصبحت قضية كرامة وطنية في الأول والأخير، ومجالا من التحدي لـ "الصلف والاستكبار الأمريكي" حسب التعبيرات الإيرانية المستخدمة. ومن ثم فمن شأن التراجع الكبير عن البرنامج النووي أن يهز قواعد شرعية النخبة الحاكمة إلى حد كبير، إذ سينظر المواطنون الإيرانيون حينذاك إلى أن النخبة الحاكمة لم تعد قادرة على 🚰 حماية مقدرات أو كرامة البلاد.

تحديان كبيران، مطلوب النجاح إلى فيهما معا، وإلا كانت النتيجة غير مأمونة أ

إعداد حسن مروّه ۗ الاعمار والاقتصاد

1.2 تريليون دولار تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية عام 2006 وحصة العالم العربي منها 36.5 مليون دولار

يشير تقرير "توقعات الاستثمار العالمية حتى 2010: طفرة أو ردّة عكسية" الذي تعده "إيكونوميست إنتليجنس يونيت" البريطانية (التابعة لمجلة "إيكونومسيت") بالتعاون مع "برنامج جامعة كولومبيا للاستثمار العالمي"، إلى ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباش العالمية ستصل إلى 1.2 تريليون دولار في سنة 2006 (منها 65 في المئة لصالح الدول الصناعية و35 في المئة للنامية)، مرتفعة حوالي 22 % مقارنة بعام 2005، لتكون بهذا "المرة الأولى منذ 2000 التي يتخطى فيها الاستثمار الأجنبي المباش حاجز تريليون دولار". لكنه لفت إلى ان وتيرة نمو هذه التدفقات ستتباطأ تدريجاً لتصل في نهاية العقد الجاري إلى 1.4 تريليون دولار، حيث سترتفع حصة الدول الصناعية إلى 70 في المئة، على حساب الدول النامية".

وأضاف التقرير ان الدول النامية 'ستخيّب الآمال"، إذ ان "نموذج عامي 2004 و2005 اللذين شكلت فيهما الأسواق النامية محور تعافى حركة تدفق الاستثمارات، سيُعكس بدءاً من السنة الجارية، كون حركة التدفقات ستتركز بغالبها في شكل صفقات تملُّك وشراء في الأسواق

الناضجة". وأوضح ان الولايات المتحدة ستستمر بكونها "أكبر قوة جذب للاستثمار الأجنبي المباش"، إذ ستستقطب حوالى ربع التدفقات العالمية الإجمالية، بين 2006 و 2010، في حين إن اوروبا ستستمر في موقعها ك "أكبر مستثمر مباش في الأسواق العالمية". ولفت إلى ان حركة الإستثمارات ستستمر متركزة جغرافياً، إذ ان أكبر 10 دول (معظمها صناعية) مستقطبة للاستثمارات ستقتطع ثلثى التدفقات العالمية، لكن دولا نامية كبرى، مثل الصين والبرازيل والمكسيك والهند، ستعزز

من جهة أخرى، حذر التقرير من "تعاظم مخاطر المخاوف على الأمن القومي والهوية الثقافية والتطور الاقتصادي، ما يجعل بعض الدول (لا سيما الاتحاد الأوروبي وأميركا) يعيق عمليات التملك الأجنبية، في حين ان بعض الدول النامية يلجأ إلى مراجعة وفسخ عقود قائمة مع شركات عالمية

وشمل التقرير 82 دولة، وقدّم توقعاته للسنة الجارية والسنوات الأربع المقبلة (حتى 2010)، من ضمنها توجهات الاستثمار الإقليمية والعالمية. كما تضمن مداخلات

لخبراء، من ضمنهم جيفري ساكس، رئيس "معهد الأرض" التابع لجامعة كولومبيا الأميركية، الذي أشار إلى "وجوب اعتماد الحكومات في الدول النامية سياسات تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباش، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي المحلي". في حين لفت كارل سوفان، المدير التنفيذي في "برنامج كولومبيا للاستثمار العالمي"، إلى ان "على رغم ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباش سترتفع عالمياً، هناك مؤشرات بأن عددا من الدول والأسواق النامية تعيد

تقويم ميزان التكاليف والأرباح لهذه

الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها". وأضاف "من السخرية ان تقوم الدول النامية، التي قادتِ حركة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية في العقدين الماضيين، بإطلاق ردّ فعل عكسي ضدها". وعقب عليه روبين بيو، المحرر في "إيكونوميست إنتليجنس يونيت»، متوقعا فترة من "العولمة المقيّدة"، التي قد ٍ تعوّق بدورها حركة إلاستثمار الأجنبي المباش، بسبب أخطار سياسية واقتصادية وجيوسياسية محتملة".

الصين وأميركا وأوروبا وأشار التقرير إلى ان الصين

المستوى الحالي، أما أسعار البضائع

اللانفطية ارتفعت بشكل كبير في عام

2005 وتحديداً المعادن الا أنه من

المتوقع لهذه الاسعار بأن تعود الى

اعتدالها في عام 2006 – 2007 نتيجة

العرض المتزايد لها كرد فعل للأسعار

المرتفعة. وهذا أيضا ترافق مع ارتفاع

في أسعار اشباه الموصلات أما اسعارها

فقد بدأت بالانخفاض ويتوقع المحللين

الصناعيين بأن ترى هذه الصناعة نموا

في الارباح في عام 2006.

ستشهد "أسرع معدل نمو للاستثمار الأجنبي المباش، وسيكون لها دور محوري في جذب الاستثماراتِ إلى الدول النامية"، في حين ان الأسواق النامية الأخرى ستتراجع عامة. وتوقع ان تستقطب الصين 86.5 مليار دولار استثمارات في السنة الجارية، بارتفاع 9 % عن العام الماضي. في حين ان الهند، العملاق الآسيوي النامي الثاني بعد الصين، ما زالت متخلفة كثيراً عن نظيرتها الكبرى، إذ ستستقطب حوالي 9.5 مليار دولار في السنة الجارية. أما البرازيل (أكبر اقتصادات أميركا الجنوبية)، فستستقطب 17.2 مليار دولار.

وعلى المحور الغربي من الكرة الأرضية، تستمر الولايات المتحدة في التربع على رأس الدول الجاذبة للاستثمارات عالميا، إذ استقطبت استثمارات إجمالية بلغتُ 109.8 مليار دولار في العام الماضي، في حين أنها ستر تفع حوالي 72 % إلى 188.9 مليار دولار في السنة الجاريةُ، ثم إلى 376.6 مليار دولار بحلول 2010. وتليها على الضفة الشرقية من الأطلسي، المملكة المتحدة باستثمارات تبلغ 130.5 مليار دولار في 2006، ثم فرنسا بـ 68.3 مليار دولار، فاللكسمبورغ بـ 64 مليار دولار.

حصة الدول العربية شكّل حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها مجتمعة حوالي 34.2 مليار دولار في العام الماضي. ويتوقع ان ترتفع حوالي 6.7 % إلى 36.5 مليار دولار في السنة الجارية (أي 3 في المئة من التدفقات العالمية)، ما يناهز على سبيل المقارنة الاستثمارات التي تستقطبها دولة واحدة مثل كندا (أو هونغ كونغ)، في حين ستنخفض الاستثمارات الوافدة إليها إلى 29.2 مليار دولار، بحلول 2010.

وتبرز دولة الإمارات على رأس الدول العربية في استقطاب الاستثمارات، إذ جذبت 14.5 مليار دولار في العام الماضي، وحوالي 13 مليارا في السنة الجارية (متخطية دولا مجاورة مثل تركيا وإسرائيل). والأمر يعود على الأرجح إلى قوانينها العصرية وانفتاحها الإستثماري على الخارج. وتليها مصر (أكبر بلد عربي من ناحية السكان) بحوالي 5.8 مليار دولار استثمارات في السنة الجارية، ثم الجزائر بـ 4.2 مليار دولار، في حين ان السعودية (أكبر الاقتصادات الخليجية والعربية) لم تستقطب سوى 0.9 مليار دولار في العام الماضي، وحوالي 1.4 مليار في السنة الجارية.

صندوق النقد الدولي: نمو الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ4.7% في عام 2007 والنمو في الولايات المتحدة الأعلى في مجموعة الدول السبع

أصدر صندوق النقد الدولي تقريره السنوي حول الرؤية الاقتصادية للعالم في عام 2006 تحت عنوان "Global Economic Outlook 2005" وهذا بعض ما جاء فيه:

بقي زخم ومرونة الاقتصاد العالمي في عام 2005 يفوق التوقعات التي كانت مرسومة له.

فإنه على الرغم من إرتفاع أسعار النفط والكوارث الطبيعية شهد النصف الثاني من عام 2005 نشاطاً أكبر كان متوقع له وتحديدا في دول الاسواق الناشئة وكانت الصين هي جوهر هذا النشاط. وقدر نمو الناتج المحلى الاجمالي العالمي بحوالي 4.8% ويعد هذا أعلى 0.5 نقطة عما

كان متوقع له في شهر أيلول من عام من جهة أخرى فإن الإنتاج الصناعي

العالمي قد ارتفع أيضاً بشكل ملحوظ منذ منتصف عام 2004. وارتفع حتى منتصف عام 2005، وحافظ قطاع الخدمات على زخمه اما التجارة العالمية ارتفعت الى مستوى جيد مما عزز ثقة المستهلك وظروف سوق العمل.

رغم ضعف النمو في الربع الرابع من 2005، في الدول الصناعية بقيت الولايات المتحدة الاميركية هي المحرك الاساسي للنمو ويوجد مؤشرات إيجابية على تحسن الواقع المنطقة الاوروبية رغم بقاء نمو الطلب المحلى على حاله. اما النمو في معظم بلاد الاسواق

الناشئة والبلاد في طور النمو فهو بحالة جيدة مع تعويم نشاط الصين والهند وروسيا – حيث هذه الدول الثلاث مجتمعة تمثل ثلثي النمو العالمي في عام 2005 من بعد مراجعته. اما بالنسبة لأسعار النفط يشير

التقرير بأن أسعار النفط بقيت مرتفعة. ومن بعد الانتهاء من الآثار الجانبية لإعصار كاترينا بقيت أسعار النفط تتأرجح ما بين 66 و60 دولار أميركي للبرميل وهذا ما أخلّ بميزان الاسعار نتيجة لارتفاع حدة التوتر في الواقع الجيوسياسي وتحديداً في إيران والعراق ونيجيريا. الا أنه من المتوقع أن يكون الاستهلاك النفطي على مستوى العالم أدني بقليل مما هو متوقع في عام

ومن هنا فإن نمو الناتج المحلي 2005 لكن الاسعار تستمر في ارتفاعها الاجمالي العالمي يتصاعد بإتجاه %4.9 نتيجة القلق من المقدرة التزويدية في عام 2006 وصولا الى حد 4.7% في في المستقبل وكون الاستثمار في هذا المجال دون المطلوب. وتتوقع الاسواق بأن تبقى أسعار النفط قريبة من ويلخص التقرير واقع المناطق على

الشكل التالي:

• في البلاد الصناعية، على الرغم من الضعف الملفت للنظر في النمو في الربع الرابع من عام 2005 الا ان المعلومات المتوفرة تشير الى بداية حسنة في عام 2006. ويبقى النمو في الولايات المتحدة هو الاعلى ما بين دول المجموعة السبع حيث من المتوقع له ان يتعدل النمو ليصل الى %3.4 في عام 2006.

الاقتصاديات المتقدمة: النائج الحلى الاجمالي الحقيقي، أسعار المستهلك، البطالة

والدول التي في طور النمو مزدهر مع توقع ارتفاع نسب النمو فوق المعدل الذي رسم لها. وفي أسيا الناشئة يبقى نمو الناتج المحلى الاجمالي في كلا البلدين الصين والهند في حالة ازدياد مصحوبا بطلب محلي مرتفع.

• في الدول الفقيرة، يبقى نمو الناتج المحلى الاجمالي يتزايد. حيث يقدر نمو الناتج المحلى الاجمالي في منطقة صحاري افريقيا بما يقرب %5.5 ليرتفع الى 5.8 في عام 2006.

•بالنسبة لأسعار النفط فإنه حتى تاريخه تأثيرات سعره المرتفع على الاقتصاد لعالمي كانت مقبولة وليس كما كان متوقع لها ويعود هذا الى ان • يبقى النشاط في الاسواق الناشئة توقعات التضخم بقيت ضمن الحدود.

نظرة حول مسار الاقتصاد العالمي

			اخالي	السار	من مسار 2005	اختلافاً : أيلول
	2004	2005	2006	2007	2006	2007
ناخ العالم	5.3	4.8	4.9	4.7	0.6	0.3
الاقتصاديات التطورة	3.3	2.7	3.0	2.8	0.2	-0.2
أميركا	4.2	3.5	3.4	3.3	0.2	-0.3
النطقة الاوروبية	2.1	1.3	2.0	1.9	0.2	-0.3
للانية	1.6	0.9	1.3	1.0	0.1	-0.5
Lucia	2.1	1.4	2.0	2.1	0.3	-0.4
fullbad	0.9	0.1	1.2	3.4	-0.2	-0.3
laitant	3.1	3.4	3.3	3.2	0.3	0.2
الهابان	2.3	2.7	2.8	2.1	0.8	0.5
hamili &Stall	3.1	1.8	2.5	2.7	0.3	+0.1
laif.	2.9	2.9	3.1	3.0	-0.2	-0.2
اقتصاديات متقدمة أخرى	4.6	3.7	4.1	3.7	0.2	-0.3
اقتصاديات أسها الصناعية الجديدة	5.8	4.6	5.2	4.5	0.5	-0.6
أسواق ناشئة أغرى ودول في طور النمو	7.6	7.2	6.9	6.6	0.8	0.7
البقريفة	5.5	5.2	5.7	5.5	-0.1	0.6
منطقة الصحاري	5.6	5.5	5.8	5.7	-0.1	0.5
أوروبا الشرقية ووسطها	6.5	5.3	5.2	4.8	0.7	0.2
مول الكومنويلث المستقلة	8.4	6.5	6.0	6.1	0.3	0.6
frank, criffrance, Obs	7.2	6.4	6.0	5.8	0.8	0.8
1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	11.1	6.7	6.0	6.6	-0.8	-0.1
لنعث تبسيا ليسي غيمانا اليسا	8.8	8.6	8.2	8.0	1.0	0.8
الصين	10.1	9.9	9.5	9.0	1.3	1.0
الهند	8.1	8.3	7.3	7.0	1.0	0.5
ASEAN-4	5.8	5.2	5.1	5.7	-0.4	
					0.6	-0.1
الطمرق الاوسمط	5.4	5.9	5.7	5.4		0.6
القسيم الغربي	5.6	4.3	4.3	3.6	0.5	0.1
البرازيل	4.9	2.3	3.5	3.5	100	-
للكسيك	4.2	3.0	3.5	3.1	-	
الالحاء الاوروس	2.5	1.8	2.4	2.3	0.2	-0.2
غو العالم معتمداً على نسية أسعار السوق	4.0	3.4	3.6	3.4	0.4	0.1
حجم التجارة العالية (بضائع وخدمات)	10.4	7.3	8.0	7.5	0.6	0.5
وارداث	10000	1000	0.00	200	335	2700
الاقتصابيات التطورة	8.9	5.8	6.2	5.6	0.4	-0.1
الاقتصاديات التطورة أسواق ناشلة أخرى ودول في طور الندو	15.8	12.4	12.9	11.9	1.0	1.3
فسأدرأت	99990	577.0				
اللصابيات متلجمة	8.5	5.3	6.6	6.1	0.3	0.2
أسواق ناشلة أعرى ودول في طور النمو	14.6	11.5	10.9	10.3	0.6	1.0
سعر البضائع (بالدولار)						
de.iii)	30.7	41,3	14.8	2.9	0.9	5.7
غير النفط	18.5	10.3	10.2	-5.5	12.3	-1.1
أسعار للستهلات						
الاقتصاديات التقدمة	2.0	2.3	2.3	2.1	0.3	0.1
أسواق ناشلة أعرى ودول في طور النمو	5.7	5.4	5.4	4.8	-0.4	-0.4

الناغ الحلى الاجمالي الحقيقي أسعار الستهلك 2004 2005 2006 2004 2005 2006 2007 2004 2005 2006 2007 الاقتصاديات التقدمة 2.0 2.3 3.5 3.4 3.3 3.4 3.2 2.5 4.9 4.2 2.7 5.5 5.1 1.9 منطقة أوروبا 2.1 2.2 2.1 1.3 2.0 2.1 22 8.9 8.6 8.3 فرنسا إيطاليا وميانيا مولندا النبسا فنلندا اليونان اليونان إيرندال 2.0 2.1 1.7 1.8 9.1 2.1 1.4 23 9.5 1.9 1.2 7.8 7.6 0.9 0.1 1.4 2.3 2.3 2.1 8.3 3.1 1.6 1.8 3.1 3.3 3.2 3.1 1.7 2.5 1.5 4.3 2.4 1.4 4.6 2.4 1.5 1.9 2.4 8.4 8.3 8.2 2.1 2.4 2.5 8.4 1.7 1.3 3.0 2.1 2.4 1.9 4.8 4.8 4.5 22 2.1 2.0 2.1 1.8 52 7.9 9.5 3.6 2.1 3.7 3.2 7.8 9.5 3.5 0.1 0.9 1.1 8.8 4.7 3.3 3.0 3.5 3.3 10.5 9.9 7.7 1.1 0.3 0.8 1.5 2.5 2.1 2.1 7.6 7.6 4.5 4.7 5.2 2.3 2.2 23 2.5 4.5 4.0 5.0 3.8 22 22 23 3.9 2.3 2.1 4.7 4.1 4.0 2.7 28 -0.30.6 4.4 0.3 لهلكة التحدة 3.1 1.8 2.5 2.7 1.3 2.1 1.9 1.9 4.8 4.8 4.9 4.8 2.9 2.9 3.1 3.0 1.8 2.2 1.8 2.0 7.2 6.8 6.6 6.6 4.6 4.0 2.7 2.7 2.7 2.9 3.2 2.3 2.8 5.2 5.2 3.6 2.5 5.5 5.1 1.5 3.9 6.1 4.1 4.5 4.5 1.6 2.3 1.8 4.4 4.1 4.0 4.2 3.7 2.7 3.5 2.4 1.1 0.8 1.5 1.8 5.5 3.5 21 1.8 22 1.7 0.8 1.0 12 4.5 4.5 8.6 7.3 6.9 5.5 4.5 -0.41.1 1.8 2.1 5.7 1,9 3.4 2.7 2.0 5.1 2.3 1.2 1.8 1.8 6.4 5.7 5.3 2.6 4.2 2.3 2.0 1.9 2.3 5.2 22 42 4.1 3.1 0.4 1.6 2.1 45 4.4 8.2 -0.41.3 10.3 6.4 1.7 2.0 8.7 5.5 4.5 0.5 29 2.2 23 2.8 0.9 2.1 3.0 3.9 4.1 2.0 3.7 4.0 2.3 2.6 3.5 2.3 3.2 3.1 1.9 2.0

2.3

2.2

2.0

2.4

23

2.2

2.1

2.3

6.3

4.2

6.0

4.0

5.9

3.7

5.8

3.5

2.8

5.2

5.8

4.6

فتصادبات أسيا

2.6

4.5

The Next Phase of the Middle East War

By Michel Chossudovsky

Israel's war on Lebanon is an integral part of a US sponsored "military roadmap".

The war on Lebanon, which has resulted in countless atrocities including the destruction of the nation's economy and civilian infrastructure, is "a stage" in a sequence of carefully planned military operations.

Lebanon constitutes a strategic corridor between Israel and North-western Syria. The underlying objective of this war was the militarization of Lebanon, including the stationing of foreign troops, as a precondition for carrying out the next phase of a broader military agenda.

Formally under a UN mandate, the foreign troops to be stationed on Lebanese soil on the immediate border with Syria will be largely although not exclusively from NATO countries. This military force mandated by the UN Security Council is by no means neutral. It responds directly to US and Israeli interests.

Moreover, the timely withdrawal of Syrian troops, following the February 2005 assassination of former Prime Minister Rafik Hariri has contributed to opening up a "new space". The withdrawal of Syrian troops served Israeli interests. The timely pullout was of strategic significance: it was a major factor in the timing and planning of the July 2006 IDF attacks on Lebanon.

The Next Phase of the Middle East War

Confirmed by official statements and military documents, the US in close coordination with Britain (and in consultation with its NATO partners), is planning to launch a war directed against Iran and Syria. US Ambassador to the UN John Bolton has already initiated the draft of a UN Security Council resolution with a view to imposing sanctions on Tehran for its alleged (nonexistent) nuclear weapons program. Whether this resolution is adopted is not the main issue. The US may decide to proceed in defiance of the Security Council, following a veto by Russia and/or China. The vote of France and Britain, among the permanent members has already been secured.

US military sources have confirmed that an aerial attack, pursuant to a sanctions regime on Iran, with or without UN approval, would involve a large scale deployment comparable to the US "shock and awe" bombing raids on Iraq in March 2003:

American air strikes on Iran would vastly exceed the scope of the 1981 Israeli attack on the Osiraq nuclear center in Iraq, and would more resemble the opening days of the 2003 air campaign against Iraq. Using the full force of operational B-2 stealth bombers, staging from Diego Garcia or flying direct from the United States, possibly supplemented by F-117 stealth fighters staging from al Udeid in Qatar or some other location in theater, the two-न्न dozen suspect nuclear sites would be targeted.

Military planners could tailor their target list to reflect the preferences of the Administration by having limited air strikes that would target only the most crucial facilities ... or the United States

could opt for a far more comprehensive set of strikes against a comprehensive range of WMD related targets, as well as conventional and unconventional forces that might be used to counterattack against US forces in Iraq.

The aerial bombing plans have been fully operational ("in an advanced state of readiness") since June 2005. The various components of the military operation are firmly under US Command, coordinated by the Pentagon and US Strategic Command Headquarters (USSTRATCOM) at the Offutt Air Force base in Nebraska.

In November 2004, US Strategic Command conducted a major exercise of a "global strike plan" entitled "Global Lightening". The latter involved a simulated attack using both conventional and nuclear weapons against a "fictitious enemy" [Iran]. Following the "Global Lightening" exercise, US Strategic Command declared "an advanced state of readiness".

The operational implementation of the Global Strike is called CONCEPT PLAN (CONPLAN) 8022. The latter is described as "an actual plan that the Navy and the Air Force translate into strike package for their submarines and bombers,"

Ground War

While the threat of punitive aerial bombardments of Iran's nuclear facilities have been announced repeatedly by the Bush administration, recent developments suggest that an all out ground war is also under preparation.

CONPLAN constitutes only one component of the Middle East military agenda. CONPLAN 8022 does not contemplate a ground war. It posits "no boots on the ground", which was the initial assumption envisaged in relation to the proposed aerial attacks on Iran.

US and Israeli military planners are fully aware that the aerial "punitive bombings" will almost inevitably lead coalition forces into a ground war scenario in which they will have to confront Iranian and Syrian forces in the battlefield.

Tehran has confirmed that it will retaliate if attacked, in the form of ballistic missile strikes directed against Israel as well as against US military facilities in Iraq, Afghanistan and the Persian Gulf, which would immediately lead us into a scenario of military escalation and all out war.

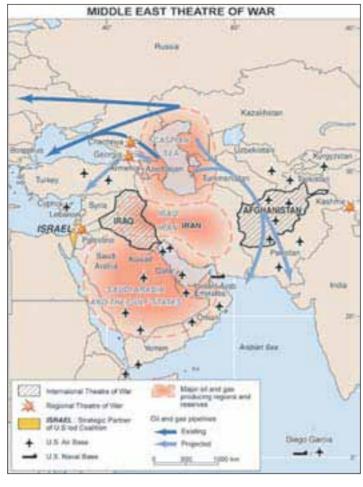
Iranian troops could cross the Iran-Iraq border and confront coalition forces inside Iraq. Israeli troops and/or Special Forces could enter into Syria.

The foreign troops stationed in Lebanon under UN mandate would respond to the diktats of the US led coalition and the prior commitments reached with Washington and Tel Aviv in the context of the various military alliances (NATO-Israel, Turkey-Israel, GUUAM, etc).

War Games

These military preparations have also been marked, quite recently, by the conduct of war games.

In late August, Iran was involved in the conduct of war games in major regions of the



country, including border areas with Turkey, Iraq, Azerbaijan, Pakistan and Afghanistan. Iran's Defense Minister General Mostafa Mohammad Najjar has confirmed the deployment of enhanced military capabilities including weapons systems and troops on the Iranian border: "[Iranian] forces are supervising all movements by trans-regional troops and their agents around the Iranian borders" (FARS news, 2 September 2006)

Azerbaijan and neighboring Georgia have close military ties to Washington. Both countries are part of GUUAM, a military alliance with the US and NATO.

Turkey is a close ally of Israel. Since 2005, Israel has deployed Special Forces in the mountainous areas of Turkey bordering Iran and Syria with the collaboration of the Ankara government: Pakistan is also a close ally of the US and Britain. Georgia also has a military cooperation agreement with Israel.

Meanwhile, the USS Enterprise, America's largest aircraft carrier is en route to the Persian Gulf.

US Troop Build-up

US troops in Iraq have been increased to 140,000 as confirmed by recent Pentagon statements (Reuters, 2 September 2006) These plans have been coupled with a the compulsory recall of "inactive servicemen" as well as the expansion of mercenary forces. (Mahdi Darius Namzaroaya, August 2006)

Meanwhile British troops stationed in Iraq have been redeployed to the Iranian border in southern Iraq. This redeployment has been casually presented by Britain's Ambassador to Iraq as part of a "crack down on smuggling and the entrance of weapons into Iraq from Iran".

While British officials are maintaining no desire or preparations for a conflict with Iran, more British troops are being mobilized and deployed to Iraq at the same time. The Light Infantry of the 2nd Battalion, another unit with rapid deployment capabilities, is deploying to the southern Iraqi border with Iran. The 2nd Battalion is being sent to Iraq under the pretext of working in

the Rear Operations Battle Group which will provide escorts for military convoys and security for British forces and bases in Basra

The Role of Israel

In the wake of the war on Lebanon. Israel's military plans and pronouncements are increasingly explicit. Tel Aviv has announced plans to wage a pre-emptive "fullscale war" against Iran and Syria, implying the deployment of both air and ground force. These war plans are now said to at the top of the defense agenda:

"Israel is preparing for a possible war with both Iran and Syria, according to Israeli political and military sources."

"The challenge from Iran and Syria is now top of the Israeli defense agenda, higher than the Palestinian one," said an Israeli defense source. Shortly before the war in Lebanon Major-General Eliezer Shkedi, the commander of the air force, was placed in charge of the "Iranian front", a new position in the Israeli Defense Forces. His job will be to command any future strikes on Iran and Syria."

In the past we prepared for a possible military strike against Iran's nuclear facilities," said one insider, "but Iran's growing confidence after the war in Lebanon means we have to prepare for a full-scale war, in which Syria will be an important player."

As a result of the change in the defense priorities, the budget for the Israeli forces in the West Bank and Gaza is to be reduced." (Sunday Times, 3 September 2006)

Media Disinformation

The Western media is beating the drums of war.

The Sunday Times views Israel's war plans as legitimate acts of self defense, to prevent Tehran from launching an all out nuclear attack on Israel: "Iran and Syria have ballistic missiles that can cover most of Israel, including Tel Aviv. An emergency budget has now been assigned to building modern shelters."

The fact that Iran does not possess nuclear weapons capabilities as confirmed by the IAEA report does not seem to be an issue for debate.

Media disinformation has con-

tributed to creating an atmosphere of fear and intimidation. The announcement on August 10 by the British Home Office of a foiled large scale terror attack to simultaneously blow up as many as ten airplanes, conveys the impression that it is the Western World rather than the Middle East which is under attack.

Realities are twisted upside down. The disinformation campaign has gone into full gear. The British and US media are increasingly pointing towards "preemptive war" as an act of "self defense" against Al Qaeda and the State sponsors of terrorism, who are allegedly preparing a Second 911.

The underlying objective, through fear and intimidation, is ultimately to build public acceptance for the next stage of the Middle East "war on terrorism" which is directed against Syria and Iran.

NATO is broadly supportive of the US led military agenda. In February 2005, NATO signed a military cooperation agreement with Israel.

Nuclear Weapons against Iran
The use of tactical nuclear
weapons by the US and Israel
against Iran, is contemplated,
ironically in retaliation for Iran's
nonexistent nuclear weapons program.

The Bush administration's new nuclear doctrine contains specific "guidelines" which allow for "preemptive" nuclear strikes against "rogue enemies" which "possess" or are "developing" weapons of mass destruction (WMD). (2001 Nuclear Posture Review (NPR) and Doctrine for Joint Nuclear Operations (DJNO).

CONPLAN 8022, referred to above, is 'the overall umbrella plan for sort of the pre-planned strategic scenarios involving nuclear weapons.'

'It's specifically focused on these new types of threats -- Iran, North Korea -- proliferation and potentially terrorists too,' he said. 'There's nothing that says that they can't use CONPLAN 8022 in limited scenarios against Russian and Chinese targets.'(According to Hans Kristensen, of the Nuclear Information Project, quoted in Japanese economic News Wire, op cit)

The Commander in Chief, namely George W. Bush would instruct the Secretary of Defense, who would then instruct the Joint Chiefs of staff to activate CONPLAN 8022.

The use of nuclear weapons against Iran would be coordinated with Israel, which possesses a sophisticated nuclear arsenal.

The use of nuclear weapons by Israel or the US cannot be excluded, particularly in view of the fact that tactical nuclear weapons have now been reclassified as a variant of the conventional bunker buster bombs and are authorized for use in conventional war theaters. ("they are harmless to civilians because the explosion is underground").

In this regard, Israel and the US rather than Iran constitute a nuclear threat.

The World is at a Critical Crossroads

The Bush Administration has embarked upon a military ad-

venture which threatens the future of humanity. This is not an overstatement. If aerial bombardments were to be launched against Iran, they would trigger a ground war and the escalation of the conflict to a much broader region. Even in the case of aerial and missile attacks using conventional warheads, the bombings would unleash a "Chernobyl type" nuclear nightmare resulting from the spread of nuclear radiation following the destruction of Iran's nuclear energy facilities.

Throughout history, the structure of military alliances has played a crucial role in triggering major military conflicts. In contrast to the situation prevailing prior to the 2003 invasion of Iraq, America's ongoing military adventure is now firmly supported by the Franco-German alliance. Moreover, Israel is slated to play a direct role in this military operation.

The planned attack on Iran must be understood in relation to the existing active war theaters in the Middle East, namely Afghanistan, Iraq and Lebanon-Palestine.

The conflict could easily spread from the Middle East to the Caspian sea basin. It could also involve the participation of Azerbaijan and Georgia, where US troops are stationed.

Military action against Iran and Syria would directly involve Israel's participation, which in turn would trigger a broader war throughout the Middle East, not to mention the further implosion in the Palestinian occupied territories. Turkey is closely associated with the proposed aerial attacks.

If the US-UK-Israeli war plans were to proceed, the broader Middle East- Central Asian region would flare up, from the Eastern Mediterranean to the Afghan-Chinese border. At present, there are three distinct war theaters: Afghanistan, Iraq and Palestine-Lebanon. An attack directed against Iran would serve to integrate these war theaters transforming the broader Middle East Central Asian region into an integrated war zone. In turn the US sponsored aerial bombardments directed against Iran could contribute to triggering a ground war characterized by Iranian attacks directed against coalition troops in Iraq. In turn, Israeli forces would enter into Syria.

An attack on Iran would have a direct impact on the resistance movement inside Iraq. It would also put pressure on America's overstretched military capabilities and resources in both the Iraqi and Afghan war theaters.

In other words, the shaky geopolitics of the Central Asia- Middle East region, the three existing war theaters in which America is currently, involved the direct participation of Israel and Turkey, the structure of US sponsored military alliances, etc. raises the specter of a broader conflict.

The war against Iran is part of a longer term US military agenda which seeks to militarize the entire Caspian sea basin, eventually leading to the destabilization and conquest of the Russian Federation







Stock

Solidere (A)

Solidere (B)

Banque Audi GDR

Bank of Beirut-Listed shares

Bank of Beirut-Pref.Call.Class B

Bank of Beirut-Pref.Call.Class C

Byblos Bank-Listed shares

Byblos Bank-Priority shares

Byblos Bank-Pref. Call.-listed

BEMO Bank -listed

BLOM Bank GDR

BLOM Bank Listed

Ciments Blancs Bearer

Holcim Liban

Months

BLC Bank



Yield

(%)

7.75

Months

36



أسواق لبنان والعالم

PER

06 E

12.5

12.4

20.7

14.6

13.6

10.7

10.8

12.9

10.3

18.3

25.5

PBR

1.5

8.3

1.6

2.3

NA

NA

NA

1.3

1.5

0.7

1.9

Beirut Stock Exchange

YTD

4.2%

42.7%

0.3%

29.9%

-3.3%

0.0%

-19.1%

-16.1%

-5.9%

26.9%

2.6%

0.0%

-1.8%

38.3%

60.0%

Closing

Price\$

18.94

18.74

10

60

12.86

1.91

1.93

104.5

4.44

68.2

72

1.1

2.49

Lebanese International Bond Issues						
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)			
Sovoreign Debt						
Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	3.79%	100.20			
R. Lebanon 6 1/2	Feb- 07	5.93%	100.00			
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.24%	101.88			
R. Lebanon 7 3/8	Jun- 08	7.06%	99.88			
R. Lebanon 10 1/8	Aug- 08	7.25%	104.32			
R.Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.59%	103.00			
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.68%	106.00			
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov- 09	7.42%	102.50			
R. Lebanon 7	Dec-09	7.61%	97.50			
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.62%	97.75			
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.70%	99.50			
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.96%	98.25			
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.04%	102.25			
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	7.73%	96.50			
Central Bank of Lebanon 10%	Apr- 15	8.31%	109.25			
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.34%	100.25			
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.47%	119.75			
R. Lebanon 8 1/4	Apr- 21	8.43%	97.75			
Private Issues						
B. Mediterrannee 6 3/8	Oct-06	1.43%	100.19			
First National Bank 6 7/8	Jan-07	4.17%	100.50			
B. Mediterrannee 6 1/4	Aug-07	5.81%	99.88			
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.96%	102.25			
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.86%	108.00			
B. Mediterrannee 7 5/8	Jul-10	7.54%	99.25			

A	FINANCIA
IAL	FUNDS ADVIS
D S DRS	INTERNATIONA

FINANC

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان وسيط معتمد في بورصة بيروت بناية تماري ، شارع اللنبي ، وسط بيروت التجاري TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193

Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

SORS AL S.A.L

	8.31%	109.25						
-16	8.34%	100.25	Ciments Blancs Nominal	1.3	-13.3%	2.9	1.3	11.7
v-16	8.47%	119.75	Uniceramic Nominal A	1.3	-7.1%	10.5	2.1	16.7
- 21	8.43%	97.75	Uniceramic Bearer C	1.59	-9.1%	12.8	2.5	20.5
21	0.4370	71.10	Beirut Interbank Fund	100	-6.5%	NA	NA	20.0
			Beirut Global Income Fund	98	-6.8%	NA	NA	33.3
			Beirut Lira Fund*	103,000	-5.1%	NA	NA	28,325.0
t-06	1.43%	100.19	Beirut Golden Income *	105,000	-6.0%	NA	NA	43,050.0
ı-07	4.17%	100.50	Over - the - Counter					
g-07	5.81%	99.88		0 / 01	1110			
g-07 c-07	5.81% 5.96%	99.88 102.25	Stock	Mid	YTD	PER	PBR	М.Сар.
			Stock					M.Cap. (\$mil)**
c-07	5.96%	102.25		Mid	YTD	PER	PBR	(\$mil)**
c-07 ay-10	5.96% 7.86%	102.25 108.00	Stock SOLIDERE GDR BLOM GDR	Mid Price		PER 06 E	PBR 06 E	(\$mil)** 3,085.5
c-07 ay-10	5.96% 7.86%	102.25 108.00	SOLIDERE GDR	Mid Price 18.7	YTD 6.9%	PER 06 E 12.3	PBR 06 E 1.5	(\$mil)**

*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds

Issuing

Date

24/8/06

6/7/06

Maturity

Date

22/2/07

5/7/07

Although all data is based on information deemed to be reliable,

01/746333

**The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Circular

249

Discount

Rate (%)

7.19

		Arab Mar	rkets	
R E	M.Cap. (\$mil)**	Company Name	Last	YTD
5	3,112.1	Saudi SE	11700	-29.99%
5		Saudi Basic Industries Corp.	140	-26.32%
3	403.2	Saudi Telecom Co.	103.75	-30.83%
6	1,966.0	Saudi Electricity Co.	21	40.00%
3	522.1	Al Rajhi Bank	313.75	-25.30%
4	35.1	Samba Financial Group	149	-29.05%
4	75.2	Riyad Bank	80	-42.86%
1 1	789.2	Kuweit SE	9912	-13.41%
Α	104.5	National Bank of Kuwait	2040	-8.11%
3	71.0	Mobile Telecommunications Co.	2900	-17.61%
5		Kuwait Finance House	2020	-15.13%
6	1,519.9	The Public Warehousing Co.	1880	-35.17%
7	27.5	The Gulf Bank	1380	11.29%
9	583.1	The Commercial Bank of Kuwait	1160	3.57%
9	18.0	DUBAI FM	447	-56.22%
3	11.7	Emaar Properties Co.	13.90	-40.22%
1	16.7	Emirates Bank International	14.00	-26.43%
5	20.5	National Bank of Abu Dhabi	27.60	-38.77%
A	20.0	National Bank of Dubai	11.00	-46.60%
4	33.3	Emirates Telecommunication Corp.	19.90	-12.26%
4	28,325.0	Shuaa Capital	4.95	-51.94%
4	43,050.0	DOHA SM	7760	-29.80%
		Industries Qatar Co.	92.2	-37.10%
		Oatar Telecom	240.7	3.13%
BR	M.Cap.	Qatar National Bank	270	-8.84%
6 E	(\$mil)**	Qatar Gas Transport Co.	22	-56.52%
.5	3,085.5	The Commercial Bank of Qatar	113.2	-27.47%
.5	1,472.8	Doha Bank	112.1	-65.69%
.6	1,966.0	BAHRAIN SE	2245	2.24%
		Bahrain Telecommunication Co.	1.04	14.54%
		Al Ahli United Bank	1.05	11.70%
		Investcorp Bank	2350	-0.42%
ories	of outstanding	Arab Banking Corporation	1.22	3.39%
		Gulf Finance House	2.73	-10.20%
		National Bank of Bahrain	1.05	4.79%
ΙΔ	hanese Tra	easury Bonds		
LC	Danese Tre	asury Bonus		

Maturity

Date

3/7/08

2/7/09

249

Date

6/7/06

6/7/06

Yield

(%)

8.50

9.32

Value

(L.L)

10,000

10,000

		و سوليدير	ز أرباح	تجاو	توقعا
	80 M M M	2006	دولار.	مليون	250
1 1 1 1 1	8 8 8 8	على لبنان خلال	لتي مرّت	ل الأحداث ا	رغم کا
ETCE	VTD:4.650/	شكة سولىدىر	ن، فان	الماضيير	الشهرين

رغم كل الأحداث التي مرّت على لبنا، الشهرين الماضيين، فإن شكة سوليدير لإزالت تعيش أوضاعاً مالية ممتازة وتحقق أرباحاً تتجاوز التوقعات. ففي النصفُ الاول من العام 2006 بلغت أرباح سوليدير 77.8

وراء الارقام

مليون دولار أميركي وفي مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2005 يظهر الفارق الكبير في حجم الأرباح إذ لم تتجاوز في تلك الفترة الـ28 مليون دولار.

بعد المراجعة ومتابعة مسار الأمور يتبين أن العام 2006 سينتهي بأرباح كبيرة لم تكن متوقعة بهذا الحجم حيث ستزيد أرباح شركة سوليدير حسب التقديرات على الـ250 مليون

إن أسباب هذه الزيادات في الارباح عديدة، أبرزها عمليات بيع الاراضي التي تمت خلال النصف الاول من العام الجاري حيث أبرمت عقود بيع بنحو مليار و100 مليون دولار، وهي أراض ستسجل في النصفِ الثِانِي من العام 2006 وخلال العام 2007، أي أن مفاعيل هذه

وبصورة عامة فإن الشركة لم تتأثر من حيثُ أربادها وموجوداتها بأحداثِ تموز وآب، وستكمِّل صعودها الايجابي، وهو أمر سينعكس أَيجابياً على سعر السَّهُم الَّذِي يُفترُضُ اللَّا يشهد أي تراجع مهم، رغم التذبذبات والتجاذبات الحاصلة بفعل الاوضاع السياسية والأمنية التي نمر بها.

وهنا تجدر الاشارة الى أن المساحات العقارية المميزة بموقعها والباهظة الثمن في سوليدير قد نفذت بمعظمها ولم يبق منها الّا 3 أو 4 عقارات الّا أن هناك المنطقة البحرية التي بدأت تشهد حركة بيع ويباع المتر فيها بنحو 2500 دولار.

إن هذه الصورة الايجابية للإِرباح والممتلكات يضاف اليها عناص قوة أخرى للشركة أهمها أنها شركة شبه معدومة الديون وعقاراتها "نظيفة" وتمتلك السيولة ما يجعلُ فرص استمرار نمو أرباحها كبيرة.

طارق فرح

الشركة البعائية للاعلام والعراسات شرعرم	>
سلّة خدمات للأفراد و المؤسسات	-
* Daily Report" ويَذَهُ مَا فَي كُلُ وَسَائِلُ الاَعلامِ الْعُالِيةُ وَالْعِرْبِيةُ وَالْاُجِنْبِيةُ * الْحُالِيةُ وَالْعِرْبِيةُ وَالْأُجِنْبِيةُ * إمارة حملات إعلانية و ترويْجِية	

www.lebanonreport.info